A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/16/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 20 مايو 2011

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة السادسة عشرة

جنيف، 12 و13 يناير 2011

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

قائمة المحتويات

البند		الصفحة
البند 1:	افتتاح الدورة	2
البند 2:	اعتماد جدول الأعمال	2
البند 3:	اختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC)	2
البند 4:	استعراض اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة	8
البند 5:	تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق	24
البند 6:	اختتام الدورة	63
المرفق:	قائمة بأسماء المشاركين	63

1. عقدت الدورة السادسة عشرة للجنة الويبو للبرنامج والميزانية في مقر المنظمة الرئيسي في 12 و13 يناير 2011.

2. وتتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالي ذكرها: الجزائر وأنغولا وبنغلاديش وبربادوس وبيلاروس والبرازيل وبلغاريا والكاميرون وكندا والصين وكولومبيا وكرواتيا وكوبا والجمهورية التشيكية وجيبوتي ومصر وفرنسا وألمانيا واليونان وغواتيمالا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) وإيطاليا واليابان والأردن وكازاخستان والمكسيك ونيجيريا وعمان وباكستان وبيرو وبولندا وجمهورية كوريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا (بحكم الموقع) وطاجيكستان وتايلند وتونس وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وزامبيا (53). وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في هذه الدورة: الجزائر وأنغولا وبنغلاديش وبيلاروس وبلغاريا والصين وكولومبيا وكرواتيا والجمهورية التشيكية ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا والهند وإيران (جمهورية – الإسلامية) واليابان ونيجيريا وعمان وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي والسنغال وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا (بحكم الموقع) وتايلند وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وزامبيا (32). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضاء في الويبو وغير الأعضاء في اللجنة ممثلة بصفة مراقب: أستراليا والبحرين وشيلي وجزر القمر وكوت ديفوار والسلفادور وإكوادور وإسرائيل ومدغشقر وماليزيا وموناكو والبرتغال وصربيا وسلوفينيا والجماهيرية العربية الليبية وترينيداد وتوباغو (16). وترد القائمة بأسماء المشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

البند 1: افتتاح الدورة

3. رحب الرئيس بالوفود وذكر بأن الدورة السادسة عشرة للجنة عقدت طبقاً للفقرة 8 من تقرير الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق (الفريق العامل) (الوثيقة WO/GA/39/13) الذي اعتمدته الدول الأعضاء خلال الجمعية العامة المعقودة سنة 2010، أي لما يلي: "من المقرر عقد دورة استثنائية للجنة البرنامج والميزانية في يناير 2011 (ومن المفضل أن تعقد في 12 و13 يناير كما ورد في الجدول الزمني أسفله) لإقرار تشكيل لجنة التدقيق الجديدة ومناقشة تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في الوثيقة WO/GA/38/2".

4. ورحب المدير العام بالوفود وأوضح قائلاً إنه يتحدث ليتمنى لجميع المندوبين وأسرهم وافر السعادة والتوفيق في سنة 2011 معرباً عن أمله أن يسود توافق الآراء والاتفاق المنظمة خلال السنة.

البند 2: اعتماد جدول الأعمال

5. أعلن الرئيس أن وثيقة إضافية عنوانها "إحصاءات التوصيات المتعلقة بالرقابة الإدارية" ورمزها WO/PBC/16/4 أعدت بخصوص البند 5 من جدول الأعمال. وأفاد باعتماد جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/PBC/16/1 Prov.2 أخذاً بذلك التعديل.

البند 3: اختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

6. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/16/2.

7. وذكر الرئيس بأن الوثيقة WO/GA/39/13 (تقرير الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق) التي اعتمدتها الدول الأعضاء خلال دورة الجمعية العامة الأخيرة المعقودة سنة 2010 تحدد العملية والجدول الزمني لاختيار الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الجديدة للتدقيق. وأضاف قائلاً إن رئيس هيئة التحكيم (السيد أندريس غوغيانا من شيلي) سيقدم تقرير هيئة التحكيم (الوثيقة WO/PBC/16/2). وشكر الهيئة على العمل الممتاز المنجز في أداء مهمتها وتمثيل جميع الدول الأعضاء في عملية الاختيار وأخذ كل استمارات الترشيح في الاعتبار

على نحو واف وإعداد جدول تقييم شديد التعقيد. ومضى يقول إن عمل الهيئة دليل على كيفية تمكن الدول الأعضاء من إحراز التقدم عبر التعاون المثمر والاستباقي.

8. وقدم رئيس هيئة التحكيم الوثيقة WO/PBC/16/2 التي تتضمن توصية الهيئة لاختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأكد أن تقرير الهيئة يمثل رأي جميع أعضائها. وقال إن الهيئة تتألف من سبعة أعضاء يمثل كل واحد منهم مجموعة من المجموعات السبع للدول الأعضاء في الويبو مما يعني أن كل المجموعات ممثلة حسب الأصول من جانب عضو نظامي في الهيئة. وأضاف قائلاً إن هناك نائبين للعضوين الممثلين للصين وروسيا في الهيئة. وسلط الأضواء على توجيه الدول الأعضاء لكل أعمال الهيئة برمتها. ومضى يقول إن الهيئة تقيدت تماماً بنظامها الداخلي (الذي اعتمده أعضاؤها السبعة بتوافق الآراء) وامتثلت لجميع مراحل الاختيار الموصوفة في الوثيقة WO/GA/39/13 مشيراً إلى نشر إعلانات في مجلة "ذي إكونمست" وصحيفة "لوموند" وعلى موقع الويبو الإلكتروني وإخطار جميع الدول الأعضاء من جانب المدير العام الذي طلب منها أن تقترح المرشحين وتوجيه رسالة من مكتب المدير العام إلى منسقي مجموعات الدول الأعضاء في الويبو طلب فيها منهم دعوة أعضاء المجموعات إلى اقتراح المرشحين. واسترسل قائلاً إنه اضطلع بكل ما سبق ذكره بهدف استلام أكبر عدد ممكن من استمارات الترشيح من كل مجموعات الدول الأعضاء في الويبو في حدود الأجل الأخير وأحاط علماً باستلام مائة استمارة من مواطني المجموعات بأكملها. وأردف قائلاً إن الهيئة أعدت بموازاة تلك العملية وبالتعاون مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة جدولاً للتقييم يحدد درجات لكل الخصائص والكفاءات المطلوبة من المرشحين بغية تقييمهم بالنسبة إلى معايير التأهيل الدنيا (وفقاً لمضمون الوثيقة WO/GA/39/13) وقررت أن كل المرشحين البالغ عددهم مائة مرشح يستجيبون لمعايير التأهيل. واستطرد قائلاً إن استمارات الترشيح أرسلت إلى لجنة الويبو الاستشارية لإجراء تقييم حسب التصنيف القائم على جدول التقييم وحررت إذ اضطلع بذلك على نحو يستهدف محو أسماء المرشحين وجنسياتهم. وأفاد بأن اللجنة المذكورة قررت أن 44 استمارة من أصل 100 استمارة تفي بشروط التأهيل لإجراء تقييم مفصل وتصنيف بناء على جدول التقييم. وشدد على أن التحليل الذي أجرته اللجنة وحددت على أساسه 44 مرشحاً مؤهلاً للخضوع لتقييم أكثر تفصيلاً استند إلى المعلومات التي أتاحها المرشحون بعينهم في حدود الأجل الأخير المتفق عليه ودون اطلاع اللجنة على اسم أي مرشح أو جنسيته. وعلاوة على ذلك، ذكر أن اللجنة أجرت استعراضاً إضافياً للتحقق من دقة التحليل وبحثت لذلك الغرض بعض استمارات المرشحين الذين لم يدرجوا في صفوف المرشحين الأربعة والأربعين المختارين مما يؤكد صحة الإجراءات والمعايير المطبقة لاختيار الأربعة والأربعين مرشحاً. وأوضح قائلاً إن الهيئة رتّبت المرشحين الأربعة والأربعين حسب درجة التأهيل على النحو التالي: الترتيب العام والترتيب ضمن المجموعة الإقليمية المعنية التي ينتمي إليها المرشح وحسب فئة الكفاءات الخاصة. وأكمل بيانه قائلاً إن الهيئة أعدت على أساس ذلك الترتيب قائمة تصفية تضم المرشحين الأكثر تأهيلاً من كل مجموعة من مجموعات الويبو وإنه أوليت العناية الواجبة لمهارات كل مرشح بحيث شكل المرشحون المختارون مجموعة تتمتع بمزيج ملائم من المهارات والخبرات وفرص التمثيل الجغرافي الصحيح والتوازن بين الجنسين. وأشار إلى تمثيل كل مجموعات الدول الأعضاء في الويبو ضمن القائمة النهائية المذكورة باستثناء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وعلل عدم تمثيل تلك المجموعة قائلاً إن استمارة الترشيح الوحيدة المستلمة من المجموعة لم تستوف متطلبات التأهيل الدنيا بناء على جدول التقييم ولم تضم بالتالي إلى مجموعة استمارات المرشحين الأربعة والأربعين المشار إليها آنفاً. وواصل بيانه قائلاً إن الهيئة قررت بالإجماع ضم المرشح الأكثر تأهيلاً تعويضاً عن المرشح المنتمي إلى تلك المجموعة وتبعاً للإرشادات الواردة في الوثيقة WO/GA/39/13 مما سمح إضافة إلى ذلك بالحفاظ على التكافؤ الملائم بين المهارات والخبرات وفرص التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأحاط علماً بأنه تم التحقق من مؤهلات المرشحين السبعة الأكثر تأهيلاً بعد اختيارهم وأن الهيئة أجرت أخيراً مقابلات هاتفية مع كل مرشح مختار للتأكد من مدى استعداده للعمل ومستواه المهني ودرجة التزامه واستقلاله. ولفت النظر إلى إجراء تلك المقابلات استناداً إلى أسئلة أعدتها الهيئة بمساعدة لجنة الويبو الاستشارية وطرحت على جميع المرشحين الذين أجريت معهم المقابلات. وأضاف قائلاً إن أعضاء الهيئة أعدوا قائمة بأسماء المرشحين السبعة الذين يمثلون في رأيهم أفضل المرشحين لعضوية اللجنة الكاملة وإن

الهيئة تعتقد أنها اختارت مجموعة من المرشحين تجسد أفضل تمثيل جغرافي ممكن بالاستناد إلى استمارات الترشيح المستلمة في حدود الأجل الأخير وتتحلى بأعلى درجات التأهيل المهني وتضمن التوازن الملائم بين الجنسين. ثم أعرب عن امتنانه باسمه واسم جميع أعضاء لجنة البرنامج والميزانية لما قدمه أعضاء الهيئة ولجنة الويبو الاستشارية (ولا سيما رئيسها) وفريق الأمانة الذي يرأسه أمين الهيئة من دعم وبذلوه من جهود دؤوبة. ورداً على طلبات بعض الوفود المتصلة بإمكانية الاطلاع على سير المرشحين المختارين الذاتية قال إنه تقرر أن تلك السير الذاتية يمكن الاطلاع عليها في فترة بعد الظهر في مكاتب الأمانة.

9. وتحدث وفد سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر هيئة التحكيم ورئيسها على التقرير المقدم والعمل المكثف المنجز. وسلم بأهمية حسن كفاءة أعضاء لجنة الويبو الاستشارية ووسع خبرتهم وشدة حماسهم مما يمكنهم من مواصلة الأعمال الجيدة التي اضطلعت بها لجنة التدقيق السابقة إلا أنه أعرب عن بعض مواطن قلقه المتصلة بتشكيل اللجنة الجديدة المقترح. وقال إنه ينبغي للجنة أن تتألف من سبعة أعضاء يمثل كل واحد منهم إقليماً من الأقاليم الجغرافية السبعة التي تنتمي إليها الدول الأعضاء في الويبو إلا إذا تعذر على إقليم معين اقتراح أي مرشح مؤهل وفقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة في سنة 2010. واستطرد قائلاً إن ذلك الشرط يحوي المفهوم الأساسي الذي مفاده غلبة معايير الجدارة على التمثيل الإقليمي. وأفاد بأن المجموعة أيدت ذلك المبدأ منذ بداية تلك العملية وستظل تؤيده غير أنه أبدى استياء المجموعة إذ لاحظت أن تشكيل اللجنة الجديدة المقترح لا يشمل أي مرشح منها في حين أن جميع الأقاليم الأخرى مثلت تمثيلاً كافياً. وإذ وضع في اعتباره أن هناك مرشحاً مؤهلاً اقترحته المجموعة من ضمن 100 مرشح قدمت استمارات ترشيحهم في الوقت المناسب، أعرب عن قلقه لحرمان إقليم المجموعة من ممثل له في اللجنة لبعض الأسباب التقنية. وعند ذلك، اختتم بيانه متمنياً للجنة الجديدة عملاً موفقاً ومثمراً.

10. وأعرب وفد فرنسا عن امتنانه لأعضاء هيئة التحكيم لنجاحهم في أداء مهمتهم في حدود الجدول الزمني الضيق. وقال إنه يفهم أن القائمة النهائية بأسماء المرشحين السبعة أعدت أخذاً في الحسبان أوجه الجدارة الفردية والمهارات المتكاملة بحيث يشكل فريق مؤهل ومتوازن مما يكفل الفعالية والاتساق ضمن لجنة الويبو الاستشارية الجديدة. وانتبه انتباهاً شديداً إلى التوصيات الواردة في الفقرتين 13 و14 من تقرير الهيئة وأبدى استعداده للموافقة عليه.

11. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة بلدان آسيا وقال إن بلده يتشرف بتولي تنسيق المجموعة ويرى أنه نال الحظوة لتمثيل الدول الأعضاء فيها. وأعرب عن رغبته في الإبلاغ بالتزام المجموعة بالعمل الوثيق والبناء مع سائر مجموعات الدول الأعضاء في الويبو والأمانة والجهات الشريكة الأخرى لإحراز التقدم على المستوى الجماعي في كل اجتماعات الويبو خلال الأشهر المقبلة. وأبدى سروره الشديد لملاحظة التعاقب السلس المقترح في عضوية لجنة الويبو الاستشارية واغتباطه لتمكن الدول الأعضاء من إيجاد أرضية للتفاهم بشأن ما بدا مسألة عصيبة منذ بضعة أشهر مما يدل على عدم وجود أي مشكلة لا يمكن حلها إن كان لدى جميع الجهات استعداد عام لإيجاد حلول لصالح كل الأطراف بروح منفتحة. ورحب باختيار المرشحين السبعة الجدد لعضوية لجنة الويبو الاستشارية وفقاً لما اقترحته هيئة التحكيم في تقريرها. وأعرب عن اعتقاده أن الفريق المقترح يضمن التوازن السليم بين الجدارة والتمثيل المهني المنصف والمهارات المؤسسية المتكاملة. ولاحظ مع الارتياح اختيار المرشحين الأكثر تأهيلاً من المجموعات المعنية للدول الأعضاء في الويبو وزيادة التوازن بين الجنسين في تشكيل اللجنة بضم امرأتين مرشحتين. وعبر عن سروره لملاحظة اختيار مرشح من الهند لتمثيل منطقة آسيا. وشكر هيئة التحكيم على جهودها الدؤوبة والآنية المبذولة لاقتراح فريق مثالي جديد لعضوية اللجنة وأعرب عن خالص تقديره لرئيس لجنة التدقيق التي انتهت ولايتها وأعضائها لما قدموه إلى الهيئة من دعم ومساعدة من الناحية التقنية. وأيد اختيار المرشحين السبعة وفقاً لاقتراح الهيئة وتطلع إلى أن يقدم أعضاء اللجنة الجدد إسهامات مثمرة. ولفت النظر بوجه خاص إلى التوصية الواردة في الفقرة 14 من تقرير الهيئة والداعية إلى ما يلي: "التركيز على الاستقلالية والاستعداد للعمل كاثنين من السمات الأساسية في مهام عضو لجنة الويبو، عند التقدم باقتراح التعيين للمرشحين المذكورة أسماؤهم أعلاه". وعلق أهمية كبيرة على هذين الجانبين المهمين وخص بالذكر التزام أعضاء اللجنة

الجدد بأداء مهامهم بصورة مستقلة ومنفصلة عن الهيئات التي ينتسبون إليها شخصياً وأرباب عملهم وسلطاتهم الوطنية. وضماناً لذلك، رأى أنه من المفيد الحصول على التزام شفهي أو خطي في ذلك الصدد من المرشحين المختارين لدى تعيينهم. وعلاوة على ذلك، أبدى رغبته في التذكير بأن اللجنة الاستشارية أنشئت لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز فعالية أدائها لمهامها في مجالي الرقابة والإدارة. وأعرب بالتالي عن أمله أن تفضي هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية إلى تبسيط الآليات والعمليات المؤسسية لضمان إيلاء العناية الواجبة لتقارير اللجنة الاستشارية وتوصياتها من جانب الدول الأعضاء في الويبو واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب. وأضاف قائلاً إن عدم تطوير آليات ملائمة تكفل استفادة الدول الأعضاء مما تحصله اللجنة الاستشارية من نتائج وتنجزه من أعمال يجعل الجهود الجبارة التي بذلها كل الأعضاء حتى ذلك الحين لإنشاء لجنة تدقيق جديدة مثالية عديمة الجدوى. وأفاد بأنه سيقدم اقتراحاً في ذلك الصدد في ظل بند جدول الأعمال المناسب. وأعرب عن تطلعه إلى عقد الدورة الإعلامية مع الأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية وفقاً لما اعتمدته الجمعية العامة في الفقرة 10 من الوثيقة WO/GA/39/13 بهدف تعزيز التفاعل بين اللجنة والدول الأعضاء. وطلب تعميم السير الذاتية للأعضاء السبعة الجدد على جميع الدول الأعضاء للإعلام خلال الاجتماع لكي تألف الدول لعضوية اللجنة الجديدة.

12. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأكد للرئيس دعم المجموعة لأعمال لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن امتنانه لأعضاء هيئة التحكيم للعمل المنجز في اختيار المرشحين السبعة النهائيين لكي تنظر لجنة البرنامج والميزانية في ذلك. وأبدى رغبته في إثارة مسألة إجرائية وجيهة تتعلق بالقيود التقنية المفروضة على النفاذ إلى تقرير هيئة التحكيم المنشور على الإنترنت. وأعرب عن اعتقاده أن كل الدول الأعضاء لم تبلغ بهذه القيود التقنية (كلمة السر) وأفاد بالتالي بالصعوبة التي واجهتها الدول الأعضاء في المجموعة للاطلاع على الوثيقة. وقال إنه يتوقع تجنب مثل ذلك العائق في المستقبل بإعلام جميع الدول الأعضاء بتلك القيود [كما في النص الأصلي، وجهت رسالة تحتوي على كلمة السر للاطلاع على الوثيقة إلى جميع الدول الأعضاء في 17 ديسمبر 2010]. ولاحظ أن التقرير يتضمن أسماء المرشحين المختارين فقط غير أنه لا يحتوي على معلومات مفصلة عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم. وإذ أبدى فهمه وتقديره للعملية الصارمة التي أجرتها هيئة التحكيم لاختيار المرشحين السبعة النهائيين، رأى أنه من المفيد الحصول على سير أولئك المرشحين الذاتية حتى تألف لجنة البرنامج والميزانية للمرشحين المختارين. وطلب إتاحة قائمة بأسماء مرشحين آخرين محتملين للدول الأعضاء وليس للأمانة فقط حسبما يرد اقتراحه في الفقرة 15 من الوثيقة WO/PBC/16/2. وأيد المرشحين المختارين وأعرب عن سروره الشديد لضم امرأتين إلى أعضاء اللجنة الاستشارية مما لا يعني التمثيل العادل من حيث التمثيل الجغرافي فحسب بل من حيث التوازن بين الجنسين أيضاً. وختاماً، شكر أعضاء اللجنة الخارجين على عملهم الممتاز خلال ولايتهم.

13. ولفت الرئيس النظر إلى إحاطة الأمانة علماً بصعوبة التبليغ واعتذر على ذلك. وأعلن أن سير المرشحين الذاتية سوف تصبح متاحة.

14. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر أيضاً رئيس هيئة التحكيم وأشاد بوضوح بيانه. كما شكر أمين الهيئة وفريقه على المساعدة المتواصلة المقدمة خلال اجتماعات الهيئة العديدة. وقال إن الجزائر اضطلعت بدور فعال في عملية اختيار الأعضاء القادمين في لجنة الويبو الاستشارية بوصفها عضواً في الهيئة ونائباً لرئيسها. ومضى يقول إن أعضاء الهيئة كفلوا في ذلك السياق الوفاء بمعايير مثل المؤهلات المهنية والخبرة والمساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي في إطار اختيار أعضاء اللجنة. وأعرب عن ثقته بأن أوجه التآزر والتكامل الناشئة بين مختلف مجالات اختصاص المرشحين المقترحين للحصول على موافقة لجنة البرنامج والميزانية ستسمح بإنشاء هيئة فعالة معنية بالرقابة تعزز المساهمة في الارتقاء بالشفافية والإدارة في الويبو ولا سيما في حسن تنفيذ البرامج والاستخدام الرشيد للموارد البشرية والمالية. وفي ضوء ما سبق ذكره، أعرب عن تأييده التام لتوصية هيئة التحكيم الواردة في الفقرة 13 من تقريرها. وأخيراً، أثنى على أعضاء اللجنة

الخارجين وأبدى رغبته في توجيه الشكر إليهم على العمل المتميز المنجز على مدى السنوات الأخيرة وخص بالشكر ما قدموه من دعم قيم إلى أعضاء الهيئة.

15. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لجهود هيئة التحكيم المبذولة لاستعراض المرشحين وتصنيفهم. وشكر زملائه في الهيئة على التقييم الدقيق لمجموعة المرشحين. وقال إنه واثق بأن الهيئة اضطلعت بمسؤوليتها بأقصى درجة من الجدية وأوصت باختيار أكثر المرشحين تأهيلاً فقط. وهنأ الهيئة على إجراء عملية اتسمت بالدقة والشفافية. وأضاف قائلاً إن القرار المتخذ لإتاحة سير المرشحين السبعة الذاتية في وقت لاحق خلال اليوم يفي تماماً بمتطلبات إجراء عملية شفافة وطمأنة الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية بخصوص تعيين أولئك الأفراد.

16. وأبدى وفد أنغولا رغبته في توجيه الشكر إلى أعضاء هيئة التحكيم على التوصية بأعضاء اللجنة الاستشارية الجديدة وشكرهم بوجه خاص على الجهود المبذولة والوقت المكرس خلال الأشهر الأربعة الماضية. وساند البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأيد توصية الهيئة الواردة في الفقرتين 13 و14 من تقريرها. وأعرب عن أحر التمنيات للمرشحين حديثي التعيين وأكد لهم تعاونه معهم ودعمه لهم في إطار المهام المستقبلية. وطلب أن تتاح السير الذاتية للمرشحين السبعة الجدد حسبما ورد في البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. ورحب بضم مرشح من أفريقيا إلى المرشحين السبعة المختارين.

17. وشكر وفد الصين الأمانة على الأعمال التي اضطلعت بها لتحضير الدورة الحالية ولا سيما على توزيع جميع وثائق الاجتماع على الدول الأعضاء باللغات الرسمية الست قبل انعقاد الاجتماع مما يبين الأهمية التي تعلقها الويبو على مسألة اللغة وييسر مشاركة كل الدول الأعضاء على نحو فعال في تسيير أعمال الاجتماع. ولاحظ أن بنود جدول الأعمال الرئيسية تتعلق باللجنة الاستشارية. ورحب بإنشاء ذلك الجهاز الاستشاري المعني بالرقابة الجديد كلياً وأعرب عن أمله أن تحسن اللجنة الاستشارية الناشئة فيما بعد الاضطلاع بمسؤولياتها المستقبلية التي تشمل تعزيز الرقابة الداخلية عن طريق عمليات الاستعراض والتقييم لطرق تنفيذ الدول الأعضاء لدورها الإشرافي وتحسين أدائها لمهامها الإدارية بالنسبة إلى استغلال جميع الأموال في الويبو. وأعرب عن رغبته في تهنئة المرشحين السبعة الواردة أسماؤهم في القائمة النهائية وعن أمله أن يسهموا في عمل اللجنة الاستشارية بفضل مؤهلاتهم المتميزة وخبراتهم الوافرة. وشكر في الوقت ذاته هيئة التحكيم وأعضاء اللجنة الاستشارية الخارجين على جودة الأعمال المنجزة. وشدد على اعتزامه مواصلة المشاركة الفعالة في أعمال لجنة الويبو المذكورة وإيلاء اهتمام مكثف لها وعبر عن أمله أن تظل أعمال الويبو الإدارية تستهدف تعزيز الفعالية وزيادة المساهمة في تطوير نظام الملكية الفكرية في المستقبل عبر أنشطة المشاركة الشاملة والمناقشة المعمقة بين الدول الأعضاء.

18. وأكد وفد جمهورية كوريا للرئيس أنه سيواصل بذل قصارى جهوده للعمل البناء مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة خلال السنة. وأيد البيان المدلى به باسم مجموعة بلدان آسيا ورحب باختيار المرشحين السبعة الجدد لعضوية اللجنة الاستشارية عقب عملية اختيار طويلة ومضنية. وأيد قول منسق المجموعة معرباً عن اعتقاده أن الفريق المقترح يتألف من أعضاء مؤهلين يتسمون بجدارتهم ويتمتعون بمهارات مؤسسية متكاملة وأن التمثيل الجغرافي يتميز بالإنصاف. وأبدى رغبته في التعبير عن قلقه لبعض حالات تضارب المصالح المحتملة إذ أخطر بأن العديد من المرشحين يعملون في الوقت الحالي أو عملوا فيما مضى لحساب حكوماتهم المعنية. وقال إن الاستقلال هو من ضمن المعايير التي ينبغي أخذها في الحسبان لدى تقييم استمارات الترشيح. ورأى أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاستشارية الاضطلاع بمهامهم بصورة مستقلة بصرف النظر عن مصالحهم الشخصية أو مصالح بلدانهم الوطنية. وضماناً لذلك، أضاف قائلاً إنه من المهم اتخاذ التدابير اللازمة للحصول على التزام المرشحين المختارين في ذلك الصدد من خلال إعلان خطي قبل تأكيد تعيينهم شفهياً خلال الاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية على سبيل المثال. وأخيراً، ارتأى أنه يحق لكل الدول الأعضاء التعرف على أعضاء اللجنة الاستشارية الجدد وأيد بالتالي طلب مجموعة بلدان آسيا الداعي إلى تعميم السير الذاتية المفصلة الخاصة بالأعضاء الجدد السبعة على جميع الدول الأعضاء.

19. وأشار الرئيس إلى نقطتين مهمتين مطروحتين حسب اعتقاده وذكر مسألة إتاحة سير المرشحين الذاتية التي تم تناولها وأهمية استقلال المرشحين. وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة، أضاف قائلاً إن كل الدول الأعضاء ترى بشدة أن معيار الاستقلال هو جزء لا يتجزأ من العقد.

20. وأيد وفد نيجيريا البيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية. والتفت إلى الجهود المبذولة في إطار عملية الاختيار وهنأ هيئة التحكيم. وأعرب عن تأييده لتوصية الهيئة ولاحظ بوجه خاص التوازن بين الجنسين في اللجنة الاستشارية المقترحة. وقال إنه يتطلع إلى استلام سير المرشحين الذاتية. وأفصح عن ارتياحه الشديد لإدراج مرشح أفريقي في قائمة المرشحين. واختتم بيانه معرباً عن تقديره لأعضاء اللجنة التي انتهت ولايتها لأداء واجباتهم.

21. واقترح الرئيس قراءة يمين الولاء الذي سيطلب أداؤه من أعضاء اللجنة الجدد وأضاف قائلاً إن ذلك الأمر قد يسكن العديد من شواغل الوفود. وقرأ نص يمين الولاء على النحو التالي: "أقسم قسماً عظيماً (أو أتعهد أو أعلن أو أعد رسمياً) بأن أمارس بمنتهى الإخلاص والتعقل والالتزام بما يمليه عليَّ ضميري المهام الموكلة إليَّ بصفتي عضواً في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وأن أضطلع بهذه المهام وألا أتصرف إلا لصالح أدائها دون أن ألتمس أو أقبل أي تعليمات أو مساعدة فيما يخص أداء واجباتي من أي حكومة أو أي سلطة أخرى خارجة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية". وأوضح قائلاً إنه من المرتقب أن يوقع المرشح المختار على اليمين ويؤرخه. ودعا رئيس اللجنة المنتهية ولايتها (لجنة التدقيق) إلى تناول الكلمة وانضم إلى الوفود في توجيه الشكر إليه وإلى زملائه على الخدمات الممتازة المتاحة والعمل الرائع المضطلع به لإعلام الدول الأعضاء وإرشادها.

22. وتحدث رئيس اللجنة الاستشارية (لجنة التدقيق) باسم زملائه وأبدى رغبته في شكر الأعضاء على العلاقات الممتازة التي أرسيت على مدى السنوات القليلة الماضية. وشكر أيضاً الأمانة وخص بالشكر فريق الإدارة الجديد المنشأ في شهر يناير من السنة الماضية وقال إن اللجنة الاستشارية تعاونت معهما تعاوناً وثيقاً وبناء لمصلحة المنظمة. كما توجه بعبارات الشكر إلى هيئة التحكيم التي عملت اللجنة معها على نحو مكثف. وأضاف قائلاً إن التقرير الأخير للجنة المنتهية ولايتها سيتاح (باللغة الإنكليزية فقط) خلال اليوم الجاري أو اليوم التالي وإن اللجنة حاولت أن تلخص ضمن التقرير ما يمثل في اعتبارها الرسالة الموجهة إلى أعضائها القادمين. وذكر أن اللجنة ترحب بإنشاء لجنة الرقابة الجديدة ومضى يقول إن إنشاءها أمر طالما كان منتظراً وإن التعاقب يعتبر إلزامياً في الحقيقة. وأعرب عن أمله أن تتواصل العملية المتبعة بعد ثلاث سنوات بالنسبة إلى الأعضاء الثلاثة الذين يتعين الاستعاضة عنهم. وعبر عن أسف اللجنة الاستشارية لعدم استلام عدد أكبر من استمارات الترشيح بسبب المهلة الزمنية المفروضة بناء على قرار الجمعية العامة. واسترسل قائلاً إن اللجنة ترى أن جميع المرشحين الموصى بهم ممتازون إلا أنه من الأفضل زيادة عدد المرشحين من كل المجموعات (علماً بأن هناك ثلاث مجموعات لا ينتمي إلى كل واحدة منها سوى مرشح واحد). وأخيراً، أفاد بأن عدداً من المرشحين قد يثير اهتمام الأمانة لدى اختيار مدقق داخلي جديد وأن اللجنة تدعو الأمانة إلى بحث استمارات الترشيح المستلمة واسترعاء انتباه المرشحين إن أمكن الأمر إلى شغور ذلك المنصب في المستقبل. وأعرب عن اعتقاده أن بعض المرشحين غير المختارين قد ينضمون إلى الأمانة بشغل مهام أخرى. وفيما يتصل بالاطلاع على السير الذاتية، ذكر استناداً إلى تجربته في الأمم المتحدة بأن السير الذاتية لأعضاء اللجان تنشر دوماً في الوثائق العامة. واقترح أن يتضمن إعلان المناصب الشاغرة في المرة القادمة إشارة إلى احتمال نشر سير المرشحين المختارين الذاتية أي تعميمها على الدول الأعضاء حسب الممارسة المتبعة في منظمات أخرى. واستطرد قائلاً إنه سيتعاون مع زملائه سعياً إلى بذل كل ما في وسعهم لتيسير الانتقال إلى اللجنة الجديدة خلال سنة 2012.

23. وأعلن الرئيس إتاحة نسخ عن السير الذاتية السبع للأعضاء. وقال إنه يفهم أن لجنة البرنامج والميزانية اتفقت على اعتماد توصية هيئة التحكيم لاختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وفقاً لما يرد في الفقرتين 13 و14 من تقرير الهيئة نظراً إلى عدم وجود أي تعليقات أخرى.

24. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية توصية هيئة التحكيم لاختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وفقاً لما يرد في الفقرتين 13 و14 من تقرير الهيئة (الوثيقة WO/PBC/16/2).

البند 4: استعراض اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

25. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/16/3 وWO/PBC/16/3/Rev.

26. وأوضح الرئيس قائلاً إن الجمعية العامة اعتمدت عملاً بنظام الويبو المالي ولائحته اختصاصات لجنة الويبو للتدقيق بناء على توصية لجنة البرنامج والميزانية وإنه من المزمع بالتالي تنقيح فقرة القرار الواردة في الوثيقة WO/PBC/16/3 لدعوة لجنة البرنامج والميزانية إلى توصية الجمعية العامة بالموافقة على التعديلات المدخلة على اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ثم دعا السيد روز، رئيس اللجنة الاستشارية الحالية، إلى تقديم الوثيقة.

27. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية (لجنة التدقيق) قائلاً إن اللجنة ترى أنه ينبغي تجسيد التعديلات التي أدخلتها لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة على آلية التعاقب وعملية اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية في اختصاصات اللجنة حتى يلم الأعضاء الجدد إلماماً تاماً بمهامهم ومسؤولياتهم ولا سيما بآلية التعاقب حسبما جرى بحثه مع منسقي المجموعات خلال اجتماع اللجنة الأخير. وأردف قائلاً إن التعديلات المدخلة تقتصر على التعديلات التي اعتمدتها الجمعية العامة سابقاً من خلال الموافقة على الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق (الوثيقة WO/GA/39/13) وأشير إليها في الوثيقة باستخدام أسلوب الشطب والتسطير. وأضاف قائلاً إنه لم يُقترح إدخال أي تعديل على الجوهر مما يعني أي تعديل من الممكن أن يغير ولاية اللجنة أو دورها. ولفت النظر إلى أن لجنة البرنامج والميزانية تفي بمهمتها إن وافقت على التعديلات المقترحة إذ ينبغي استعراض الاختصاصات كل ثلاث سنوات. وذكر أيضاً الوفود بأن اللجنة أوصت خلال اجتماع لجنة البرنامج والميزانية الأخير والجمعية العامة الأخيرة باستعراض اختصاصات اللجنة الاستشارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي وميثاق التدقيق الداخلي في الوقت نفسه خلال سنة 2012 لضمان التنسيق التام بين هيئات الرقابة الثلاث مما يفيد في رأي اللجنة المنظمة والدول الأعضاء من خلال توضيح مهام تلك الهيئات. ثم شرح سبب التوصية بسنة 2012 قائلاً إنه سيكون هناك مراجع حسابات خارجي جديد ومدقق داخلي جديد اعتباراً من الأول من يناير 2012. ودعا الأعضاء إلى تأييد التعديلات المقترحة في الوثيقة.

28. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة بلدان آسيا ورحب بالوثيقة WO/PBC/16/3. ورأى أن التعديلات المقترحة ضرورية لتؤخذ في الاعتبار التعديلات التي وافقت عليها الجمعية العامة للويبو خلال دورتها التاسعة والثلاثين في سبتمبر 2010 فيما يتصل بتسمية اللجنة وتشكيلها وآلية تعاقب أعضائها وعملية اختيارهم. ورحب أيضاً بالتعديلات المقابلة المتعلقة بالنصاب ومدة الاجتماعات ومعايير الاختيار الأخرى غير أنه لاحظ فيما يتصل بالتعديل المقترح على الفقرة 12 من الوثيقة أن الفقرة المذكورة مخالفة للفقرة 3"2" من الوثيقة WO/GA/39/13 (التي اعتمدتها الجمعية العامة) المتفق فيها على "تحسين التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء وإضفاء الطابع المؤسسي على الجلسات الإعلامية التي تجمع بين الدول الأعضاء ولجنة التدقيق في نهاية كل اجتماع تعقده اللجنة". ومضى يقول إنه من الممكن لدى إجراء مقارنة بالتعديل المقترح في الفقرة 12 أن يلاحظ أن الفقرة 12 تقصر مشاركة الدول الأعضاء على المنسقين الإقليميين. وعلق أهمية كبيرة على إتاحة فرصة لتعزيز التفاعل المنتظم والدوري بين جميع الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية بغية ضمان زيادة فعالية الرقابة من قبل الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية. وهكذا، طلب فتح باب المشاركة في علاقات التفاعل المذكورة لجميع الدول الأعضاء بدلاً من حصر ذلك على منسقي المجموعات الإقليمية. واقترح بالتالي تعديل الجملة الأخيرة من الفقرة 12 على النحو التالي: "تطلع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الدول الأعضاء على عملها بانتظام. وعلى وجه الخصوص تعد اللجنة بعد انعقاد كل واحد من اجتماعاتها الرسمية تقريراً توزعه على لجنة البرنامج والميزانية وتنظم اجتماعاً مع جميع الدول الأعضاء في الويبو". وأوضح قائلاً إن التعديل المقترح ينطوي على الاستعاضة عن

العبارة "منسقي مجموعات الويبو" بالعبارة "جميع الدول الأعضاء في الويبو". وأنهى بيانه معرباً عن رغبته في توجيه الشكر إلى رئيس اللجنة المنتهية ولايتها وفريقه على المساعدة المقدمة لتحديث اختصاصات اللجنة.

29. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأحاط علماً بالتعديلات التي أدخلتها اللجنة الاستشارية على اختصاصاتها. وقال إن التعديلات تتمشى مع التغييرات المبينة في تقرير الفريق العامل (الوثيقة WO/GA/39/13). وعلى الرغم من ذلك، أبدى رغبته في اقتراح إدخال بعض التغييرات الجديدة على التعديلات المقترحة. وأشار إلى ضرورة حذف العبارة "قدر الإمكان" الواردة في السطر الثاني من الفقرة 3 لكي تتسق مع نص الفقرة 14 من الوثيقة WO/GA/39/13 التي تنص على ما يلي: "ستتألف لجنة التدقيق من سبعة أعضاء من كل إقليم من الأقاليم الجغرافية السبعة للدول الأعضاء في الويبو". واقترح إدراج الكلمة "نزاهتهم" بين الكلمتين "ومهنيتهم واستقلاليتهم" في الفقرة 6. وأعرب أيضاً عن رغبته في توضيح الإشارة إلى "لغتي عمل..." (في السطرين الأخيرين من الفقرة ذاتها). ومضى يقول إنه ينبغي أن تحذف الإشارة إلى "لغتي عمل" وأن تذكر اللغة الإنكليزية أو الفرنسية في تلك الفقرة دون الإشارة إلى أي لغة رسمية علماً بأن هناك ست لغات رسمية في الويبو ونظراً إلى المفاوضات الجارية بشأن سياسة اللغات. واسترسل قائلاً إنه لا يرغب في الحكم المسبق على نتائج سياسة اللغات المذكورة ويرى أن الإشارة إلى لغات العمل تعني الحكم المسبق على نتائج المفاوضات بشأن سياسة اللغات. وفضل حذف الإشارة إلى لغتي العمل وصياغة الجملة على النحو التالي: "ويجب على المرشحين أن يثبتوا إتقانهم ومعرفتهم بالإنكليزية أو الفرنسية". وبخصوص الفقرة 7(و)، طلب توضيح العبارة "والخبرة الدولية و/أو الحكومية الدولية والخبرة في عمل اللجان" المقترح إدراجها لأنه رأى أنها تثير الالتباس ولا تضيف أي معنى إلى النص إذ يبدو أنها تشير بالأحرى إلى المعايير المطلوبة من الدبلوماسيين وتعني عدم وفاء شخص بمعايير التأهيل في حال افتقاره إلى الخبرة الدولية أو الحكومية الدولية. وفيما يتصل بالفقرة 12، أيد اقتراح مجموعة بلدان آسيا الداعي إلى الاستعاضة عن الإشارة إلى "منسقي مجموعات الويبو" بالعبارة "جميع الدول الأعضاء". وسلط الأضواء على إمكانية تحقيق وفورات في التكاليف يمكن استخدامها لتكثيف دعم اللجنة الذي يحتمل توفيره عبر أمانة مخصصة في حال تخفيض عدد أعضاء اللجنة (كما هو الحال عليه) حسبما أشارت إليه لجنة التدقيق في الوثيقة WO/GA/38/2. وأوصى أيضاً بأن تتضمن اختصاصات اللجنة الاستشارية المنقحة إشارة إلى أمانة مخصصة لا تمد اللجنة الاستشارية بدعم كبير فحسب بل تقدم إليها أيضاً المساعدة اللوجستية والإدارية.

30. ولخص الرئيس التعديلات المقترحة حتى الآن على النحو التالي: حذف العبارة "قدر الإمكان" الواردة في السطر الثاني من الفقرة 3 وإضافة الكلمة "نزاهتهم" بعد الكلمة "ومهنيتهم" في السطر الثاني ما قبل الأخير من الفقرة 6 وصياغة الجملة الأخيرة من تلك الفقرة لتقرأ كالآتي: "ويجب على المرشحين أن يثبتوا إتقانهم ومعرفتهم بالإنكليزية أو الفرنسية" وحذف العبارة "والخبرة في عمل اللجان" في الفقرة 7(و).

31. وأكد وفد جنوب أفريقيا تفضيله لحذف العبارة الأخيرة المذكورة ريثما ينظر في معناها لأن المجموعة لا تدرك بعد المعنى الذي تشير إليه تلك العبارة أو تضيفه إلى النص.

32. أيد وفد بنغلاديش البيان المدلى به باسم مجموعة بلدان آسيا والنقاط التي أثارتها مجموعة البلدان الأفريقية. وفي ذلك الصدد، طلب أيضاً توضيح الفقرة 7(و) والمعنى المقصود من العبارة "... والخبرة في عمل اللجان". ولفت النظر إلى أن ذلك المعيار هو من ضمن المعايير التي يحتمل أن تكون استخدمتها هيئة التحكيم. واقترح تعديل الفقرة واو-14. وأفاد بأن الاختصاصات الحالية تنص على أن تقدم أمانة الويبو المساعدة واستدرك قائلاً إن ذلك الدعم كان يقدم حتى الآن وفقاً لما تمليه الظروف وإن هناك بعض الشكاوى التي رفعت بخصوص الدعم الذي حصلت عليه اللجنة ولا سيما في إطار أداء مهامها الخاصة حسبما يتضح من التفاعل مع اللجنة. واقترح تدعيم نص تلك الفقرة مما يندرج في التوصيات التي انبثقت عن اللجنة الاستشارية المنتهية ولايتها (وفقاً للوثيقة WO/GA/38/2) وفي القضايا المزمع بحثها في ظل البند التالي من جدول الأعمال. ومع ذلك، رأى أنه من المفيد الاستماع إلى رئيس اللجنة الاستشارية لكي يطلع الحضور على الطريقة التي ترغب اللجنة في اتباعها

لتدعيم ذلك النص علماً بأن الأعضاء يعكفون على بحث الاختصاصات. وعلى المنوال نفسه، قال إن المجموعة على استعداد للنظر في اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية الداعي إلى تفسير فكرة أمانة مخصصة للجنة الاستشارية.

33. وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وشكر اللجنة الاستشارية والأمانة على الاختصاصات المنقحة. ورأى أن التعديلات المقترحة تعكس بوفاء الاقتراحات الواردة في الوثيقة WO/GA/39/13 حسب الصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة الأخيرة. وبالنسبة إلى الفقرة 12، أبدى رغبته في أن يلاحظ الإشارة إلى منسقي المجموعات الإقليمية وإلى الدول الأعضاء المهتمة على حد سواء. وعليه، قال إنه على استعداد لمساندة اقتراح مجموعة بلدان آسيا ومجموعة البلدان الأفريقية الداعي إلى تكييف ذلك النص مع الفقرتين 3 و10 من تقرير الفريق العامل (الوثيقة WO/GA/39/13). واستدرك قائلاً إن نص هاتين الفقرتين يشير إلى "الجلسات الإعلامية التي تجمع بين الدول الأعضاء ولجنة التدقيق" ولا يشير إلى جميع الدول الأعضاء وإنه ينبغي بالتالي أن تنص الفقرة 12 على ما يلي "... وتنظم اجتماعاً مع الدول الأعضاء في الويبو" ضماناً لاتساق النصين. وذكر أن الدول الأعضاء في المجموعة ستعبر عن آرائها الفردية بشأن التعديلات المقترحة الأخرى.

34. ولخص الرئيس التعديل المقترح على النحو التالي: تقرأ الفقرة 12 للاتساق مع ما سبق ذكره كالآتي: "وتنظم اجتماعاً مع الدول الأعضاء في الويبو".

35. واقترح وفد أنغولا التعديلات التالية: إضافة العبارة "اعتباراً من فبراير 2011" إلى الجملة "أربعة أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الجديدة..." الواردة في الفقرة 4"2" لكي تتسق الجملة مع مضمون الفقرة 28"2" من الوثيقة WO/GA/39/13. وقال إنه ينبغي إضافة العبارة المشيرة إلى فبراير 2011 إذ يفترض إنشاء اللجنة في الأول من فبراير وينبغي حذف العبارة "فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة 4"3" أعلاه..." الواردة في الفقرة 4"5" حتى يتسق النص أيضاً مع الفقرة 28"5" من الوثيقة WO/GA/39/13. وفيما يتعلق بالفقرة 4"6"، رأى أن الجملة الثانية "وإذا كان العضو الخارج ينتمي إلى مجموعة لها ممثل آخر (...)" الواردة في السطر الثاني لا تمثل تماماً ما تم الاتفاق عليه لدى بحث المسألة. واقترح بالتالي حذف تلك الجملة لتكييف النص مع اتفاق التراضي الذي تم التوصل إليه آنذاك. واقترح أيضاً حذف العبارة "فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة 4"8" أدناه..." الواردة في الفقرة 4"7" حتى يتسق النص اتساقاً تاماً مع نص الفقرة 28"6" من الوثيقة WO/GA/39/13. ثم اقترح تعديل العبارة "... هيئة التحكيم ... الأشخاص الذين ترشحهم ..." الواردة في الفقرة 6 لتصبح صياغتها كالآتي: "... هيئة التحكيم ... الأشخاص الذين تختارهم أو توصي بهم لكي تنتخبهم لجنة البرنامج والميزانية (...)". ولفت الانتباه إلى عدم تمتع هيئة التحكيم بالسلطة القانونية لترشيح الأشخاص واقتصار سلطتها على تقديم التوصيات. وأيد أيضاً إدراج الكلمة"نزاهتهم" في الفقرة 6 وفقاً لاقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وفيما يتصل بالفقرة 7(واو)، أعرب عن تأييده للبيان المدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية بخصوص معايير المرشحين المتمتعين بالخبرة الدولية و/أو الحكومية الدولية والخبرة في عمل اللجان. وأضاف قائلاً إن الفقرة 6 توضح المسألة توضيحاً كافياً إذ تنص على "... أن الأشخاص ... يتحلون بالمؤهلات والخبرة المطلوبة". ورأى أن معيار الخبرة المهنية في السياق الدولي أو الحكومي الدولي ليس ضرورياً وأن المهم هو اختيار أفضل المرشحين. كما أيد وجهة نظر مجموعة البلدان الأفريقية بشأن الفقرة 12 واقترح العبارة "(...) منسقي المجموعات والدول المهتمة الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية" إن كان لا بد من إيجاد حل وسط.

36. ولفت وفد ألمانيا النظر إلى تسلسل كلمتي "تقرير" و"اجتماع" في الفقرة 12 وتساءل عن الكلمة التي ينبغي إدراجها في المقام الأول علماً بأن التقرير يلي الاجتماع جرياً على العادة. وفي نص الفقرة الحالي، قال إن التقرير يأتي أولاً ويعقبه الاجتماع. وأشار إلى إمكانية تجسيد نتائج الاجتماع في التقرير إن أتى الاجتماع أولاً. وطلب توضيح تسلسل كلمتي اجتماع وتقرير بتحديد أي الكلمتين ترد أولاً إلا إذا لم تكن هناك أي صلة بينهما.

37. وقالت الأمانة (مساعد المدير العام) إنها ستعمل على النص المنقح مع الرئيس واقترحت ذكر الاجتماع أولاً ثم التقرير.

38. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لجهود اللجنة الاستشارية المبذولة لاستعراض اختصاصاتها لكي تتمشى مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها المعقودة سنة 2010. وساند اقتراح مجموعة بلدان آسيا الداعي إلى تعديل الفقرة 12. وقال إنه من الحاسم أن تتسم عملية اختيار أعضاء اللجنة الاستشارية بشفافية تامة وفقاً لما أشار إليه خلال بحث البند السابق من جدول الأعمال. وطلب بالتالي أن تضاف في نهاية الفقرة 6 من الاختصاصات الجملة التالية: "تتيح هيئة التحكيم عندما تقدم توصياتها إلى لجنة البرنامج والميزانية السير الذاتية لجميع المرشحين الموصى باختيارهم لعضوية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة". وأردف قائلاً إن تلك الإضافة تتصدى لموطن قلقه المتصل بعملية الاختيار وإنه على استعداد للموافقة على الاختصاصات إن أدخل عليها ذلك التعديل. ولم يؤيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية الداعي إلى حذف العبارة "قدر الإمكان" من الفقرة 3. وذكر الوفود بأن هناك أمثلة على عدم ارتقاء المرشح الوحيد من مجموعة إقليمية إلى مرحلة الاختيار اللاحقة على غرار ما لوحظ خلال عملية الاختيار الحالية.

39. وشكر وفد سلوفينيا لجنة التدقيق المنتهية ولايتها وخص بالشكر السيد روز على التعديلات المقترحة بشأن الاختصاصات ضمن الوثيقة WO/PBC/16/3. وأضاف قائلاً إن تلك التعديلات تعتبر في الواقع ضرورية لتجسيد الوضع الراهن. وقدم التعليقات التالية. وفيما يخص الفقرة 12 (وحسبما ذكره منسقون آخرون)، رأى أن التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء أمر يكتسي أهمية فائقة وحاسمة وأنه أثبت فائدته الكبيرة في الماضي. وأيد بالتالي فكرة فتح باب المشاركة في الجلسات الإعلامية مع اللجنة الاستشارية لعدد أكبر من الأعضاء وعدم قصرها على منسقي المجموعات. واستطرد قائلاً إن بإمكانه قبول أحد النصين المقترحين (من جانب مجموعة بلدان آسيا والمجموعة باء). وبالنسبة إلى الفقرة 3، سلط الأضواء على حذف العبارة "... قدر الإمكان" الذي من شأنه أن يؤدي إلى صيغة تتناقض وتتعارض مع تشكيل اللجنة الاستشارية الجديد المعتمد حديثاً وغير الممثل لكل مجموعات الويبو السبع.

40. وساند وفد إسبانيا ما أدلى به منسق المجموعة باء بخصوص دعم المجموعة لاقتراح مجموعة بلدان آسيا الداعي إلى شمل جميع الدول الأعضاء المهتمة بالمشاركة في اجتماع مع اللجنة الاستشارية وتعزيز شفافية المنظمة قدر الإمكان. وفي ذلك الصدد، أيد اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية الداعي إلى نشر السير الذاتية للمرشحين المختارين. وقال إن ذلك الاقتراح يعزز الشفافية اللازمة التي رأى أنها ما زالت غير كافية في المنظمة. وفيما يرتبط بالفقرة 6، أيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن اللغات ومضى يقول إن الدول الأعضاء تشارك في مفاوضات متصلة بسياسة اللغات وإنه ينبغي بالتالي أن تشير الفقرة 6 إلى لغات الويبو الرسمية. ولفت الانتباه إلى ترجمة الكلمة الإنكليزية "competencies" إلى الكلمة الإسبانية "competencias" التي اعتبرها غير سليمة وطلب تصحيحها والاستعاضة عنها بكلمة "requicitos" (الفقرة 7).

41. واتفق وفد المملكة المتحدة مع المجموعة الباء فيما أدلت به وأعرب عن رغبته في إثارة نقطتين جوهريتين أخريين. وقال إن النقطة الأولى تتصل باقتراح حذف العبارة "قدر الإمكان" في الفقرة 3 واقترح أن يرجع النص إلى قرار الجمعية العامة الأصلي وطلب من الأمانة أن توضح القرار. ورأى أنه يمكن إدراج النص التالي بين قوسين في نهاية تلك الجملة في حال حذف العبارة المذكورة: "إلا إذا تعذر ترشيح أي شخص مؤهل من إقليم معين". وفيما يتعلق بالفقرة 7، ارتأى أن إدراج الفقرة (واو) التي تخص "الخبرة الدولية والحكومية الدولية" أمر يكتسي في الواقع أهمية كبيرة وأنه يستحسن الحفاظ على تلك العبارة. وأوضح قائلاً إن الفقرة 7 تنص على ما يلي: "ينبغي أن تكون لجنة التدقيق جامعة (...)" ولا تنص على "وجوب" أن تكون اللجنة جامعة وفضل الاحتفاظ بالفقرة (واو) لذلك السبب.

42. وتحدث وفد الهند باسم بلده وأيد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة بشأن الفقرة 3. ورأى أنه قد يكون من المفيد اجتلاب ما تقرر خلال الجمعية العامة ببساطة. وذكر باقتراح وفد المملكة المتحدة الذي يدعو في حال عدم وجود أي شخص مؤهل من إقليم معين إلى وجوب اختيار شخص آخر من إقليم آخر بالطبع كما هو الحال عليه في الوقت الحاضر. وأبدى رغبته في إيجاد صيغة ملائمة تجسد ذلك في الفقرة 3. وفيما يخص السطر الرابع

من الفقرة 4"6" من النص الإنكليزي، تساءل عن فائدة الكلمة "and" إذ يقرأ النص كالآتي: " If the departing member belongs to a Group that already has another representative, and to the extent possible, he or she will be replaced by a member originating from the Group(s) not represented in the Committee". واقترح حذف تلك الكلمة والاستعاضة عنها بالكلمة الإنكليزية "then" إذا اقتضى الحال. وفيما يتصل بالفقرة 6، أيد التعديل التالي الذي اقترحه وفد أنغولا: "... هيئة التحكيم ... الأشخاص الذين توصي بهم (...)". وطلب تعديل الجزء التالي من الجملة ليقرأ على النحو التالي: ""... هيئة التحكيم ... الأشخاص الذين توصي بهم لكي تعينهم لجنة البرنامج والميزانية (...)". وقال إن الكلمة المستخدمة حالياً هي "تنتخبهم" لجنة البرنامج والميزانية إلا أن الأمر لا يتعلق بعملية انتخابية بل بعملية اختيار أو تعيين من جانب اللجنة. وعليه، مضى يقول إنه من الضروري أيضاً تعديل الكلمة "تنتخبهم" والاستعاضة عنها بكلمة "تختارهم" أو "تعينهم" لجنة البرنامج والميزانية. وفي الفقرة 12، أعرب عن استعداده لدعم اقتراح المجموعة باء الداعي إلى حذف الكلمة "جميع" من الجملة "(...) جميع الدول الأعضاء" حتى تظل تتمشى مع تقرير الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بلجنة التدقيق. واتفق أيضاً مع وفد ألمانيا بشأن ضرورة عكس التسلسل ضمن تلك الفقرة. وقال إن الفكرة الكامنة وراء تعديل الاختصاصات في ذلك الصدد هي موافقة الجمعية العامة على عقد جلسة لتبادل الآراء مع الدول الأعضاء في الويبو عقب كل اجتماع تعقده اللجنة الاستشارية معرباً عن ارتياحه لإمكانية تجسيد ذلك في نص الفقرة. وساند أيضاً اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الفقرة 6 وتعميم سير المرشحين الذاتية مما يسهم في رأيه في شفافية العملية. وطلب من الأمانة أن توضح ما إذا كان ذلك الأمر يتسق مع العمليات الحالية في الويبو وما إذا كان في ذلك احتمال انتهاك السرية التي أرسلت في ظلها استمارات الترشيح لأغراض الاختيار.

43. وساند وفد الصين تعليقات وفدي جنوب أفريقيا وإسبانيا بشأن المتطلبات اللغوية التي ينبغي أن يفي بها أعضاء اللجنة الاستشارية (الفقرة 6). واقترح تعديل الجملة الأخيرة على النحو التالي: "ويجب على المرشحين أن يتقنوا واحدة من لغات الويبو الرسمية أو يثبتوا معرفتهم بها بتفضيل الإنكليزية أو الفرنسية".

44. وأيد وفد الجزائر البيانين اللذين أدلى بهما وفد أنغولا ووفد الهند بخصوص الفقرة 4. ورأى ضرورة أن ينسجم نص الاختصاصات مع مضمون تقرير الفريق العامل واقترح حذف الجملة الأخيرة من الفقرة 4"6" أي ما يلي: "وإذا كان العضو الخارج ينتمي إلى مجموعة لها ممثل آخر...".

45. وأعرب وفد كولومبيا عن تأييده لاقتراحات وفد أنغولا ووفد الهند بشأن الفقرة 6. وإذ وضع في اعتباره أن هناك خطأ في نص القرار مما يعني أن لجنة البرنامج والميزانية لا توافق بل توصي الجمعية العامة بالانتخاب، استدرك قائلاً إنه ينبغي أخذ ذلك الأمر في الحسبان. ومضى يقول إنه قد يتعين بالتالي صياغة الفقرة على النحو التالي: "... الأشخاص الذين تختارهم لكي توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بهم...".

46. وأعرب رئيس اللجنة الاستشارية (لجنة التدقيق) عن رغبته في التعليق على أسباب اقتراح بعض العبارات. وفيما يتصل بإدراج العبارة "قدر الإمكان"، أوضح قائلاً إن الفريق العامل سبق أن توقع احتمال عدم تمثيل كل المجموعات وإنه لو لم يتوقع ذلك الاحتمال لكان هناك تناقض بين الاختصاصات والواقع. واسترسل قائلاً إن حذف العبارة "قدر الإمكان" على سبيل المثال يعني احتمال عدم الموافقة على توصية هيئة التحكيم الحالية. وبالنسبة إلى الفقرة 4"5"، أشار إلى حالة التناقض مع نص الفقرة 4"3" في حال حذف العبارة "فيما عدا الحالة المنصوص عليها ...". وذكر أن تلك العبارة أدرجت بهدف الامتثال لنص تقرير الفريق العامل. ولفت النظر إلى ظهور مشكلة مماثلة في حال حذف العبارة "قدر الإمكان" من الفقرة 4"6". وقال إن المجموعة الجغرافية نفسها مفروضة من جهة وتساءل عما يحصل من جهة أخرى في حال عدم وجود أي مرشحين من المجموعات غير الممثلة. وأردف قائلاً إن العبارة أدرجت لتوقع احتمال عدم وجود أي مرشح من مجموعة معينة. وذكر الأعضاء بأن هناك ثلاث مجموعات لم ترشح سوى شخص واحد خلال السنة الحالية وأنه من المحتمل ألا ترشح بعض المجموعات أي شخص على الإطلاق على غرار ما حصل سنة 2006 عندما أنشئت لجنة التدقيق السابقة. وفيما يتعلق بالفقرة

6 وكلمة "تنتخبهم"، رأى أنه من المفيد الحصول على رأي الأمانة بشأن ما تنطوي عليه العملية. وأوضح قائلاً إنه احتفظ بتلك الكلمة كما وردت في نص الاختصاصات الأصلي. وأعرب عن عدم تفضيله لأي كلمة قد يوصي بها الأعضاء. واقترح أن تجد الأمانة بمساعدة المستشار القانوني أفضل كلمة لاستخدامها. ولفت انتباه الأعضاء إلى الفقرة 7 التي تنتهي كالآتي: "وينبغي أن تكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة جامعة للكفاءات في المجالات التالية". وأضاف قائلاً إن ذلك لا يعني أنه ينبغي لكل الأعضاء التمتع بالكفاءات الوارد ذكرها. واستدرك قائلاً إن هيئة التحكيم ولجنة التدقيق السابقة تعتبران أنه من المهم أن يكون هناك عضو واحد على الأقل أو أكثر يتحلى بالخبرة والمعارف المتعلقة بعالم منظومة الأمم المتحدة. واستطرد قائلاً إن زملاءه في لجنة التدقيق السابقة أعربوا مراراً وتكراراً عن تقديرهم لوجود عضوين في اللجنة يتمتعان بخبرة متصلة بالأمم المتحدة إذ يسر ذلك العمل وإن الأمم المتحدة عالم له خاصيته مما يبرر إدراج تلك الخبرة في عداد الكفاءات. ومضى يقول إن الخبرة في عمل اللجان تبدو زائدة عن اللزوم في نظر أعضاء لجنة البرنامج والميزانية إلا أنها ليست زائدة. وذكر بأن العديد من المرشحين لا يتمتع بأي خبرة في عمل اللجان وأن عمل اللجنة الاستشارية هو عمل جماعي يتسم بتعاون الأعضاء. وأوضح قائلاً إنه من الواجب الإلمام بسبل الصياغة والتفاعل والعمل مع الزملاء الآخرين من أجل العمل على ذلك النحو. وبخصوص المساعدة المقدمة إلى اللجنة الاستشارية، أحاط علماً بأن تلك المسألة بحثت منذ سنتين وأن الدول الأعضاء لم تؤيد إتاحة موارد إضافية. وأفاد بأن الأمر كان يتعلق بالتكاليف وأن لجنة التدقيق السابقة لم تحتج بصراحة وفي الواقع إلى دعم كبير وكامل من حيث خدمات الأمانة في حين أن اللجنة الاستشارية تحتاج إلى مثل ذلك الدعم. وقال إن اللجنة الاستشارية تستفيد من خدمات دعم إداري جيد تتصل بحتاً بالعمل الإداري واللوجستي وإنه تسنى إعداد كل التقارير وإجراء كل البحوث والاضطلاع بما تبقى من أعمال بفضل عضوين متقاعدين في اللجنة عملا جاهدين لتوفير التقارير وإجراء البحوث لافتاً النظر إلى استحالة تحقيق ذلك بالاعتماد على مستوى الدعم الحالي. واقترح أن تتوقع الدول الأعضاء تقديم دعم إضافي وتبحث ذلك مع اللجنة الاستشارية الجديدة. وأردف قائلاً إن أعضاء اللجنة الجدد ما زالوا نشطين مهنياً مما يعني أنهم لن يكونوا متفرغين بقدر تفرغ الأعضاء السابقين. وأبدى رغبته في توضيح مسألة عدم اشتكاء اللجنة الاستشارية إلى الأمانة إذ اضطلعت الأمانة بما قررته الدول الأعضاء في مجال المساعدة التقنية. وذكر بأن هناك مبلغاً قدره 20000 فرنك سويسري متوقعاً في ميزانية اللجنة الاستشارية للأعمال الاستشارية وأن ذلك المبلغ لم يستخدم لأن اللجنة لم تشعر بالحاجة إلى الإلمام بمعارف تقنية معمقة. واستدرك قائلاً إنه لا بد من توفير بعض خدمات الدعم الملحوظ وإن رئيس اللجنة الجديد قد يكون أقدر على بحث ما ينبغي عمله وطرق العمل مع الأمانة.

47. ووجه الرئيس شكره إلى رئيس اللجنة الاستشارية على طرح جميع تلك المسائل. وبالنسبة إلى المسألة المرتبطة بالعبارة "قدر الإمكان" في المجموعات الإقليمية، رأى أن وفد الهند قدم على الأرجح أفضل اقتراح إذ اقترح الرجوع إلى النص الأصلي الذي اتفق عليه كل الأعضاء مما ينبغي أن يسمح بطرح المشكلة التي تعتبر مشكلة حقيقية نظراً إلى عدم وجود ممثل من كل مجموعة في الوقت الحالي. وأضاف قائلاً إن ذلك الوضع قد يتكرر على غرار ما حصل في الماضي حسبما أشار إليه رئيس اللجنة الاستشارية أيضاً. وارتأى بالتالي أنه ينبغي للأعضاء السعي إلى إيجاد نص لتلك الفقرة. وفيما يتعلق بمسألة المعرفة اللغوية المطلوبة، قال إنه ينبغي التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة النص في فترة الاستراحة نظراً إلى جميع الاقتراحات المقدمة حتى الآن.

48. وتحدث وفد فرنسا باسم بلده وأشار إلى بعض التعديلات المقترح إدخالها على الجملة الأخيرة من الفقرة 6 وقال إنه يفضل الاحتفاظ بصيغة تلك الجملة أي بما يلي: "ويجب على المرشحين أن يثبتوا إتقانهم ومعرفتهم بواحدة من لغتي عمل الويبو الإنكليزية أو الفرنسية". واسترسل قائلاً إنه يفهم تماماً حجج الوفود التي تحدثت بشأن تلك المسألة (ولا سيما وفد جنوب أفريقيا ووفد إسبانيا). وعليه، مضى يقول إنه على استعداد لإبداء بعض المرونة وقبول إحدى الصيغتين اللتين اقترحهما الوفدان المذكوران. ومن جانب آخر، رأى أنه من الصعب أن يقبل الصيغة التي اقترحها وفد الصين لأنها قد تغير الوضع تماماً. وأوضح قائلاً إن تلك الصيغة تحد في الواقع بشكل ملحوظ من فرص اعتماد لغة عمل مشتركة بين أعضاء اللجنة الجدد وشدد على ما يكتسيه تمكين اللجنة الجديدة من التواصل بسهولة من أهمية كبيرة.

49. وأعرب وفد بنغلاديش عن رغبته في تقييد تقديره للسيد روز في محضر الاجتماع وخصه بالتقدير لرده على المسألتين اللتين أثارتهما بنغلاديش وأضاف قائلاً إنه احتاط علماً بالشرح المقدم ولا سيما فيما يتصل بالفقرة 7(واو). ورأى أن الاختصاصات الحالية تتناول تلك النقطة إلا أنه أكد تأييده الحتمي في حال إضفاء قيمة مضافة على ذلك عبر إدراج إشارة إضافية إلى الخبرة الحكومية الدولية. وفي ذلك السياق، شكر وفد المملكة المتحدة على توضيح المسألة. وفيما يتعلق بالفقرة 3، احتاط علماً بالنقاش وبالعبارة "قدر الإمكان" وأبدى رغبته في الإشارة إلى كون تلك المسألة في عداد أحرج المسائل التي طرحت خلال المفاوضات بشأن خارطة الطريق. وتمشياً مع الحل الوسط الذي تم التوصل إليه وقتذاك، اقترح أن الحل المثالي هو حذف العبارة "قدر الإمكان" والاحتفاظ بصيغة الجملة كما وردت في الفقرة 14 من خارطة الطريق فضلاً عن إضافة الفقرة 15 من تلك الخارطة. ورأى أن المشكلة التي قد تظهر عندما تحدث الأعضاء عن المرشح الأكثر تأهيلاً هي احتمال ابتعاد الوضع عن الواقع كما يمكن تبينه من الوضع الحالي. وأوضح قائلاً إن هيئة التحكيم قررت اختيار المرشحة الأكثر تأهيلاً في الوضع الحالي. وأشار بالتالي إلى أن بعض المرونة اللغوية قد يكون مفيداً للسماح بوضع من ذلك القبيل. وعلماً بأن الفقرتين 14 و15 من الوثيقة WO/GA/39/13 تعتبران حصيلة حاسمة من حصائل عملية التفاوض، اقترح الاحتفاظ بهما على أن يحتمل إدخال تعديلات لغوية طفيفة عليهما تمكيناً لبعض الأوضاع الأخرى.

50. وشكر الرئيس الأمانة على توزيع مسودة الوثيقة المنقحة التي تتجلى فيها التعديلات المدخلة خلال مناقشات ذلك اليوم.

51. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للاقتراحات التي قدمها وفد بنغلاديش بشأن الفقرة 3 وعن رغبته في التعقيب على رد رئيس اللجنة الاستشارية. واقترح ضرورة حذف العبارة "والخبرة في عمل اللجان" الواردة في آخر الفقرة 7(واو) وإنهاء الجملة بعد العبارة "والخبرة ... الحكومية الدولية" لأنه لا يفهم ما المقصود من العبارة "عمل اللجان". وفيما يتصل بنص الفقرة 4"6"، قال إنه لا يعترف بذلك النص ورأى أن الأمر يتعلق بالاتساق مع ما سبق اعتماده في الوثيقة WO/GA/39/13 وطلب حذف النص المحدد بالكامل ابتداء مما يلي: "وإذا كان العضو الخارج ينتمي إلى مجموعة لها ممثل آخر فسيستعاض عنه قدر الإمكان بعضو (...)".

52. ودعا الرئيس وفد جنوب أفريقيا إلى النظر في مسودة الوثيقة المنقحة الجديدة وبحث ما إذا كان لا يزال يرغب في حذف العبارة بكاملها إذ جرى تنقيح النص في الفقرتين 3 و4"6" لتجسيد ما سبق اعتماده في الوثيقة WO/PBC/39/13.

53. وأيد وفد أنغولا اقتراح حذف العبارة "قدر الإمكان" في الفقرة 3. وطلب إدراج العبارة "اعتباراً من فبراير 2011" في الفقرة 4"2" نظراً إلى إنشاء اللجنة الجديدة ابتداء من الأول من فبراير 2011. وقبل حذف العبارة "فيما عدا الحالة المنصوص عليها (...)" في الفقرة 4"5". وطلب حذف العبارة "وإذا كان العضو الخارج ينتمي إلى (...)" في الفقرة 4"6". ورأى أيضاً أنه ينبغي حذف الجملة الأولى من الفقرة 4"7" التي تبدأ كالآتي: "فيما عدا الحالة المنصوص عليها في الفقرة 4"8" أدناه". وبخصوص الفقرة 6، ساند اقتراح الإضافة الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية (بشأن تعميم السير الذاتية) ووافق على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة 12. واختتم بيانه قائلاً إنه على استعداد للموافقة على الوثيقة إن أدخلت التعديلات المذكورة.

54. واقترح الرئيس تصفح نص الوثيقة المنقح فقرة فقرة لتحديد أوجه الاختلاف. وأعرب عن قلقه لاقتراح حذف الفقرة 4"6" لأغراض الإنصاف كما لو أن العبارة المذكورة غير موجودة بحيث يستعاض عن كل عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية بمرشح من الإقليم الجغرافي نفسه الذي ينتمي إليه. وقال إن ما يشغل باله هو ألا يكون لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أبداً ممثل في اللجنة الاستشارية في حال إدراج ذلك النص دون أي عبارة أخرى تالية. ودعا الوفود إلى بحث كيفية تأثير اقتراح حذف الجملة في وضع تلك المجموعة الحالي أي في وضع يحتمل ألا تمثل فيه مجموعة. ثم دعا إلى تقديم التعليقات بشأن الفقرتين 1 و2. وأحاط علماً بعدم وجود أي تعليقات. ولفت النظر إلى حذف العبارة "قدر الإمكان" وإدراج النص المتفق عليه في الفقرة 3.

55. ورأى وفد الجزائر أن حذف ذلك الجزء من الجملة في الفقرة 3 يستجيب للشواغل التي عبرت عنها وفود عدة ولا سيما منسق مجموعة البلدان الأفريقية. واستدرك قائلاً إنه ما زالت لديه بعض التحفظات بشأن استخدام الكلمة الإنكليزية "qualified" وإنه يفضل الاستعاضة عنها بكلمة "eligible" لتقرأ العبارة على النحو التالي: "However, if no eligible candidate (...)" لأن كلمة "qualified" تدل على أحد معايير الأهلية ولا تشمل مختلف المعايير الأخرى.

56. وقال وفد المملكة المتحدة رداً على ما أتى في البيان السابق إن ذلك الاقتراح يسبب له مشكلة لأن النص المذكور مأخوذ من وثيقة الجمعية العامة. واستطرد قائلاً إن تعديل النص يعني أن الدول الأعضاء تعيد تفسير ما قالته الجمعية العامة وإنه لا يعتقد أن بإمكان الدول الأعضاء أن تفعل ذلك. واقترح الاحتفاظ بصيغة النص لمراعاة ما قررته الجمعية العامة من الناحية الدستورية.

57. وقال وفد الجزائر إنه على علم بالنص الذي سبق اعتماده وأضاف قائلاً إنه قدم ذلك الاقتراح بناء على تجربته في هيئة التحكيم وعلى طريقة حل تلك المسألة عندما حاولت الهيئة تطبيق المعايير. ومضى يقول إنه يحاول هنا دون شك استخدام النص المتفق عليه من أجل إعداد فقرة جديدة وإنه لا يسعى إلى إعادة صياغة قرار الجمعية العامة بل إلى توضيح عمل اللجنة التي يتعين عليها تطبيق تلك الاختصاصات وتيسيره. كما أوضح قائلاً إنه سيتحتم على اللجنة الاستشارية عاجلاً أو آجلاً أن تحاول توضيح وتفسير ما المقصود بكلمة "qualified" وإن الدول الأعضاء ستواجه في تلك الحالة مشكلة أخرى. وأعرب مجدداً عن تفضيله استخدام الكلمة "eligible" بدلاً من الكلمة "qualified" وأردف قائلاً إنه يفهم موقف المملكة المتحدة بشأن ذلك القرار.

58. وشكر وفد سلوفينيا الرئيس على الشرح المقدم. وأعرب عن تأييده للنص والصيغة المستخدمة في الوثائق التي اعتمدتها الجمعية العامة أو وافقت عليها. وطلب مواصلة المناقشات بشأن تلك النقطة في اليوم التالي بعد انعقاد اجتماع مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لبحث المسألة.

59. وشكر وفد المملكة المتحدة وفد الجزائر على توضيح ما قصده في قوله. وعلماً بأن هيئة التحكيم لم تواجه على ما يبدو أي مشكلة بالنسبة إلى الصيغة الحالية ("qualified") في إطار اختيار الأعضاء الجدد، أشار إلى أنه لا ينبغي لها بالتالي أن تواجه أي مشكلة بالنسبة إلى تلك الصيغة في المستقبل أيضاً. وأعرب عن أمله أن يستجيب ذلك الأمر لما أبداه وفد الجزائر من قلق مفهوم بمعنى أن هيئة التحكيم لن تواجه أي مشكلة بالنسبة إلى الصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة.

60. ولاحظ وفد الهند أن النص مأخوذ من قرار الجمعية العامة غير أنه لا يوضح، في رأيه، ماهية العملية التي ستتبع بسبب أسلوب صياغة النص. واقترح أن تدرج بعد الجملة الأولى "اعتبارا من (...)، ستكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مؤلفة من سبعة أعضاء ينتمون إلى الأقاليم الجغرافية السبعة للدول الأعضاء في الويبو" الجملة "وستتولى لجنة البرنامج والميزانية تعيين الأعضاء السبعة عقب عملية اختيار تجريها هيئة تحكيم تنشئها اللجنة لهذا الغرض وتساعدها في ذلك لجنة الويبو الحالية الاستشارية المستقلة للرقابة" ثم الجملة التالية: "ولكن، إذا لم يكن من مرشح مؤهل من إقليم جديد، فإن المرشح الأعلى رتبة بحسب تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هو الذي سيحصل على المنصب بغض النظر عن تمثيله الإقليمي".

61. وشكر الرئيس وفد الهند على اقتراحه الممتاز وأضاف قائلاً إن ذلك الاقتراح واقتراح وفد الجزائر (الداعي إلى استخدام الكلمة "eligible" عوضاً عن الكلمة "qualified") سيوليان العناية الواجبة. ورفع الجلسة لذلك اليوم.

62. وذكر الرئيس لدى استئناف الجلسة بأن الاقتراح الجاري بحثه والمتصل بالفقرة 3 يدعو إلى صياغة الجملة الثانية على النحو التالي: "وستتولى لجنة البرنامج والميزانية تعيين الأعضاء السبعة عقب عملية اختيار تجريها هيئة تحكيم تنشئها اللجنة لهذا الغرض وتساعدها في ذلك لجنة الويبو الحالية الاستشارية المستقلة للرقابة" وصياغة الجملة

الثالثة بأخذ النص الجديد الذي اعتمدته الجمعية العامة والاحتفاظ بصيغة الجملة الرابعة نفسها. وأنهى بيانه مشيراً إلى المسألة التي لا تزال مطروحة وتتعلق باستخدام الكلمة "qualified" أو الكلمة "eligible".

63. واقترح وفد المملكة المتحدة بعد المشاورات التي أجريت مع وفد الجزائر أن تقرأ الفقرة 3 المتعلقة بالعضوية والمؤهلات ببساطة كما يلي: "اعتباراً من فبراير 2011، ستكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مؤلفة من سبعة أعضاء تعينهم لجنة البرنامج والميزانية" وتصاغ نهاية الجملة الأخيرة من تلك الفقرة على النحو التالي: "سيحتفظ بالخبيرين الخارجيين للجنة الاستشارية الحالية من أجل الاستعانة بخدماتهم" مع إمكانية إضافة إشارة إلى وثيقة الجمعية العامة كالآتي: "كما هو مبين في الوثيقة WO/GA/39/13".

64. وشكر وفد الجزائر وفد المملكة المتحدة على اقتراحه وأكد تبادل وجهات النظر بينه وبين وفد المملكة المتحدة. وأوضح قائلاً إنه أبدى عدم ارتياحه للصيغة المقترحة في الأصل إذ رأى أنها لا تحسن في الواقع جودة النص. ولذلك السبب، ارتأى أن الكلمة "qualified" حسب استخدامها في تلك الفقرة هي كلمة مضللة تثير الالتباس ولا تجسد ما حصل فعلاً في هيئة التحكيم التي شارك بلده في أعمالها. وقال إن الكفاءة تندرج في معايير الأهلية التي حددتها هيئة التحكيم وإن هناك عدة معايير أخرى أخذتها الهيئة أيضاً في الحسبان لدى تحديد الأهلية ولا ترتبط بالكفاءات في حد ذاتها. وذكر على سبيل المثال أن مرشح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لم يستبعد لأنه غير مؤهل بل لسبب آخر ألا وهو عدم كفاية المعلومات الواردة في سيرة ذلك المرشح الذاتية لتمكين الهيئة من تقييمه أو تطبيق معايير الاختيار. ولفت الانتباه إلى الفقرة 9 من تقرير الهيئة التي تنص على ما يلي: "(...) قررت هيئة التحكيم إضافة المرشحة الأكثر تأهيلاً في درجة التأهيل العام في غياب مرشح من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق". ومضى يقول إن المرشحة المقترحة لتحل محل مرشح مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق لم تكن أفضل مرشحة من حيث الترتيب العام بل أفضل امرأة مرشحة وإن الهيئة بحثت مسألة المساواة بين الجنسين التي تعتبر مثالاً آخر على معيار مطبق لا صلة له بالكفاءة. ولتلك الأسباب، رأى أن الإشارة إلى المرشح "المؤهل" ("qualified") لا تجسد تماماً المناقشات التي دارت ولا تعد بالتالي صيغة ملائمة لاستخدامها. وأردف قائلاً إن الأعضاء يشاركون في عمل مختلف وجديد خلال الدورة الحالية سواء أأدرج أم لم يدرج ذلك في قرار اعتمدته الجمعية العامة مما يعتبر نقاشاً لا ينبغي فتح بابه مجدداً في الوقت الحالي. وأوضح قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية تناقش وثيقة جديدة وأعرب عن أمله أن تعتمدها الجمعية العامة في شهر سبتمبر.

65. وأشار الرئيس إلى أن الفقرة 7 تنص على كثير من الكفاءات التي تتوقعها الدول الأعضاء. وتساءل بالتالي عما إذا كان من الأفضل الحفاظ على تلك الفقرة ببساطتها الشديدة وقصر التركيز على مسألة كفاءات الأعضاء في الفقرة 7. ولفت النظر إلى الفقرة 4"6" التي تثير المسألة ذاتها تماماً. وفي كلا الحالتين، قال إن الدول الأعضاء تحاول إرساء فكرة التمثيل الإقليمي وإن الخيار بين الكلمة "eligible" والكلمة "qualified" يصرف، في رأيه، انتباهها في حين أن ما تسعى الدول الأعضاء في الواقع إلى تجسيده في كلا الفقرتين هو ضمان التمثيل الإقليمي. واقترح أن تتنحى الدول الأعضاء عن التركيز على هاتين الكلمتين وتركز بالأحرى اهتمامها على فكرة التمثيل الإقليمي.

66. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن رغبته في ترديد ما أدلى به وفد الجزائر. ورأى أنه من الأهمية بمكان استخدام المصطلحات الملائمة في ذلك الحال. وذكر بأن مندوب الجزائر هو عضو في هيئة التحكيم ورأى أن اختيار كلمة تلخص ما قدمه المندوب من شرح أمر يكتسي أهمية كبيرة بعد أن أنصت بعناية لما قاله بخصوص عملية اختيار المرشحين السبعة النهائيين. وأنهى بيانه قائلاً إن الكلمة eligibility هي المصطلح المناسب في ذلك الحال.

67. وذكر الرئيس بأن الهيئة أعدت جدولها للتقييم وكونت أفكارها بشأن كيفية تقييم المرشحين ورأى أن ذلك يرسي الفكرة التي يقوم عليها اختيار زملاء من لجنة البرنامج والميزانية لتمثيل الدول الأعضاء في الهيئة. وقال إنه لا ينبغي للأعضاء التركيز بالضرورة على غلّ أيادي أعضاء الهيئة من خلال طريقة بحثهم للأمور. وأضاف قائلاً إنه من الجلي أن مسألة المساواة بين الجنسين لم تكن في عداد المؤشرات وإن الهيئة كانت صائبة في التوصية بضرورة

إدراجها. ومضى يقول إنه ينبغي ربما قلب الجملة بحيث لا يركز الاهتمام على تلك المسألة. واقترح العمل على ذلك النص مع الأمانة.

68. وأعرب وفد الجزائر بعد تشاوره مع مختلف الزملاء ولا سيما مع منسق المجموعة باء عن رغبته في اقتراح الصيغة التالية: "إذا لم يكن من مرشح" بحذف الكلمة *"qualified"* من النص وإكماله على النحو الآتي: "يستوفي المعايير التي تضعها هيئة التحكيم وفقاً لقرار الجمعية العامة (...)" ثم إدراج الإشارة إلى القرار الخاص الصادر عن الجمعية العامة وإلى الوثيقة WO/GA/39/13 فيه هنا.

69. وقال وفد الهند إنه يخشى ألا يكون من الجلي ما إذا تحدد معيار الأهلية أو غير ذلك من المعايير العامة في حال قراءة النص على النحو التالي: "(...) مرشح لا يستوفي معايير الاختيار". واقترح في حال استخدام ذلك النص أن تحدد أرقام الفقرات الصحيحة للتأكد من الإشارة إلى معيار الأهلية وليس إلى المعايير العامة الواردة في الوثيقة.

70. واقترح الرئيس النص التالي: "إذا عجزت الهيئة عن التوصية بمرشح بناء على قرار (...)" باستخدام صيغة المجهول.

71. وقال وفد الهند إنه يفضل تبسيط الأمور واستخدام الكلمة "eligible" بدلاً من الكلمة "qualified" لأنها الكلمة المستخدمة في منطوق الفقرة الذي يشير إلى مرشح مؤهل للتقييم المفصل. وإذا سببت تلك الكلمة مشكلة لبعض الوفود، استدرك قائلاً إنه ينبغي على الأقل ذكر الفقرة الواردة في تلك الوثيقة والمشيرة إلى "معيار التأهيل الأدنى الذي يحدد أهلية مرشح للتقييم المفصل". وأضاف قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية تتعرض بخلاف ذلك لخطر خلط المعايير المختلفة التي تتضمنها تلك الوثيقة.

72. وأيد وفد أنغولا موقف وفد الجزائر. واقترح أيضاً أن يدرج خط مائل بعد الكلمة "eligible" وتليه الكلمة "qualified" على النحو التالي: "eligible/qualified" من أجل تغطية المعيارين وتمكين كل شخص من تفسير الكلمة كما يطيب له. وأردف قائلاً إنه ينبغي أيضاً إدراج العبارة نفسها في الفقرة 4"6".

73. وقرأ الرئيس النص الذي اقترحته الأمانة كبديل آخر محتمل قائلاً إن الفقرة بعد تشكيل اللجنة وعدد الأعضاء هي التالية: "تعين لجنة البرنامج والميزانية الأعضاء السبعة عقب عملية الاختيار" ثم "ولكن، إذا عجزت الهيئة عن التوصية بمرشح من أي إقليم، فسيعين (...)" بحذف العبارة الآتية: "(...) إذا لم يكن من مرشح مؤهل (...)". واقترح بحث الفقرة 4 في جزئها الذي اقترح وفد أنغولا تعديله أي الجزء 4"2" (بإضافة العبارة "فبراير 2011") وقال إن تلك الإضافة تحظى على ما يبدو بقبول عام.

74. وتساءل وفد أنغولا عن الآثار المحتملة بالنسبة إلى عملية الاختيار واستخدام معايير الاختيار من جانب الهيئة في حال إدراج النص الذي اقترحته الأمانة أي ما يلي: "إذا عجزت الهيئة عن التوصية بمرشح" مما قد يؤدي، في رأيه، إلى حالة تقرر الهيئة فيها أنها عجزت عن التوصية بأي شخص وتختار بعد ذلك مرشحاً دون استخدام معايير الاختيار.

75. وطمأن الرئيس الوفد قائلاً إن الحالة الموصوفة أعلاه لا يمكن أن تظهر نظراً إلى عدم تغيير باقي الفقرة وعلماً بأن النص يشير بالتحديد إلى تعيين المرشح الأعلى تأهيلاً في تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأن للهيئة نظامها الداخلي.

76. وأعرب وفد الهند عن تفضيله الاستعاضة عن الكلمة "qualified" بالكلمة "eligible". وفي حال استحالة ذلك، قال إنه يقبل النص الذي اقترحته الأمانة. واقترح أيضاً الإشارة إلى الفقرتين 21 و22 من تقرير الفريق العامل (بخصوص معايير الاختيار) في النص الذي اقترحه وفد الجزائر.

77. وعلق وفد الجزائر على اقتراح الأمانة التالي: "إذا لم يكن من مرشح من أي إقليم (...)" وقال إن الاقتراح يعني أن هيئة التحكيم، في حال اقتراح مرشح واحد فقط من مجموعة إقليمية، ستنتخب تلقائياً ذلك الشخص في حين أن المعايير المطبقة لا تفترض اختيار المرشح تلقائياً إن لم يكن هناك سوى مرشح واحد من مجموعة بل استيفاء

معايير الأهلية في المقام الأول. وشدد على تأييده لموقف وفد الهند وتفضيله استخدام الصفة "eligible" أو الرجوع إن استحال الأمر إلى الاقتراح الأصلي الوارد في الفقرتين 21 و22 من تقرير الفريق العامل.

78. وتساءل وفد أستراليا عما إذا كان ينبغي فصل مفهوم عدد الأعضاء عن مفهوم المعايير بدلاً من إدراج المفهومين في الفقرة نفسها. واقترح ألا تشير الفقرة 3 إلا إلى حجم اللجنة وأن تدرج أي إشارة إلى عملية هيئة التحكيم على الأرجح في النص الوارد بين الفقرتين 7 و8 حسب التسلسل الملائم. وأضاف قائلاً إنه يعتبر النص الذي اقترحته الأمانة مقبولاً.

79. وقال وفد أنغولا إنه يعتبر اقتراح وفد الهند سليماً جداً ومتمشياً مع اقتراح الجزائر. ورأى أنه ينبغي ضم الاقتراحين واقترح أن يتشاور الوفدان لإيجاد صيغة ملائمة.

80. وقرأ وفد الجزائر النص المقترح حسب الصيغة المتفق عليها مع وفد الهند في الشكل الآتي: "ولكن، إذا لم يكن من مرشح يستوفي المعايير التي تضعها هيئة التحكيم وفقاً لقرار الجمعية العامة (مرجع ينبغي للأمانة توفيره) كما يرد في الفقرتين 21 و22 من الوثيقة WO/GA/39/13".

81. ورأى وفد المملكة المتحدة أن الاقتراح مقبول غير أنه أبدى رغبته في أن تدرج في النص إشارة إلى الفقرات 14 و15 و16 من الوثيقة نفسها لأن الوثيقة تشير في تلك الفقرات إلى المرشحين "المؤهلين" ("qualified") والحالات التي لا تتطلب التمثيل الإقليمي. وأعرب عن ارتياحه أيضاً لاقتراح الأمانة واقتراح وفد أستراليا الداعي إلى فصل النص المتصل بحجم اللجنة عن النص المتعلق بعملية الاختيار.

82. ورحب وفد الهند بإضافة الإشارة إلى الفقرات 14 و15 و16 وفقاً لما اقترحه وفد المملكة المتحدة. وقال إنه ليس متأكداً من أن الفقرة 16 ترتبط بتلك المسألة لأنها تشير إلى الاقتصار على سبعة أعضاء.

83. وقال وفد المملكة المتحدة محدداً إنه يقصد الفقرة 26.

84. وأكد الرئيس الإشارة إلى الفقرات 14 و15 و21 و22 و26.

85. وشكر وفد الهند الأعضاء على السماح بالتوصل إلى حل ووافق على إدراج الإشارة إلى الفقرة 26.

86. واقترح الرئيس بحث التعديلات المقترح إدخالها على الفقرتين 5 و6.

87. وتحدث وفد سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأشار إلى أن الفقرة 4"6" إذا نصت على الاستعاضة عن كل عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية بمرشح من الإقليم الجغرافي نفسه الذي ينتمي إليه فإنها ستقطع بوضوح بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق التي ليس لديها مرشح يمثلها لن يكون لها أبداً عضو خلف كذلك. وقال بالتالي إنه يفضل الاحتفاظ بصيغة الفقرة حسبما وردت في نص الوثيقة الأصلي (غير المنقح).

88. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال عقب المشاورات إنه سيقبل نص الفقرة 4"6" في حال حذف العبارة "قدر الإمكان".

89. وقرأ الرئيس النص المعدل كالآتي: "وإذا كان العضو الخارج ينتمي إلى مجموعة لها ممثل آخر، فسيستعاض عنه بعضو من المجموعة أو المجموعات غير الممثلة في اللجنة". وقال إن بقية الفقرة تظل على حالها بالاستعاضة عن الكلمة "qualified" بالكلمة "eligible".

90. واقترح وفد المملكة المتحدة أن تكرر الإشارة إلى الفقرات 14 و15 و21 و22 و26 من الوثيقة WO/GA/39/13 في ذلك الجزء.

91. وأكد وفد أنغولا أنه لم يعد يصر على اقتراحات الحذف التي قدمها سابقاً بشأن تلك الفقرة عقب المشاورات التي أجريت ضمن مجموعة البلدان الأفريقية وبدافع التراضي. وفيما يتصل بالفقرتين 4"5" و4"6"، اقترح نقل الجملة الافتتاحية ("فيما عدا الحالة المنصوص عليها في، ...") من بداية الفقرتين إلى نهايتهما.

92. ولخص الرئيس التعديلات المقترحة حتى ذلك الحين والمتفق عليها كالآتي: بالنسبة إلى الفقرة 4"6"، يعاد أخذ الجملة الثانية بحذف العبارة "قدر الإمكان" ويستعاض عن الجملة الثالثة بالنص المحدد الذي تمت الموافقة عليه (ابتداء من العبارة "ولكن، إذا لم يكن من مرشح يستوفي المعايير (...)) بإدراج الإشارة إلى الفقرات المذكورة. وبخصوص الفقرتين 4"5" و4"7"، اقترح وفد أنغولا الاحتفاظ بالنص الذي طلب سابقاً حذفه بنقله إلى نهاية الجملة كعبارة ختامية. واقترح الرئيس النظر في الفقرة 4"8" التي تشير إلى قائمة الخبراء وتعديل النص إذا اقتضى الأمر ذلك.

93. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى الفقرة 4"8" وطلب توضيح مسألة كيفية اطلاع الدول الأعضاء على اختيار المرشح الأكثر تأهيلاً من قائمة الخبراء في حال استقالة أحد الأعضاء وعدم وجود أي مرشح مؤهل من أي إقليم.

94. وطلب وفد ألمانيا تأكيد صحة فهمه للفقرة 4"6" وقال إنه يفهم أن هناك عضوين من المجموعة باء وأنه يمكن بالتالي الاستعاضة عن أحدهما بعضو آخر من تلك المجموعة. ومضى يقول إنه يتعين بالتالي أن ينتمي العضو المستعاض به إلى مجموعات أخرى ليس لدى ثلاث منها مرشحون آخرون مما يعني أنه سيكون لدى مجموعة أخرى عضوان وأن المجموعات الثلاث (أي مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعتين الأخريين اللتين قدمتا مرشحاً واحداً) ليست مشمولة. وأضاف قائلاً إنه يبدو له أن بعض المجموعات سيكون لديها دوماً أكثر من مرشح في حين أن مجموعات أخرى لن يكون لديها أي مرشح كما هو الحال عليه في الوقت الحاضر.

95. وتطرق الرئيس إلى مسألة قائمة الخبراء وأوضح قائلاً إنه من المزمع إجراء عملية اختيار جديدة تؤدي إلى إعداد قائمة جديدة فيما يتعلق بالاستعاضة عن الأعضاء بعد انتهاء ولاية الفريق الأول (لأعضاء اللجنة الاستشارية). واسترسل قائلاً إن المشكلة التي حددها وفد جمهورية كوريا هي عدم إدراج أي ممثل لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق في القائمة الحالية مما يعرض الدول الأعضاء لخطر العائق المزدوج.

96. وتحدث وفد سلوفينيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق هي المجموعة الوحيدة التي ليس لديها مرشح في الوقت الحالي وإنه يتحتم إجراء عملية اختيار أخرى والدعوة إلى تقديم ترشيحات جديدة في حال شغور منصب. وأردف قائلاً إن ذلك الإجراء نفسه ينطبق أيضاً على مجموعات أخرى لديها مرشح واحد في حال ظهور حالة مماثلة. وفيما يخص المجموعات التي لديها عدة مرشحين مدرجة أسماؤهم في القائمة، رأى أنه لا يتعين إجراء عملية الاختيار مجدداً وأنه من المفيد اعتماد شرط أمان من ذلك القبيل.

97. واقترح الرئيس رداً على الشواغل التي عبر عنها وفد جمهورية كوريا ووفد سلوفينيا أن تناقش تلك الشواغل في فترة الاستراحة. ودعا رئيس اللجنة الاستشارية إلى شرح التحليل المنطقي الذي يستند إليه النص لمساعدة الوفود على تحسين فهمها للمسألة.

98. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية قائلاً إنه حاول لدى صياغة الفقرة 4"8" أن يجسد مضمون الفقرة 27 من الوثيقة WO/GA/39/13. ومضى يقول إنه تعمد استخدام العبارة التالية:"يجوز الاستعانة بقائمة الخبراء المحددة أسماؤهم في عملية الاختيار في حالة استقالة أحد أعضاء اللجنة الاستشارية أو وفاته". واستطرد قائلاً إن هيئة التحكيم تنعقد مجدداً في حال استقالة أحد الأعضاء إذ يتعين عليها أن تقدم توصية إلى لجنة البرنامج والميزانية وإنها تستطيع أن تقرر بحث كل استمارات الترشيح أو بعضها فقط. وأردف قائلاً إن استخدام العبارة "يجوز الاستعانة" يترك الباب مفتوحاً لكل الاحتمالات دون الولوج في تفاصيل المرشحين "الأكفاء" ("qualified") أو "المؤهلين" ("eligible") وإنه يتحتم على الهيئة التفاوض بشأن العملية.

99. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في توفير المزيد من المعلومات عن الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الفقرة 4"8" من الوثيقة WO/GA/39/13 وذكر بأن الغرض الأساسي من تلك الفقرة هو منع المنظمة من إجراء عملية اختيار جديدة بالكامل في حال استقالة أحد الأعضاء أو عجز شخص عن المشاركة في اللجنة. وقال إن القائمة لا تجدد إلا كل ثلاث سنوات. وأفاد بأن النص صمم لدى صياغته وبعد توصل كل المجموعات الإقليمية إلى

حل وسط خلال السنة الماضية بهدف ضمان عدم وجوب اضطلاع الدول الأعضاء بعملية جديدة بالكامل لاختيار شخص مما برر إعداد قائمة الخبراء.

100. واستفسر الرئيس عما إذا كانت الشروح المقدمة تحظى بارتياح جميع الوفود. وأحاط علماً بالموافقة على النص في غياب أي ردود تفيد بالعكس. ودعا إلى التعليق على نص الفقرة 6 المعدل الذي وزع على الوفود.

101. وقال وفد إسبانيا إنه بحث النص مع عدد من الوفود وقدم اقتراحاً مشتركاً بين بلده والصين بشأن الفقرة 6. وأضاف قائلاً إن الاقتراح يأخذ في الحسبان الوضع الفعلي فيما يتصل بلغات عمل الويبو في الوقت الحالي ولا يصد في الوقت نفسه الباب أمام أي تعديلات محتملة في المستقبل. واسترسل قائلاً إن النص المقترح يقرأ كالآتي: "ويجب على المرشحين أن يثبتوا إتقانهم ومعرفتهم بلغات عمل الويبو الرسمية بما فيها الإنكليزية أو الفرنسية" مما يعني أن أي لغة من اللغات الأربع غير الإنكليزية والفرنسية تكون مقبولة. كما أوضح قائلاً إن ذلك المعيار لا يقتصر بالتالي على اللغتين الإنكليزية والفرنسية وإن النص يجيز في الواقع استخدام لغات الويبو الرسمية الأخرى.

102. وتساءل وفد أستراليا عما لاقتراح إسبانيا والصين من آثار مالية وعما إذا كان يجب توفير خدمات الترجمة الفورية خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية.

103. وأيد وفد الصين البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا. وبالنسبة إلى آثار الاقتراح المالية، رأى أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تأخذ في الاعتبار في المقام الأول تساوي حقوق جميع لغات الويبو الرسمية التي ينبغي استخدامها في أعمال لجان مهمة مثل اللجنة الاستشارية. وأضاف قائلاً إنه قد تكون هناك آثار مالية يمكن أن تحسبها الأمانة في وقت لاحق. وأعرب عن اعتقاده أن أهم أمر هو إدراج جميع لغات الويبو الرسمية بهدف ضمان المشاركة التامة لكل أعضاء اللجنة الاستشارية القادمين من مختلف الأقاليم والبلدان.

104. وأعرب وفد إسبانيا عن تأييده لتعليقات وفد الصين. وأضاف قائلاً إنه مهما حصل سيحافظ على الإنكليزية أو الفرنسية وإن الآثار المالية المتنامية ستكون في أدنى حدها على الإطلاق. وذكر أن الاقتراح يأخذ ببساطة في الحسبان إمكانية استخدام لغات أخرى.

105. وقالت الأمانة إنها تفهم النص على النحو التالي: يجب على المرشحين إتقان الإنكليزية أو الفرنسية إضافة إلى أي لغة رسمية أخرى. وفيما يتعلق بالترجمة الفورية، أفادت بأن أسوء حالة قد تكون أن يتحدث أحد أعضاء اللجنة الاستشارية باللغتين الصينية والإنكليزية وعضو آخر باللغتين الإسبانية والفرنسية ثم ذكرت أن الإنكليزية والفرنسية هما اللغتان اللتان ستتاحان كحد أدنى إضافة إلى لغة أخرى بناء على طلب محدد. وأضافت قائلة إن خدمات الترجمة الفورية تقدم حالياً باللغتين الإنكليزية والفرنسية وإن الترجمة الفورية الصينية كانت تتاح في الماضي.

106. وأضاف رئيس اللجنة الاستشارية قائلاً إن وثائق عمل اللجنة الداخلي تتاح بالإنكليزية أو الفرنسية لأن اللجنة تعمل على ذلك الأساس. وفيما يرتبط باللغات، قال إنه يفهم أن الدول الأعضاء وافقت خلال سنة 2005 (عندما أنشئت لجنة التدقيق) على اعتماد اللغات الإنكليزية والفرنسية والصينية وإن ذلك الأمر يفسر سبب توفير خدمات الترجمة الفورية بتلك اللغات أثناء اجتماعات اللجنة مما ساعد عضو اللجنة الصيني.

107. وأعرب وفد إسبانيا عن رغبته في تأكيد عدم إدراج أي تعديل في الاقتراح من وجهة النظر العملية. وأوضح قائلاً إن الاقتراح يتيح فرصاً للمستقبل فقط لا غير.

108. وقال وفد فرنسا إنه لا يفهم غرض الاقتراح الذي يختلف تماماً عن غرض الجملة الأصلية. وأعرب عن عدم ارتياحه له وذكر بأن الفكرة الأساسية كانت تستهدف ضمان إتاحة لغة مشتركة على الأقل لأعضاء اللجنة الاستشارية. وطلب بالتالي الاستعاضة عن العبارة "بما فيها" بالعبارة "على الأقل" لكي يقرأ النص على النحو التالي: "(...) على الأقل الإنكليزية أو الفرنسية".

109. وأعرب الرئيس عن اعتقاده أنه لم تكن هناك لغة عمل مشتركة ضمن النص الأصلي وهيئة عمل لجنة التدقيق مشيراً إلى استخدام إحدى اللغتين. ودعا الوفد إلى التعليق على الاقتراحين المطروحين للنقاش أي على ما يلي: "بما فيها الإنكليزية أو الفرنسية" أو "على الأقل الإنكليزية أو الفرنسية".

110. ورأى وفد إسبانيا أن اقتراح وفد فرنسا محدود النطاق بدرجة أكبر من الاقتراح المشترك بين إسبانيا والصين لأن إدراج العبارة "على الأقل" يعني استبعاد الإنكليزية أو الفرنسية في حين أن الاقتراح المشترك ينص على ضرورة اللغات الست وعلى الإنكليزية أو الفرنسية في كل الأحوال. وبتعبير آخر، قال إن الأمور لن تتغير بالنسبة إلى الوضع الراهن إلا أن النص يتيح فرصاً للمستقبل في ضوء المناقشات بشأن سياسة اللغات المزمع إجراؤها في اليوم التالي. وأضاف قائلاً إنه يرى أن اقتراح وفد فرنسا محدود النطاق بدرجة أكبر إلا أنه أبدى استعداده لقبوله.

111. وقرأ الرئيس الاقتراح المطروح للنقاش كالآتي: "ويجب على المرشحين أن يثبتوا إتقانهم ومعرفتهم بلغات عمل الويبو الرسمية على الأقل الإنكليزية أو الفرنسية". وأعلن الموافقة على الجملة نظراً إلى عدم تقديم أي تعليقات أخرى من الوفود.

112. وأشار وفد أستراليا إلى الجملة الأخيرة من الفقرة 6 (إتاحة السير الذاتية) واقترح حماية المعلومات الشخصية المتعلقة بالمرشحين (تاريخ الولادة والمرتب والعناوين والمعلومات عن الأسرة وغير ذلك) بهدف تحقيق التوازن بين شفافية المرشحين وحياتهم الشخصية وطلب تعديل الجملة المعنية في تلك الفقرة تجسيداً لذلك.

113. واقترح الرئيس تعديل النص لكي يقرأ كالآتي: "ستتيح (...) السير الذاتية المعنية" بحيث ينطوي الإجراء المعياري الذي تتبعه الأمانة على التحقق مع الأشخاص المختارين وإعداد سير ذاتية محررة لتعميمها على الدول الأعضاء.

114. واقترح وفد ألمانيا تنقيح استمارة الويبو المعيارية للسيرة الذاتية لإعداد استمارة موجزة يمكن استخدامها في عملية الترشيح المماثلة بطرح أسئلة أساسية دون طلب توفير المعلومات عن المرتب الأول المحصل أو معلومات شخصية أخرى غير ضرورية ولا صلة لها بهيئة التحكيم.

115. وأكد الرئيس أنه تم بالتالي الاتفاق على تحرير السير الذاتية لتوزيعها على الدول الأعضاء بحيث لا تتضمن إلا المعلومات عن الخبرة المهنية. ثم لخص التعديلات المقترح إدخالها على الفقرات الباقية ودعا الوفود إلى التعليق.

116. وذكر وفد جنوب أفريقيا الأعضاء بأنه أوصى ببحث مسألة أمانة مخصصة للجنة الاستشارية الجديدة وإدراج الإشارة إليها بالأحرى في الفقرة 14

117. ودعا الرئيس الأمانة ورئيس اللجنة الاستشارية إلى توفير معلومات إضافية بشأن تلك المسألة.

118. وقالت الأمانة إن هناك أمانة مخصصة للخدمات العامة بدوام جزئي تقدم دعمها إلى اللجنة الاستشارية في الوقت الحالي. وأعربت عن اعتقادها أن رئيس اللجنة الاستشارية يتوقع تقديم دعم أكبر من حيث الاضطلاع بالأعمال وإجراء البحوث وإعداد التقارير. ومضت تقول إنه قد يكون من المفيد أن يطلب من رئيس اللجنة الاستشارية الإحاطة علماً بمعلومات محددة. واستدركت قائلة إن الرئيس أشار في بيانه إلى تفرغ أعضاء اللجنة في الوقت الحالي لتحرير التقارير نظراً إلى تقاعد العديد منهم. وأردفت قائلة إن الرئيس أعرب عن قلقه إزاء أعضاء اللجنة الجدد الذين يشغل عدد كبير منهم وظائف أخرى وبشأن مدى تفرغهم لتكريس الوقت اللازم لأداء مهامهم.

119. وقال رئيس اللجنة الاستشارية (لجنة التدقيق) إنه لا يتفق مع الأمانة إذ يرى أن هناك أشغالاً كثيرة مثيرة للاهتمام يضطلع بها حتى الشخص المتقاعد بدلاً من أداء عمل غير مأجور. واستدرك قائلاً إن النقاش بشأن تلك المسألة جار منذ البداية [بداية لجنة التدقيق السابقة]. وذكر بأن المسألة طرحت أثناء المناقشات بشأن مراجعة تشكيل لجنة التدقيق السابقة. وأضاف قائلاً إنه اتضح في تلك المناقشات أن عدداً من الدول الأعضاء لم يبد استعداده لتقديم المزيد من الدعم إلى اللجنة وأراد الموافقة على ذلك مقابل تخفيض عدد أعضاء اللجنة. وأفاد بأن الفقرة 14 من الوثيقة قيد البحث تنص على ضرورة أن تقدم الويبو الدعم اللوجستي أكثر من الدعم الإداري

للأعمال الجوهرية والتقنية. وقال إنه سيجري بحث تفاصيل ذلك الدعم الإداري عند حد علمه في إطار مناقشة توصية اللجنة إذ تندرج في عداد التوصيات المقدمة. وأعرب عن امتنانه لمجموعة البلدان الأفريقية لإعادة طرح تلك الشواغل إلا أنه رأى أن دعم الأنشطة الجوهرية والتقنية أمر منصوص عليه في الفقرة 14. ومضى يقول إنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية والأمانة واللجنة نفسها وضع النهج. وأردف قائلاً إنه على استعداد لتوزيع مقتطف من النظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات التابعة للأمم المتحدة يصف وظائف أمانة اللجنة مما يحسن فهم الدول الأعضاء لنمط الأعمال الجوهرية المطلوبة من اللجنة الاستشارية. وأعرب عن اعتقاده أن إحدى مهام اللجنة الاستشارية تتمثل في ضمان استخدام المنظمة الرشيد لمواردها وأفاد بأن اللجنة الاستشارية بعينها لا تتطلب أمانة تنفيذية بدوام كامل وفقاً لمناقشات جرت في اللجنة السابقة. واستدرك قائلاً إن اللجنة الاستشارية تحتاج إلى شخص يعنى بعدد من المهام التي يمكن الاضطلاع بها على أساس عقد استشارة "عند الاقتضاء" وفقاً للعمل الذي ينبغي إنجازه. وذكر مجدداً أن الأحكام اللازمة منصوص عليها في الفقرة 14(ب) وأضاف قائلاً إن التفاصيل سيجري بحثها عند حد علمه في المرحلة المقبلة من المناقشات بشأن متابعة توصيات اللجنة.

120. وشكر وفد جنوب أفريقيا الرئيس على الشرح المقدم وقال إنه يتعين عليه التشاور مع مجموعته بشأن المسألة لأنه لا يرى أن الشرح مرض. ومضى يقول إنه يفهم أن الأمر يندرج في التوصيات المقدمة في الوثيقة WO/GA/38/2 إلا أنه ما زال يعتقد أنه ينبغي أن تنص الفقرة 14 على المساعدة الإضافية التي قد تحتاج إليها اللجنة الاستشارية الجديدة.

121. وأرجأ الرئيس بحث تلك المسألة إلى أن يطلع على رأي مجموعة البلدان الأفريقية في ذلك الصدد.

122. وطلب وفد الصين العودة إلى تناول الفقرة 6 وأعرب عن رغبته بعد تشاوره مع وفد إسبانيا في الاستعاضة عن العبارة "على الأقل" بالكلمة "بتفضيل". وقال إن الجزء الآخر من الجملة يبقى على حاله.

123. ورد وفد فرنسا قائلاً إنه يرى مع الأسف أن الكلمة "بتفضيل" ضعيفة جداً وليست مناسبة بقدر العبارة "بما فيها".

124. واستأنف الرئيس المناقشات في اليوم التالي وأعلن أن التقرير الختامي عن اجتماع اللجنة الاستشارية الأخير متاح حالياً في مكتب توزيع الوثائق. وقال إن وثيقة اختصاصات اللجنة الاستشارية المنقحة متاحة أيضاً (الوثيقة WO/PBC/16/3/Rev). ثم أخطر الأعضاء بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف المعنية بشأن نص الفقرة 6 من تلك الوثيقة وأفاد بأن التعديل المقترح هو الاستعاضة عن العبارة "بما فيها" أو الكلمة "بتفضيل" بالكلمة "وخاصة". وعليه، أضاف قائلاً إن الجملة تقرأ كالتالي: "ويجب على المرشحين أن يثبتوا إتقانهم ومعرفتهم بلغات الويبو الرسمية، وخاصة الإنكليزية أو الفرنسية". وأشار إلى عدم تقديم أي تعليقات إضافية من الوفود بشأن النص المتفق عليه.

125. وأعلن وفد جنوب أفريقيا أن لديه اقتراحاً بشأن نص الفقرة 14. واقترح إدراج جملة جديدة بعد العبارة التالية: "تقدم أمانة الويبو المساعدة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وينبغي أن تأتي هذه المساعدة من خارج شعبة الويبو للتدقيق الداخلي والرقابة وفقاً لمبدئي المساءلة والشفافية". وقال إن الجملة الجديدة تقرأ كالأتي: "وستتخذ هذه المساعدة شكل خدمة متفرغة ومستقلة في الفئة المهنية ينبغي تقديمها على أساس نصف الوقت كأمانة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة".

126. وقال وفد الهند إنه يفهم أن هناك موظفاً من فئة الخدمة العامة يقدم مساعدته إلى اللجنة الاستشارية بدوام جزئي وأنه من المطلوب حالياً الاستعانة بخدمات موظف من الفئة المهنية.

127. وأكد وفد جنوب أفريقيا أنه من المطلوب توفير خدمات المساعدة المهنية إضافة إلى مساعدة موظف من فئة الخدمة العامة.

128. وقال وفد الهند إنه يفهم أن خدمات المساعدة العامة المقدمة بدوام جزئي لم تكف لأداء أعمال لجنة التدقيق. وطلب إن كان من الممكن الإشارة بوضوح إلى "إضافة" المساعدة المهنية لأن الاختصاصات الحالية لا تنص إطلاقاً على خدمات موظف من فئة الخدمة العامة بدوام جزئي.

129. وطلب الرئيس من الأمانة أن تساعد على إعادة صياغة النص المقترح.

130. وسلط وفد المملكة المتحدة الأضواء على أن المناقشات بشأن تلك النقطة ستجرى أيضاً في ظل البند 5 عن تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق. ورأى أنه من غير المجدي تكريس الوقت لتعديل النص حالياً لأن كل ما يتفق عليه في ظل البند 5 سينطبق ويحدد المسار للمضي قدماً.

131. وذكر الرئيس بإيجاز أن الاقتراح المعارض يدعو إلى استبعاد تلك المسألة من المناقشات بشأن الاختصاصات وطرحها في إطار بحث التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق لأنه لا يتعين بالضرورة إدراجها في الاختصاصات.

132. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وأعرب عن اعتقاده الراسخ أنه يجب إدراج ذلك النص في الاختصاصات وأضاف قائلاً إنه يرغب في العودة إلى الاختصاصات وإدراج النص المتفق عليه فيها حتى وإن بحثت تلك المسألة في إطار البند 5.

133. واقترح الرئيس النص التالي لكي يأخذ في الاعتبار شواغل وفد الهند: "وستتخذ هذه المساعدة شكل خدمة متفرغة ومستقلة في الفئة المهنية والعامة مقدمة على أساس نصف الوقت كأمانة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة".

134. ووافق وفد الهند على النص المقترح.

135. واستفسر وفد ألمانيا عن كيفية تمويل المساعدة الإضافية وعما إذا كانت تلك المساعدة تعني احتمال تقصير مدة الاجتماعات.

136. وردت الأمانة قائلة إن الوفورات التي يمكن تحقيقها بفضل تخفيض تكاليف الترجمة الفورية (لاجتماعات اللجنة الاستشارية) تكفي لتمويل تلك المساعدة الإضافية.

137. وذكر رئيس اللجنة الاستشارية الوفود بالوفورات التي تحققت بفضل تخفيض عدد أعضاء اللجنة الاستشارية من تسعة إلى سبعة أعضاء مما يساعد على تعويض التكاليف. وأضاف قائلاً إن ما فهمه منذ سنتين هو أن تخفيض عدد الأعضاء كان الشرط المطلوب للموافقة على التوصية في ذلك الصدد.

138. وقال وفد المملكة المتحدة إنه على استعداد لقبول الاقتراح ما دام اندراج تلك التكاليف في حدود الميزانية الحالية أمراً مؤكداً.

139. وأكد الرئيس صحة ذلك.

140. وقال وفد الصين إنه لا يرى ما المعنى المقصود بالفقرة 4"6" وصلتها بالفقرة الفرعية "8". وتساءل عما إذا كان من الممكن، في حال استقالة عضو في اللجنة الاستشارية أو وفاته وفي حال عدم وجود أي مرشح من المجموعة التي ينتمي إليها أوصي به في عملية الاختيار السابقة (لم يدرج في قائمة الخبراء) ونظراً إلى الاستعاضة عن كل عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية بمرشح من الإقليم الجغرافي نفسه (عملاً بالفقرة الفرعية "6")، أن تقترح المجموعة المعنية مرشحاً آخر للاستعاضة به عن العضو السابق (المتوفي). واستفسر عما إذا كان فهمه صحيحاً أو عما إذا كان لا يمكن للمجموعة على الإطلاق تقديم مرشح جديد.

141. وأوضح الرئيس قائلاً إن الكلمة الأساسية هي "يجوز" كما سبق بحثه وإن هيئة التحكيم، أي الدول الأعضاء، تنعقد مجدداً ويمكن أن ترجع بعد ذلك إلى القائمة لتدعو مجموعة جديدة. وأشار إلى ما سبق بحثه في الحالة المحددة لمجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إن عدم إدراج أي مرشح من تلك المجموعة في القائمة سيؤدي إلى إجراء عملية جديدة.

142. وأضافت الأمانة قائلة إن الفقرة 4"8" تستخدم العبارة "يجوز الاستعانة بقائمة (...)" ولا تنص على العبارة "يستعان" مما يعني أن الاستعانة بالقائمة خيار وليست بالضرورة واجباً.

143. واستفسر عما إذا كان من المقصود أنه يحق لتلك المجموعة في حال وفاة عضو أو استقالته أن توصي بمرشح جديد ليحل محله.

144. واقترح وفد مصر فيما يتصل بالفقرة 17 والعبارة المستخدمة في التعديل الأخير أن تعدل العبارة "وينبغي للجنة" ويستعاض عنها بالعبارة "وسيكون للجنة" حتى تتمشى مع البيانات السابقة.

145. وأوضح الرئيس قائلاً إنه يتعين الآن على هيئة التحكيم اتخاذ قرار. كما أعلن انتهاء المناقشات بشأن البند 4 من جدول الأعمال وقرأ فقرة القرار الواردة في الوثيقة WO/PBC/16/3 Rev.

146. توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة بالموافقة على التعديلات المقترحة بشأن اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كما هي واردة في مرفق الوثيقة WO/PBC/16/3 Rev.

البند 5: تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التدقيق

147. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/38/2 وWO/PBC/16/4.

148. وأوضح الرئيس قائلاً إن تلك المناقشات ستجري في ظل تقرير الفريق العامل (الوثيقة WO/GA/39/13) الذي عقدت الدورة الحالية بناء عليه. وأفاد بأن التوصيات التي ينبغي استعراضها ترد في الفقرات 72 و74 و76 و80 و81 ضمن الجزء السادس من الوثيقة WO/GA/38/2. ودعا الأمانة إلى تقديم البند الحالي من جدول الأعمال.

149. وسلطت الأمانة الأضواء على تنفيذ التوصية 72 من بين التوصيات الواردة في الفقرات 72 و74 و76 و80 و81 من الوثيقة WO/GA/38/2 بتغيير اسم اللجنة. وقالت إن التوصية 74 تقترح أن تنظر الدول الأعضاء في أن تنشئ داخل الويبو هيئة رئاسية جديدة وأكثر عملية تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية وتضم أعضاء يمكن أن يتراوح عددهم بين 12 و16 عضواً. وأفادت بأن تلك التوصية والتوصية 76 المتصلة بها لا تزالان معلقتين وينبغي أن تنظر فيهما الدول الأعضاء. وأضافت قائلة إن التوصية 76 تقترح أن تعين الدول الأعضاء اللجنة الاستشارية بصفتها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية/الجمعية العامة أو الهيئة الرئاسية المصغرة المقترحة. وأشارت إلى تنفيذ التوصية 80 المتعلقة بحجم اللجنة الاستشارية وعدد أعضائها عبر القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية. ومضت تقول إن التوصية الواردة في الفقرة 81 تتضمن عدداً من الخلاصات المحددة وتظل معلقة. وفيما يخص الفقرة 81 (هـ)، لفتت النظر إلى ما يتصل بالفقرة من توصيات ناجمة عن التدقيق أعد المدقق الداخلي وثيقة بشأنها (الوثيقة WO/PBC/16/4) وقالت إن المدقق الداخلي سيقدم تلك الوثيقة التي تتضمن تقريراً مرحلياً عن عدد التوصيات الجارية والمنفذة بشأن التدقيق الداخلي ومراجعة الحسابات الخارجية والرقابة الإدارية.

150. وأضاف رئيس اللجنة الاستشارية (لجنة التدقيق) قائلاً بخصوص الفقرة 74 إن لجنة التدقيق لم تتوقع لدى تقديم تلك التوصية أن تحدث التوصية مثل ذلك الوقع. كما أحاط علماً ببحث التوصية الواردة في الفقرة 76 خلال الاجتماع الأول للفريق العامل الذي عقد في شهر يناير الماضي. ولفت انتباه الأعضاء إلى عدم وجود اللجنة الاستشارية في الواقع في هيكل المنظمة في الوقت الحالي. وفي ذلك المضمار، ذكر بإنشاء فريق عامل رسمي تابع للجنة البرنامج والميزانية لبحث المسائل المتعلقة بلجنة التدقيق واستدرك قائلاً إن لجنة التدقيق نفسها لم تكن جزءاً من أي هيئة رسمية. وأعرب بالتالي عن اعتقاده أن الوضع انطوى على فريق عامل رسمي يبحث ما تقترحه لجنة غير رسمية. ورأى أنه من المهم أن تتخذ لجنة البرنامج والميزانية قراراً في ذلك الصدد حتى ولو استلزم الأمر أن تعتمد الجمعية العامة ذلك القرار لأن هناك نفقات تنشأ عن ذلك أيضاً (تكاليف خدمات الترجمة الفورية والتحريرية المتاحة للجنة). وعلق أيضاً أهمية على تحديد صفة أعضاء اللجنة الاستشارية علماً بأنهم لا يتمتعون

حالياً بصفة رسمية وأشار إلى ضرورة توضيح المسألة. وفي ذلك الصدد، قال إنه اضطلع ببعض الأعمال التمهيدية بالتعاون مع الأمم المتحدة وبعض موظفي الأمانة وأحال ما خلص إليه من استنتاجات إلى المستشار القانوني والإدارة. وأردف قائلاً إن تلك الاستنتاجات تشير إلى ضرورة أو إمكانية منح أعضاء اللجنة الاستشارية صفة "الخبراء القائمين بمهمة" التي هي عبارة عن صفة رسمية تنص عليها اتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها وإن تلك الصفة تمنح الأعضاء تغطية دنيا للأعمال التي يضطلعون بها باسم الدول الأعضاء. وفيما يرتبط بالفقرة 81، ذكر أولاً بأن الوثيقة صدرت في أغسطس 2009. ثم أضاف قائلاً إن فريق الإدارة العليا الجديد تشكل في يناير 2010 مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الوضع ولا سيما فيما يتصل بتحسن التفاعل بين لجنة التدقيق والأمانة. ومضى يقول إن أعضاء لجنة التدقيق حسنوا أيضاً إدراكهم لمفاهيم الملكية الفكرية والتحديات المتصلة بها مما يرتبط بالفقرة 81(ب) وببرنامج تدريبي مخصص. واستطرد قائلاً إنه يعمل على اقتراح بشأن برنامج تدريبي للجنة الاستشارية الجديدة وارتأى أنه ينبغي أن يكرس اجتماع اللجنة الأول أساساً للتدريب والإعلام من جانب الأمانة والدول الأعضاء ولجنة التدقيق المنتهية ولايتها مما يفضي إلى تناول الفقرتين 81(أ) و(ب). وبالنسبة إلى الفقرة 81(ج)، رأى أنه ينبغي أن يتجلى مضمونها في المراجعة المقبلة لاختصاصات اللجنة الاستشارية ولاحظ أن تلك النقطة هي في عداد النقاط العديدة التي لا تتضمنها الاختصاصات في نظر اللجنة وتشمل مسألة الاستقلالية التي أشير إليها ذلك اليوم. واسترسل قائلاً إن النقطة المتعلقة بتضارب المصالح ما زالت غير واردة وينبغي تناولها في إطار مراجعة الاختصاصات التي اقترحت اللجنة إجراءها سنة 2012 (بالتزامن مع مراجعة ميثاق التدقيق الداخلي واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي). وفيما يتعلق الفقرة 81(د)، ذكر أن اللجنة أوصت مراراً بضرورة التشديد على استقلالية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة وتعزيزها وترى أن تلك المسألة يجري حلها. وأحاط علماً بأن الأمانة أرست نظاماً لمتابعة تنفيذ التوصيات بشأن الرقابة الإدارية ولفت النظر إلى تقديم تقرير في ذلك الصدد إلى لجنة البرنامج والميزانية (الوثيقة WO/PBC/16/4). وأفاد بناء على الفقرة 1 من ذلك التقرير بأن هناك 95 توصية قيدها المسؤولون عن البرامج على أنها "جارية". وأردف قائلاً إن التقرير ينم عن تحسن كبير مقارنة بالوضع السابق لصدور الوثيقة وإن اللجنة تدرك أن المدير العام وقطاع الإدارة والتدبير عكفا على تلك المسألة. وأشار إلى التقدم المحرز إلا أنه رأى أنه ينبغي إحراز المزيد من التقدم مما يمكن أن تضطلع به هيئات الرقابة المختلفة وأوضح قائلاً إنه ينبغي لمراجع الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي التحقق مما إذا كانا يؤيدان ما خلص إليه المسؤولون عن البرامج وإنه يتعين على اللجنة الاستشارية أن تحذو حذوهما. ولاحظ أن لجنة التدقيق السابقة قدمت عدداً كبيراً من التوصيات التي يجب على اللجنة الاستشارية الجديدة استعراضها بحيث تختار التوصيات التي ترى أنها استراتيجية. وفيما يتصل بالفقرة 81(و)، قال إن اللجنة موافقة على أن اللجنة الاستشارية في حاجة إلى تعزيز دعم الأمانة بتزويدها بخبرات المتخصصين. واختتم بيانه قائلاً إن اختصاصات الأمين التنفيذي للجنة مراجعة الحسابات التابعة للأمم المتحدة وزعت على الدول الأعضاء لإعطائها فكرة عن نمط الأعمال المطلوبة لضمان لجنة استشارية فعالة مما يمكن تحقيقه إما عبر خدمة مخصصة وإما عبر شخص متفرغ دون العمل بالضرورة بدوام كامل.

151. وقدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (المدقق الداخلي) الوثيقة WO/PBC/16/4 التي تتضمن معلومات عن تنفيذ التوصيات بشأن الرقابة الإدارية التي قدمتها جميع هيئات الرقابة من أجل التدقيق الداخلي والتقييم ولجنة التدقيق ومراجعي الحسابات الخارجيين ووحدة التفتيش المشتركة فضلاً عن التقارير الخاصة الخارجية الأخرى التي طلبت الدول الأعضاء رصدها ومتابعتها. وأحاط علماً بأن القوائم والسجلات بالتوصيات والإجراءات الإدارية الرامية إلى متابعة التوصيات وتنفيذها حفظت خلال عدة سنوات وأن العملية بعينها تطورت وترسخت مع مرور الزمن. وقال إن الإجراء المتبع حالياً هو أن يقدم المدقق الداخلي تقريراً عن تطور عملية التنفيذ إلى المدير العام كل ستة أشهر وإن ذلك التقرير يرفع أيضاً إلى لجنة التدقيق بحيث تستطيع النظر في المعلومات المفصلة الواردة في قاعدة البيانات الواسعة المعدة في شكل جدول بيانات والمحدثة لذلك الغرض وفي مجموعة من الإحصاءات والرسوم والجداول التي تفسر الوضع الراهن. وأشار إلى الجهود الجبارة التي بذلت لتحسين استخدام تلك المعلومات وتوفير معلومات إدارية أفضل عن تطور تنفيذ التوصيات بهدف ضمان تعزيز

الرقابة بحيث لا تفقد أو تغفل التوصيات. ولفت النظر إلى استخدام نظام إشارات السير ضمن قاعدة بيانات جدول البيانات لإبراز توصية تعتبر شديدة الأهمية مما يسمح بتحديدها بسهولة وتنفيذها في أسرع وقت ممكن. واستطرد قائلاً إن الإحصاءات تبين بوضوح زيادة سرعة التنفيذ بصفة عامة منذ سنة 2007 بالنسبة إلى التوصيات المنبثقة عن كل المصادر واستدرك قائلاً إن هناك أيضاً عدداً متنامياً ومنتظماً من التوصيات الصادرة عن كل مصادر الرقابة المختلفة وإن مصادر التوصيات الرئيسية تشمل بوجه خاص لجنة التدقيق (منذ أوائل سنة 2006) وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التي تضم قسماً للتدقيق الداخلي منذ منتصف سنة 2007 وقسماً للتقييم يعمل بشكل متقطع منذ منتصف سنة 2008. وأوصى بتوخي الحذر في تفسير الإحصاءات لأن المنظمة تنتقل من مستوى رقابة منخفض نسبياً إلى مستوى مشجع ومفيد بدرجة أكبر. ولاحظ أن المدير العام أمد المسؤولين عن البرامج بدعم وتوجيه راسخين للاضطلاع بأنشطة التنفيذ في السنوات الأخيرة إلا أن استكمال بعض تلك الأنشطة يستغرق بعض السنوات ويتطلب كمية لا يستهان بها من الموارد. وذكر على سبيل المثال أنه أمر معروف وشائع ما تطلبته الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط من وقت وجهود وما ستقتضيه المنظمة من وقت وجهود لكي تستخدم تلك الخطة استخداماً ملائماً بغية تنفيذ الأهداف الاستراتيجية. واسترسل قائلاً بإيجاز إن هناك 95 توصية لم تنفذ تنفيذاً تاماً في الوقت الحالي وإن الأمانة تعمل من أجل التمكن من زيادة تحسين ذلك بالإشارة إلى النسبة المئوية الفعلية للأعمال التي ما زال ينبغي الاضطلاع بها لتنفيذ تلك التوصيات ضمن قاعدة بيانات جدول البيانات المتصل بالتوصيات بشأن الرقابة. وأضاف قائلاً إن بعض تلك التوصيات نفذ تنفيذاً شبه كامل. وأحاط علماً بأنه ستكون هناك دوماً بعض التوصيات التي يجري العمل عليها في أي وقت من الأوقات إذ تضاف توصيات جديدة بنسبة تفوق 100 توصية في السنة من كل المصادر. وأردف قائلاً إن سياسة الأمانة هي تنفيذ التوصيات المقبولة في أسرع وقت ممكن وإن السجلات تبين أن لجنة التدقيق قدمت 225 توصية منذ أن بدأت أعمالها سنة 2006. ومضى يقول إن 26 توصية فقط من التوصيات المقبولة ما زالت غير منفذة على وجه تام حالياً وفقاً للمعلومات المتاحة من جانب المسؤولين عن البرامج. وأفاد بأن المدير العام اتفق مع لجنة التدقيق على سياسة جيدة وواضحة جداً تدعى سياسة "الامتثال أو التفسير" في حال عدم تنفيذ توصية. وأوضح قائلاً إنه يتعين على المسؤولين عن البرامج تقديم شرح واف لأسباب امتناعهم عن تنفيذ توصية معينة كلياً أو جزئياً وإن شروحهم تسجل في جدول البيانات. ثم قال إنه ينبغي للمسؤولين عن البرامج في حال موافقتهم على تنفيذ توصية أن يضطلعوا بذلك في أسرع وقت ممكن وإنه يتعين على المدقق الداخلي أن يحفظ سجلاً دقيقاً بتلك القرارات والأنشطة. واستطرد قائلاً إن إحدى مسؤولياته المهنية تتمثل في تتبع توصياته الشخصية وإنه من الممكن عند إجراء عملية تدقيق الاطلاع على ما حصل للتوصيات المقدمة في عمليات تدقيق سابقة مماثلة. وأشار إلى الشكل 2 الوارد في الوثيقة والمتعلق بتقييم التوصيات الجارية ولاحظ أنه سجل منذ سنة عدد أكبر إلى حد بعيد من التوصيات الجارية التي ترقى إلى سنة 2002 إلا أنه لفت النظر إلى الجهود التي بذلت خلال السنة الماضية للحد من التأخير أي كل التوصيات التي لم تنفذ تنفيذاً تاماً خلال أكثر من ثلاث سنوات مما يفسر المنحنى الأكثر انحداراً في الشكل 2. وأعرب عن أمله أن تنفذ التوصيات أو تنهى في المستقبل بتقديم شرح معقول للأنشطة في فترة متراوحة بين ستة أشهر وإثني عشر شهراً مما يبين اعتزام المدير العام أخذ تلك المسائل في الاعتبار بصورة جدية جداً. ورأى أن أهم أمر هو ألا تقبل الإدارة إلا التوصيات المعقولة التي من شأنها في حال تنفيذها أن تحسن الأمور بالنسبة إلى الويبو مما يمثل حافزاً كبيراً للمنظمة لكي تنفذ التوصيات بسرعة وفعالية. ولفت الانتباه إلى الشكل 3 الوارد في الوثيقة الذي يبين توزيع التوصيات التي لم تنفذ تنفيذاً تاماً. ولاحظ أن هناك خمس توصيات جارية في شعبته كلها مقدم من جانب لجنة التدقيق ومعظمها متصل بشؤون الموظفين وأن هناك عدداً من التوصيات في ميدان الشؤون المالية إذ يبدى مراجعو الحسابات الخارجيون بالطبع وعلى الدوام اهتماماً خاصاً بشؤون الإدارة المالية. وأضاف قائلاً إن الشكل الأخير الوارد في الوثيقة هو عبارة عن رسم بياني دائري مجزأ يبين التفاصيل الخاصة بمصادر التوصيات الجارية وغير المنفذة المتبقية. وأحاط علماً بالجهود الخاصة التي تستهدف التوصيات القديمة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة ومؤسسة إيرنست أند يونغ. وبخلاف ذلك، لاحظ أن توزيع التوصيات

حسب المصدر طبيعي إلى حد ما. واستدرك قائلاً إنه من المحتمل أن يرتفع عدد التوصيات المتعلقة بالتقييم في المستقبل نظراً إلى زيادة أنشطة التقييم ببساطة مما يؤدي إلى تقديم المزيد من التوصيات.

152. واستفسر وفد ألمانيا عن نسبة التوصيات المقدمة إلى التوصيات المقبولة والتوصيات "الممتثل لها أو المفسرة" وعما إذا كانت تسحب التوصيات من القائمة بعد تفسيرها. واستفهم أيضاً عما يحصل إن يرى المسؤول عن البرنامج أن التوصية غير معقولة وتساءل عما إذا كانت تجرى عملية لاتخاذ القرارات وعما إذا كانت لجنة التدقيق تشارك فيها. كما طلب معلومات إضافية عن ثلاث توصيات يرقى عهدها إلى سنة 2005.

153. ورد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (المدقق الداخلي) محيطاً علماً بأن مجموع كل التوصيات بشأن الرقابة الإدارية المقدمة منذ حفظ السجلات أي اعتباراً من سنة 2002 يناهز 692 توصية. وبخصوص التوصيات "الممتثل لها أو المفسرة"، أوضح قائلاً إن جميع المعلومات عن تفاصيل التنفيذ وعن امتثال المسؤولين عن البرامج للتوصيات أو تفسيرهم لها تسجل في قاعدة بيانات جدول البيانات بغرض حفظها مما يعد الطريقة الأساسية لمتابعة شؤون التدقيق الداخلي أي الرجوع إلى جدول البيانات للاطلاع على ما قاله المسؤولون سابقاً بمناسبة عملية التدقيق التالية. وقال إن جدول البيانات يقدم إلى المدير العام ولجنة التدقيق كل ستة أشهر. كما أوضح قائلاً إنه يتحقق أيضاً من أهم التوصيات في نظره عندما يستلم المعلومات المحدثة دورياً من المسؤولين عن البرامج وتحدث جداول البيانات. وأفاد بأن عملية تحقق من ذلك القبيل بدأت منذ قليل بالنسبة إلى مجموعة التوصيات الصادرة في تاريخ 7 يناير وأن المدير العام أصدر تعميماً (تعميم رقم 10/16) لأغراض تلك العملية وفيما يتعلق بالمساءلة. وبناء على ذلك، مضى يقول إن المدقق الداخلي يستطيع أن يرجع إلى الوراء ويطلب من المسؤولين عن البرامج توفير معلومات تدعم ما أتاحوه من معلومات ضمن جدول البيانات. واختتم بيانه قائلاً إنه يُتصل بالمسؤول عن البرنامج إذا حاول إنهاء توصية دون التفكير الملي فيها أو إن لم يقدم شرحاً يتسم بأكبر درجة ممكنة من الوضوح لما تم الاضطلاع به وإنه يتوقع من المسؤولين عن البرامج أن يتمكنوا من دعم ما سجلوه بالوثائق التي يحتفظون بها في قطاعاتهم.

154. وأبدى وفد الهند ارتياحه للاستعراض الجاري حالياً لتوصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة البالغ عددها 225 توصية ولاحظ أن حوالي 50 في المائة من التوصيات بحث خلال الأشهر الستة الماضية غير أنه لم يرغب في تقصي أسباب عدم النظر في تلك التوصيات سابقاً. وأعرب عن اقتناعه بأن التوصيات الجارية البالغ عددها 95 توصية ستنهى بسرعة حسبما هو مرام في حال استمرار الاتجاه الحالي. واحتاط أيضاً علماً بملاحظة مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الذي لفت النظر إلى أن بعض تلك التوصيات على وشك الإنجاز ثم أضاف قائلاً إنه يتطلع إلى الحصول على تحديث لتلك المسألة خلال الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية المزمع عقدها في شهر يونيو. وأعرب عن أمله أن تحصل الدول الأعضاء أيضاً على استعراض تلك التوصيات من جانب اللجنة الاستشارية الجديدة في غضون ذلك. وذكر بأن تلك المسألة هي في عداد المسائل التي تم الاتفاق عليها ضمن قرار الجمعية العامة أي أن تقيم اللجنة الاستشارية الجديدة التوصيات وتبدي رأيها فيها. وأعرب بالتالي عن أمله أن تتمكن الدول الأعضاء ربما أثناء الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية من بحث ما تحرزه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من تقدم بالتزامن مع النظر في آراء اللجنة الاستشارية الجديدة بشأن التوصيات المهمة التي لا بد من منح الأولوية لها. وشدد على اقتراح قدمه رئيس اللجنة الاستشارية بشأن تثبيت التقارير التي يعدها المسؤولون عن البرامج بشأن تنفيذ التوصيات. ورأى أن ذلك الاقتراح مفيد لأن الدول الأعضاء تسعى إلى تبسيط هيكل الويبو الرئاسي والإداري وأن عمليات التثبيت والتحقق هي جزء من ذلك المسار. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تطلب من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تضطلع بتلك العمليات وترفع التقارير عنها في دورة اللجنة القادمة. ولاحظ أن الشعبة تضطلع بأعمال لا يستهان بها فيما يتعلق بالتوصيات بشأن الرقابة الإدارية مما يعتبر في رأيه مؤشراً مشجعاً جداً لمسار التحول الإيجابي الذي يقوده المدير العام وفريق الإدارة العليا في الويبو. وسعياً إلى تعزيز متابعة ذلك وحفاظاً على الوتيرة ذاتها، ارتأى أنه لا بد من تزويد الشعبة بالموارد البشرية اللازمة واستفسر في ذلك الصدد عن وضع المناصب

الشاغرة التي يفترض ملؤها وتساءل عما إذا كانت الشعبة تتمتع في الوقت الحاضر بالموارد البشرية اللازمة لتناول تلك التوصيات في الوقت المناسب.

155. وقال الرئيس إنه أحاط علماً بالطلب الموجه للحصول على تحديث في الدورة المزمع عقدها في شهر يونيو وعلى رأي اللجنة الاستشارية الجديدة.

156. وقدم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (المدقق الداخلي) تقريراً عن التوظيف في الشعبة وأفاد بإنشاء هيئتي تحكيم (لاختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي ورئيس قسم التقييم) منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة. وقال إن الهيئتين بحثتا قوائم التصفية وستجري قريباً عملية اختيار أخرى. ومضى يقول إن المدير العام وجه تعليمات واضحة إلى قسم إدارة الموارد البشرية لاستكمال أنشطة التوظيف المذكورة في أسرع وقت ممكن وإن قسم التحقيق سيستفيد من عملية نقل داخلية لمدة ستة أشهر (حتى شهر يوليو) كتدبير مؤقت على أمل أن تزود كل الأقسام في الشعبة برؤساء دائمين في أسرع وقت ممكن خلال السنة الجارية. واسترسل قائلاً إن الشعبة تعتمد أيضاً اعتماداً شديداً على عدد من الموظفين المؤقتين الذين يشملون موظفاً في قسم التدقيق الداخلي وموظفاً في قسم التحقيق وموظفاً معنياً بكل خدمات الدعم وإن تلك المسائل تمثل مسائل التوظيف القادمة التي ستسعى الشعبة إلى تناولها بشكل عملي. وأضاف قائلاً إن هناك أنباء سارة أخرى تخص الموظفين معلناً أن المقيمة الرئيسية ستعود قريباً من إجازة الأمومة بحيث تستأنف أنشطة قسم التقييم إلى حد ما. وأعرب عن ثقته بأنه سيحرز تقدم ملحوظ طوال سنة 2011 من أجل حل مسائل التوظيف القديمة وشكر الدول الأعضاء على اهتمامها بتلك المسائل. وفيما يتصل بأقدم التوصيات (المسألة التي أثارها وفد ألمانيا)، قال إن تلك التوصيات ترتبط أساساً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن ثغرات الرقابة في الويبو الصادر في سنة 2005.

157. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية (لجنة التدقيق) قائلاً إن لجنة التدقيق قدمت ما بين 225 و226 توصية منذ أغسطس 2009 وإن مجموع التوصيات التي قدمتها اللجنة يفوق ذلك العدد. وأضاف قائلاً إنه لا بد من الإشارة إلى أن بحث توصية واحدة يفضي في أغلب الأحيان إلى بحث خمس أو ست توصيات أخرى وإن الأمانة بذلت جهوداً جبارة للمضي قدماً. ومضى يقول إنه يمكن وصف الوضع الحالي على النحو التالي: "كأس نصفها فارغ أو نصفها ممتلئ". ورأى أن الكأس نصفها ممتلئ لأن العملية تطورت بفضل ما أبداه المدير العام والسيد سندارام من اهتمام والتزام بذلك. وأردف قائلاً إنه يمكن وصف الكأس على أن نصفها فارغ لأن العملية لم تستكمل بعد على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز. واستدرك قائلاً إن هناك مسائل ما زالت مطروحة كمسألة التثبيت التي لا بد من تحسينها ومسألة تبين الشخص المسؤول عن التحقق من الشروح وتحديد ما إذا كان مفهوم الامتثال الموصوف مقبولاً أو غير مقبول. واستطرد قائلاً إنه يمكن اعتبار الكأس ممتلئة بثلاثة أرباعها عندما يتحدد ما سبق ذكره بحلول شهر يونيو مما يعد الخطوة القادمة. وأكد للأعضاء أن تلك المسألة تندرج في المسائل التي يعتزم الاستفاضة في بحثها مع اللجنة الاستشارية الجديدة في إطار عملية نقل المعارف التي التمستها الدول الأعضاء. كما أكد أن اللجنة استلمت جدولاً للبيانات. واستدرك قائلاً إن اللجنة لفتت الانتباه إلى أن تلك الوثائق التي يناهز طولها 150 صفحة تستلم أحياناً قبل انعقاد اجتماعاتها بأسبوعين. واعترف بأن اللجنة لم تتمكن ببساطة من بحث تلك التقارير خلال الاجتماعات الثلاثة الماضية لأن مجرد تصفحها يستغرق أسبوعاً كاملاً ولكنه أشار إلى توفر التقرير والتقدم الملحوظ المحرز. وأنهى بيانه قائلاً إن قطاع الإدارة يطور أيضاً عند حد علمه قاعدة البيانات التي كانت قيد الإعداد خلال عدة سنوات ومعرباً عن أمله أن تيسر تلك القاعدة عمل اللجنة الاستشارية الجديدة في مجال رصد التنفيذ.

158. واقترح الرئيس بحث التوصيات حسب التسلسل الزمني أي ابتداء من الفقرة 72. وإذ ذكر بأن التوصية الواردة في تلك الفقرة قد نفذت (بتغيير اسم لجنة التدقيق) قال إن المناقشات ستبدأ بتناول الفقرة 74 التي تتضمن التوصية التالية: أن تنظر الدول الأعضاء في أن تنشئ داخل الويبو هيئة رئاسية جديدة وأكثر عملية تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية وتضم أعضاء يمكن أن يتراوح عددهم بين 12 و16 عضواً. وأفاد بأن تلك التوصية ما زالت معلقة على غرار التوصية المتصلة بها والواردة في الفقرة 76.

159. وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء وأدلى ببيان يتصل بجميع التوصيات. ورأى أن هناك حاجة فعلية إلى أن تحدث اللجنة الاستشارية التوصيات العديدة الصادرة عن لجنة التدقيق السابقة وتراجعها أو تعيد النظر فيها كما يرد في الفقرة 7 من الوثيقة WO/GA/39/13 مما ينطوي في جملة أمور على إجراء مشاورات بين اللجنة الاستشارية والأمانة. ولفت النظر إلى تعليقات رئيس لجنة التدقيق المقدمة خلال الجمعية العامة المعقودة سنة 2010 الذي أشار إلى تبديل بعض التوصيات وقال إن اللجنة ستجري استعراضاً لضمان الاحتفاظ بالتوصيات الأكثر وجاهة فقط. وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 74 من الوثيقة WO/GA/38/2، قال إنه يفهم أن انعدام التفاعل بين لجنة التدقيق السابقة والدول الأعضاء أرسى في الأغلب الأساس المنطقي لاقتراحها. وأردف قائلاً إنه يميل إلى التفكير في أنه قد يكون من الضروري أن تعيد اللجنة الاستشارية النظر في تلك التوصية الخاصة الصادرة عن اللجنة السابقة نظراً إلى أنه يتوقع في الوقت الحالي عقد اجتماعات منتظمة بين اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء. واستدرك قائلاً إنه يظل منفتحاً لتبادل الآراء بشأن ذلك الاقتراح الداعي إلى أن تنشئ داخل الويبو هيئة رئاسية جديدة وأكثر عملية تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية وتضم أعضاء يمكن أن يتراوح عددهم بين 12 و16 عضواً. وأبدى اهتمامه الخاص بفهم ما تضفيه تلك الهيئة من قيمة مضافة. وقال إنه لا يعتقد أن إنشاء هيئة رئاسية جديدة في حد ذاتها أمر من شأنه أن يحسن العمل. وبالنسبة إلى تشكيل تلك الهيئة، ذكر أنه من النادر ملاحظة مثل ذلك العدد المحدود جداً من الأعضاء لدى النظر إلى أمثلة في منظمات أخرى إذ تضم الهيئات الرئاسية عادة خمس عدد الأعضاء أي ما يناهز 37 عضواً في حال الويبو. وأعرب أيضاً عن رغبته في العودة إلى دور لجنة التنسيق التي تؤدي مع لجنة البرنامج والميزانية المهام نفسها التي تضطلع بها هيئة رئاسية. وأخيراً وليس آخراً، لفت النظر إلى أن إنشاء هيئة جديدة ضمن الويبو يعني تعديل اتفاقية إنشاء الويبو التي كانت عملية طويلة ومرهقة. وبخصوص التوصية الواردة في الفقرة 76، قال إنه يعتبر اللجنة الاستشارية هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية لأنها تقدم تقارير منتظمة إلى لجنة البرنامج والميزانية. وإذا اقتضت الحاجة إضفاء الصبغة الرسمية على ذلك، أبدى استعداده للنظر في السبل المحتملة للاضطلاع بذلك. وفيما يتصل بالفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/13، رأى أن أنسب طريقة لبحث توصيات اللجنة بعد سبتمبر 2011 تتمثل في مواصلة ذلك في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وعلماً بأنه أشير إلى عدم كفاية مدة دورة لجنة البرنامج والميزانية لتحقيق ذلك، أعرب عن استعداده لبحث مسألة تمديد اجتماعات اللجنة لفترة وجيزة ضماناً لتكريس ما يكفي من الوقت لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية. وأضاف قائلاً إن دولاً أخرى أعضاء في المجموعة باء ستدلي ببيانات تكميلية وأكثر دقة بشأن بعض التوصيات قيد البحث حسبما تراه مناسباً.

160. وتحدث وفد الهند باسم مجموعة بلدان آسيا ورأى أنه من المجدي أن تبحث التوصية 74 بحثاً دقيقاً للأسباب التالية. وذكر في المقام الأول أن لجنة البرنامج والميزانية التي تتطرق إلى طائفة من المسائل المرتبطة بالبرنامج والميزانية والإدارة بما فيها توصيات لجنة التدقيق لا تعقد اجتماعاتها الرسمية إلا مرة في السنة لمدة ثلاثة أيام فقط. وقال في المقام الثاني إنه بالإضافة إلى المداولات الجوهرية بشأن وثيقة البرنامج والميزانية التي تتطلب وقتاً طويلاً هناك مسائل جوهرية أخرى مدرجة في جدول أعمال اللجنة لا يتوفر الوقت الكافي لمناقشتها في الوقت الحالي مما أدى إلى عقد بعض دورات للجنة اتسمت بالصعوبة والتوتر. وأردف قائلاً في المقام الثالث إن إنشاء طبقة أخرى وصغرى لهيئة رئاسية يمكنها أن تنظر في عدة مسائل تخص لجنة البرنامج والميزانية على وجه الدقة أمر يضمن من وجهة نظره بحث المسائل الرئيسية وحلها في الوقت المناسب قبل انعقاد دورات اللجنة مما ييسر عقد دورات سلسة للجنة ويسمح للجنة بالتركيز على مجال اهتمامها الرئيسي أي المسائل المتصلة بالبرنامج والميزانية. ورأى أساساً أنه من الضروري تحقيق توافق الآراء العام بين الدول الأعضاء بشأن تلك المسألة قبل النظر في الاقتراحات الرسمية. واقترح المرحلتين التاليتين أخذاً ما سبق ذكره في الحسبان وسعياً إلى تطوير اقتراح في ذلك الصدد يتقن ضبطه ويبحث بحثاً دقيقاً. ومضى يقول إن المرحلة الأولى تتمثل في تولي الأمانة إعداد وثيقة معلومات أساسية تستند إلى الوثيقة التي أعدتها لجنة التدقيق وتبين بإيجاز مسائل التشكيل والولاية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بهيئات مماثلة منشأة في سائر منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وأوضح قائلاً إنه ينبغي أن تحدد الوثيقة أيضاً علاقة تلك الهيئات بهيئات رئاسية أخرى ضمن المنظمة مثل لجنة البرنامج والميزانية في

الويبو وتعرض على الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية المقرر عقدها في يونيو 2011 لكي تناقشها الدول الأعضاء. وأضاف قائلاً إن المرحلة الثانية تنطوي على ضرورة أن ينظم رئيس لجنة البرنامج والميزانية أو نائب رئيسها مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء في مرحلة ما قبل انعقاد دورة اللجنة بغية التحقق من وجهات نظر الدول الأعضاء والتوصل إلى توافق للآراء واسع النطاق بشأن المسألة. وأعرب عن تطلعه إلى الاستماع إلى آراء الوفود الأخرى في ذلك المضمار.

161. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعبر عن آرائه بشأن التوصيات الواردة في الفقرات من 72 إلى 81. وأبدى سروره لتنفيذ بعض التوصيات وذكر على سبيل المثال تغيير اسم لجنة التدقيق ليصبح اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتشكيل اللجنة. وأعرب بوجه خاص عن تطلعه إلى بحث توصيات أخرى صادرة عن اللجنة ولا سيما التوصية بإنشاء هيئة رئاسية جديدة وأكثر عملية تجتمع أكثر من لجنة البرنامج والميزانية وتضم أعضاء يمكن أن يتراوح عددهم بين 12 و16 عضواً. وقال إن تلك التوصية الخاصة تنشأ عن الثغرات المتصلة بالمشاكل الرئاسية ضمن الويبو التي حددتها اللجنة. ورأى أنه ينبغي أن تحلل التوصية بإنشاء هيئة رئاسية جديدة تحليلاً مفصلاً. ومضى يقول إن أهم جانب هو تحديد أهداف تلك الهيئة وولايتها في المقام الأول قبل الدخول في تفاصيل تشكيلها وعدد اجتماعاتها. واقترح أن تعد الأمانة وثائق تحليلية مقارنة بخصوص مهام لجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية والسياسات التنفيذية الأخرى لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة مما يسمح بمقارنة تلك الهيئات التنفيذية بالهيئة التي تسعى الدول الأعضاء إلى إنشائها. وفيما يتصل بالتوصية بأن تعين الدول الأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بصفتها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة أو هيئة رئاسية مقترحة (الفقرة 45 من الوثيقة WO/GA/38/2)، رأى أن تلك التوصية ترتبط بالتوصية بإنشاء هيئة رئاسية جديدة. واستدرك قائلاً إنه يقترح في غياب هيئة رئاسية جديدة في الويبو أن تصبح اللجنة الاستشارية هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية أو للجمعية العامة حسبما أوصت به اللجنة. وقال إنه يفضل أن تعين اللجنة الاستشارية بصفتها هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية. وارتأى أيضاً أنه ينبغي للجنة الاستشارية الجديدة أن تناقش وتتابع التوصيات الصادرة عن اللجنة المنتهية ولايتها وترفع تقارير تتضمن وجهات نظرها إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها المقبلة. وفيما يخص التوصية المتفق عليها الواردة في الفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/13 التي تنص على أن تنظر الدول الأعضاء أثناء دورة لجنة البرنامج والميزانية في يناير 2011 في إمكانية الموافقة على آلية حكومية دولية منتظمة لمناقشة توصيات لجنة التدقيق بعد سبتمبر 2011، اقترح أن تمنح الأولوية للمناقشة بشأن التوصيات وتبحث التوصيات ضمن لجنة البرنامج والميزانية شريطة أن تمدد فترة انعقاد اجتماع اللجنة لتستغرق خمسة أيام. وأيد الترتيب الحالي الذي يكرس يومين إضافيين لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية. وعلاوة على ذلك، أشار مجدداً إلى موقفه بشأن تمديد فترة انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية لتستغرق خمسة أيام وبشأن رفع عدد دوراتها إلى أربع دورات في السنة على الأقل.

162. وقال الرئيس إنه يتضح من بيانات المجموعات الثلاث أن تلك التوصية (بشأن إنشاء هيئة رئاسية جديدة) تتطلب المزيد من البحث. وأضاف قائلاً إن المجموعة باء ومجموعة البلدان الأفريقية أشارتا إلى ضرورة أن تبدي اللجنة الاستشارية الجديدة رأيها في تلك المسألة وتقدم تعليقاتها وإن مجموعة بلدان آسيا ومجموعة البلدان الأفريقية أوصتا بأن تعد الأمانة وثيقة تبين طريقة عمل تلك الهيئات في منظمات أخرى. وتساءل عن أنسب طريقة لاتباعها من أجل رسم سبيل للمضي قدماً يشمل مساهمة اللجنة الاستشارية الجديدة والوثيقة من إعداد الأمانة واقتراح مجموعة بلدان آسيا الداعي إلى إجراء مشاورات غير رسمية ضمن لجنة البرنامج والميزانية للحصول على وجهات نظر الدول الأعضاء.

163. وتحدث وفد فرنسا باسم المجموعة باء ورد على بعض الاقتراحات التي قدمها منسقون إقليميون آخرون وعلى الاستنتاجات والمعلومات التي أمد بها الرئيس. ورأى أن الاقتراح الداعي إلى أن تعد الأمانة وثيقة تقارن بين الممارسة المتبعة في الويبو وفي منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة هو اقتراح مثير للاهتمام. واستدرك قائلاً إنه لا يرغب في أن يقتصر مضمون تلك الوثيقة على إجراء تلك المقارنة بل يتوقع من تلك الوثيقة أن تأخذ في الحسبان

المسائل التي أثارتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بإنشاء تلك الهيئة ولا سيما المسائل التي أثارتها المجموعة باء. ورأى بالتالي أنه من المفيد أن يتسنى للدول الأعضاء تزويد الأمانة بأي تعليقات قد تبديها ليس خلال الدورة الحالية فحسب بل بعدها أيضاً. واقترح تحديد الأجل الأخير لتقديم مثل تلك التعليقات. وعلاوة على ذلك، رد على اقتراح مجموعة بلدان آسيا الداعي إلى إجراء مشاورات غير رسمية قبل انعقاد الدورة المقبلة قائلاً إنه لن يؤيد ذلك الاقتراح لعدة أسباب. وذكر أولاً أن خارطة الطريق التي اعتمدتها الجمعية العامة تحدد بوضوح أنه ينبغي إجراء مناقشة على ثلاث مراحل أي خلال الدورة الحالية وفي شهر يونيو ثم في سبتمبر 2011. واستطرد قائلاً إن الأولوية في المرحلة الراهنة تمنح في نظره للحصول على دراسة الأمانة التي لا يمكن إعدادها على الفور. وبناء على ذلك، قال إنه يفضل الحصول على تلك الدراسة في المقام الأول قبل انعقاد اجتماع شهر يونيو على الأرجح بغية تمكين الدول الأعضاء من التحضير لذلك الاجتماع على نحو ملائم.

164. وطلب وفد إسبانيا توضيح المعنى المقصود بعبارة "الهيئة التنفيذية" إذ يحتمل تفسيرها بطرق مختلفة. وأوضح قائلاً إنه يمكن أن يفترض أن الدول الأعضاء تشير إلى لجنة تتناول كل ما له صلة بالويبو أو إلى هيئة ذات طابع محدد تعنى بالمسائل المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية. وتساءل عما إذا كانت تلك الهيئة عبارة عن هيئة فرعية تنشئها لجنة البرنامج والميزانية أو هيئة عامة تبحث كل المسائل المتصلة بالمنظمة.

165. وشرح رئيس لجنة التدقيق أن اللجنة ترى بأن عقد دورة سنوية للجنة البرنامج والميزانية مدتها ثلاثة أيام وتتناول خلالها حجما هائلا من الوثائق أمر غير كافي. وأضاف أن مسألة عدم نظر لجنة البرنامج والميزانية في توصيات لجنة التدقيق ما هو إلا جزء بسيط من مسألة أكبر وهي ما الأمور التي ترى اللجنة أن إدارة الدول الأعضاء لها كافية. وبدا للجنة أن ذلك ما بعث على بعض اللبس وجعل المناقشات متوترة خلال السنتين الماضيتين في كل من لجنة البرنامج والميزانية وفي الجمعية العامة. ولا ترغب اللجنة في التوصية بإنشاء هيئة خاصة تُعنى بتوصيات لجنة الرقابة. وأبرز رئيس لجنة التدقيق حدوث تغير منذ صدور التقرير في أغسطس 2009، إذ أخذ التفاعل بين اللجنة والدول الأعضاء طابعا مؤسسيا. والسؤال كان عن الخطوة المقبلة: وقد دارت مناقشات وصدرت توصيات. وذكرت اللجنة أنه قبل إصدار التوصيات، تولت اللجنة، دون الاستعانة بخبرة خارجية، إجراء استعراض وجيز للممارسات في المنظمات الأخرى. وهذا يشبه ما اقترحت الأمانة الآن الاضطلاع به. ولم يقتصر رأي اللجنة على لجنة التدقيق. وقد كان رأي اللجنة آنذاك أنها قدمت على مدى أربع سنوات اقتراحات لم تلتفت إليها لجنة البرنامج والميزانية أبدا. ولو كان هذا الوضع قد استمر، لأصبحت اللجنة في نهاية المطاف هيئة شكلية: تقارير تحرر وأموال تصرف لكن دون أية قيمة مضافة. واختتم الرئيس كلمته قائلا إن اللجنة قائمة لمساعدة الدول الأعضاء وتقديم المشورة لها.

166. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية وأعرب عن رغبته في الرد على التعليقات التي أبديت على اقتراحه وعلى الاقتراحات الأخرى المتعلقة بالتوصية الواردة في الفقرة 74. ورأى أن التوصية بإنشاء هيئة إضافية مصغرة وأكثر عملية تجتمع بوتيرة أكبر لم تصدر لتنظر هذه الهيئة فقط في توصيات لجنة التدقيق، بل إنها صدرت لسد العجز في هيكل الإدارة الراهن في الويبو. وكما يعلم كل من حضر دورات لجنة البرنامج والميزانية، فقد كانت الدورات الثلاث الماضية مكثفة ومتخمة دون مبرر نظرا لأن جدول الأعمال تضمن الكثير والكثير من المسائل الموضوعية التي تطلبت من الدول الأعضاء التفاوض عليها ودراستها عن كثب. وأضاف الوفد أن العديد من المسائل تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء على فترات أكثر انتظاما، عوضا عن أن تجمع كلها في دورة سنوية واحدة تدوم ثلاثة أيام فقط. ورأى أن هذه المسائل إذا لاقت اهتماما وحلت في الوقت المناسب قبل دورات لجنة البرنامج والميزانية، فإن عمل اللجنة سيكون أسلس وأكثر إنتاجية بكثير، وعلى هذه الخلفية يرحب الوفد بتوصيات لجنة التدقيق بإنشاء مستوى إداري مصغر وأكثر عملية. ورأى الوفد أن تعليق المجموعة باء بأن منصة قد أنشئت لتحسين التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء لا علاقة له بهذه المسألة، بل إنه يقتصر على مسألة التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء، وهي توصية منفصلة في حد ذاتها. ورحب بزيادة وتيرة التفاعل بين الدول الأعضاء ولجنة التدقيق لكي تطلع الدول على ما تتوصل إليه اللجنة عقب اجتماعاتها، ولا يقلل

ذلك من أهمية إنشاء منتدى حكومي دولي تُنظر فيه رسميا التوصيات التي تصدرها اللجنة، ولا يقلل من ضرورة إنشاء مستوى إداري إضافي لينظر في توصيات لجنة التدقيق، بل وأيضا في مسائل أخرى تثقل جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. ومضى الوفد يقول إنه ليس من الممكن الدخول في مشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع في الوقت الراهن لأن الأمانة لم تعد الوثيقة الخاصة به بعد. وأضاف أن إعداد هذه الوثيقة أمر مضلل قليلا. وقد أعدت لجنة التدقيق بالفعل وثيقة ممتازة في20 صفحة بشأن هيكل الإدارة في 15 منظمة من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (انظر مرفق الوثيقة WO/GA/38/2). وتحتوي هذه الوثيقة على معلومات عن المنظمة ونوع الإدارة فيها وهيئاتها وأعضاء هذه الهيئات ودورها وهياكل المسؤولية فيها ووظائفها وأنشطتها وعدد الدورات التي تعقد فيها في كل عام وما إذا كانت لها أمانة مكرسة لتدعمها. واعتبر الوفد هذه الوثيقة المفصلة أساسا موضوعيا جيدا للمناقشة بين الدول الأعضاء. وراح يقول إنه سعيا لأن تكون مناقشات دورة لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في شهر يونيو فعالة، من المفيد تبادل الآراء لكي يفهم الأعضاء ما لم يكن واضحا أمامهم. وأضاف الوفد أنه باعتباره منسق مجموعة البلدان الآسيوية، فإنه يحث بشدة على أن يلتقي الأعضاء ويتحدثوا مع بعضهم لأنه لا توجد طريقة أخرى لمناقشة هذه المسألة. وأعرب عن رغبته في التشديد مجددا على اقتراحه وعن تطلعه للحصول على ردود أكثر إيجابية من سائر الوفود.

167. وقال رئيس الجلسة إنه يعتزم في الواقع التركيز على الفقرة 74. والتمس من وفد الهند أن يقرأ بيان مجموعة البلدان الآسيوية.

168. وقال وفد الهند إن لديه بيانات سيدلي بها بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية بشأن ثلاث من التوصيات المتبقية. والتفت إلى الفقرة 81 (المساعدة المقدمة من أمانة الويبو إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة)، وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية تؤيد بشدة أن تقدم أمانة الويبو الدعم الضروري إلى هذه اللجنة لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها ومهامها. وتنص الاختصاصات الراهنة بوضوح على أن تقدم أمانة الويبو المساعدة إلى اللجنة، بما في ذلك "(أ) تقديم دعم لوجستي وإداري لحضور اجتماع لجنة التدقيق ولإعداد مشروعات التقارير؛ (ب) والقيام بعمل جوهري وتقني في التحضير لاجتماعات لجنة التدقيق، ويشمل البحث وإعداد وثائق تحتوي على معلومات أساسية ومسائل أخرى، حسب طلب لجنة التدقيق". ومضى الوفد يقول إن مجموعة البلدان الآسيوية تحث الأمانة على زيادة هذه المساعدة التي تتولى تقديمها إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتلتمس منها أن توضح الطريقة التي تسعى بها إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى فريق اللجنة الجديد. وتحدث الوفد عن وضع أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة داخل هيكل الويبو (الفقرة 76)، وصرح بأن المجموعة تؤيد هذه التوصية، أي أن تعين الدول الأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التابعة للويبو باعتبارها كيانا فرعيا تابعا للجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة أو الهيئة الإدارية الجديدة المقترحة. ونظرا لأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مؤسسة أنشأتها الجمعية العامة وهي أعلى هيئة في الويبو، وكلفتها بولاية محددة واختصاصات واضحة، فإن مجموعة البلدان الآسيوية ترى من المنطقي أن تمنح هذه اللجنة وضعا قانونيا عن طريق تعيينها باعتبارها هيئة فرعية مسؤولة أمام هيئة رئيسية في الويبو. ونظرا لأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي هيئة رقابة خارجية ومستقلة تسدي الإرشادات للدول الأعضاء، فإن المجموعة تعتقد أن من المناسب تعيين هذه اللجنة باعتبارها جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة للويبو ومسؤولا أمام الدول الأعضاء في الويبو على أعلى مستوى. وأضاف الوفد أن المجموعة تتطلع إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه التوصية وإلى تنفيذها بسرعة لكي يكون للأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وضع قانوني واضح في المنظمة عندما تشرع اللجنة في القيام بعملها، الأمر الذي من شأنه أن يذلل كذلك بعضا من المصاعب العملية التي يواجهها أعضاء لجنة التدقيق، وأن يمكنهم من الاضطلاع بواجباتهم كأعضاء في هذه اللجنة المهمة. والتفت إلى مسألة إنشاء آلية حكومية دولية لمناقشة توصيات لجنة التدقيق بعد سبتمبر 2011، وقال إن المجموعة تذكّر بأن الفقرة 13 من تقرير الفريق العامل (الوثيقة WO/GA/39/13) تنص على ما يلي: "ستنظر الدول الأعضاء أثناء الدورة الاستثنائية للجنة البرنامج والميزانية في يناير 2011 في إمكانية الموافقة على آلية حكومية دولية منتظمة لمناقشة توصيات لجنة التدقيق بعد سبتمبر 2011". وتعلق المجموعة أهمية كبرى على هذه المسألة، وترى أن من

المهم بل ومن الملح إقامة منتدى حكومي دولي مناسب تنظر فيه الدول الأعضاء بشكل واف في تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وفي توصياتها. وكما أوصت لجنة التدقيق في الفقرة 73 من تقريرها: "لجنة الويبو للتدقيق هي آلية استشارية تعنى بالرقابة للدول الأعضاء. وكان التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء متفرقا ولم يكن متناسقا مع لجنة البرنامج والميزانية التي تجتمع مرة واحدة في السنة. والمنظمات الأخرى لديها هيئات إدارية على مستوى أصغر وأكثر عملية مما يمكنها من التفاعل أكثر مع هيئات الرقابة واتخاذ إجراءات بناء على تقاريرها"، فإن مجموعة البلدان الآسيوية ترى أن من المثالي أن تنظر هيئة إدارية مصغرة تجتمع بوتيرة أكبر في تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وفي توصياتها، على النحو الذي توصي به لجنة التدقيق. ومع ذلك ونظرا لأن هذه المسألة مهمة وذات طبيعة ملحة، وريثما تنشأ هذه الهيئة الإدارية الجديدة، فإن مجموعة البلدان الآسيوية تقترح أن ينشأ فريق عامل من الدول الأعضاء في إطار لجنة البرنامج والميزانية لينظر في توصيات لجنة التدقيق ويقدم رأيه فيها إلى لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيه. ويمكن أن يؤلف هذا الفريق العامل على غرار الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي الذي وافقت الجمعية العامة للويبو على تقريره وأيدته في سبتمبر 2010. وعلى نحو منفصل، وتوخيا لتيسير النظر في تقرير الفريق العامل بشكل ملموس، على النحو الذي قرر في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للويبو، فينبغي أن تمتد دورات لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام، وأن يخصص فيها وقت لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتتطلع مجموعة البلدان الآسيوية إلى اتخاذ قرار إيجابي بشأن هذه المسألة في هذه الدورة، وهي مستعدة للمشاركة بشكل بنّاء في المناقشة.

169. وأشار وفد ألمانيا إلى أن ثمة شيئا من الاتفاق والفكر المشترك بشأن إعداد ورقة الإدارة. وقال إن ثمة طريقتين في رأيه للمضي قدما في إعداد هذه الورقة، إحداهما هي كما فعلت لجنة التدقيق، بالنظر في أمثلة من 15 منظمة والحصول على معلومات عن طريقة تنظيمها فيما يتعلق بهذه المسألة، والخطوة الثانية هي ما يمكن للويبو أن تستفيده من هذه المعلومات. أما الطريقة الثانية فهي أولا تحديد احتياجات الويبو، ودراسة هيكل الإدارة الراهن، وتحديد أية ثغرات فيه؛ ومن ثم التركيز ومعرفة أفضل الممارسات لدى المنظمات الأخرى، وطرق حل المشاكل. والطريقة الأخرى هي الأفضل لأنها لا تكتفي بإعداد وثيقة تتناول تكوين المنظمات الأخرى وتنظر فيه. وبعد ذلك تطرح مسألة استقلال الأمانة في تحديد الثغرات في هيكل الإدارة. واختتم الوفد كلمته قائلا إن الطريقة الثانية إذا اتبعت، فلا داعي لإجراء مشاورات غير رسمية قبل الحصول على المزيد من المعلومات المفصلة، لأن ذلك الأمر من شأنه أن يضاعف مناقشة الأعضاء في الاجتماعات لا غير.

170. وذكّر وفد أسبانيا بأن ثمة طريقتين للنظر في هذه المسألة. وقال إنه يرى أن تقرير لجنة التدقيق لا يتناول بعض الشؤون. وقال إنه قد استمع إلى البيان الذي أدلى به وفد الهند والذي كان واضحا وسمح للدول الأعضاء بأن "تلمس المشكلة". وأضاف أنه يتفق تماما مع فكرة القيام بالرقابة الصارمة، وأنه لا يظن أن التوصيات أخذت بما يكفي بعين الاعتبار، وأشار إلى أن ما يحدث مرارا وتكرارا هو أن تعتمد التدابير ولا يعرف الأعضاء على وجه التحديد ما يوافقون عليه في لجنة البرنامج والميزانية. ومضى يقول إنه يرى أن من الضروري تحسين النظام وأن أي شيء يرمي إلى تعزيز الرقابة يعد تطورا جيدا. والتفت الوفد إلى مسألة ما ستقوم به الهيئة الجديدة بالضبط، وقال إن نقطة الانطلاق هي أن يحترم الأعضاء القواعد الخاصة بهم. فإذا عرض أي شأن على لجنة البرنامج والميزانية (أي أحالته إليها الجمعية العامة)، فإنه يدخل بوضوح في اختصاصات اللجنة ولا يدخل في الاختصاصات العامة للمنظمة. ومع ذلك فإن لجنة البرنامج والميزانية لا تختص في التعامل مع جميع شؤون الويبو. وعليه يرى الوفد أنه قد يكون من المناسب إنشاء هيئة فرعية تدخل في اختصاصات لجنة البرنامج والميزانية. ومع ذلك لا يمكن للجنة البرنامج والميزانية نفسها أن تتخذ قرارا يؤثر في اللجان الأخرى، لأن لا يمكنها أن تتعامل إلا مع الشؤون التي تدخل في اختصاصاتها. ومضى يقول إنه يرى أن دائرة اختصاصات لجنة البرنامج والميزانية محددة بوضوح، وأن الشؤون الأعم ينبغي أن تتعامل معها لجنة التنسيق لأنها تدخل في اختصاصاتها. وبالتالي إذا رغبت الدول الأعضاء أن تتخذ قرارا يتعلق بالإدارة العامة للمنظمة، فينبغي أن تتخذ هذا القرار في إطار لجنة التنسيق. وتحدث الوفد عن موقف وفد الهند وأيد بيانه. ووافق على أن توصية لجنة التدقيق لم تؤخذ

بالقدر الكافي في الحسبان، وإن كان ينبغي ذلك. وأضاف أن النظام لا يحقق نجاحا في الواقع في إطار الهيئات الموجودة في الوقت الراهن، لأن هذه الهيئات ليس لديها ما يكفي من الوقت لتتعامل مع جميع الشؤون. ومع ذلك قال الوفد إنه يشعر بأن إنشاء هيئة جديدة لن يكون مفيدا، بل يمكنه أن يبطئ من سير الأمور أكثر وأكثر. ولتوضيح هذا الرأي، شرح الوفد أن الأعضاء إذا لم يحترموا القواعد القائمة، فلا داعي لاعتماد قواعد جديدة. وما يتعين على الأعضاء القيام به هو ضمان الامتثال للقواعد القائمة بالفعل. وراح يقول إن من الصعب ضمان أن يدرس الأعضاء الوثائق ويعتمدوا الميزانية بالشكل الملائم إذا كانت الاجتماعات قصيرة وإذا توفرت الوثائق في وقت متأخر، وإذا لم يتح سوى أيام قليلة للنظر في قضايا معقدة جدا. وهذا الأمر لا يعدو يكون مثالا على الوضع الراهن، فالأمور لا تسير كما ينبغي لها. وينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تعمل بالشكل الملائم ووفقا للقواعد كما كان مزمعا لها في البداية، وينبغي لها أن تعقد المزيد من الاجتماعات. والأمر ذاته ينسحب على لجنة التنسيق. وأوضح الوفد أنه لا يرى سببا لإنشاء هيئات جديدة، لكنه يدعو إلى ضمان أن تعمل الهيئات القائمة كما ينبغي لها. وفي الختام شدد الوفد على أنه يؤيد تعزيز الرقابة في الويبو. وقال إنه يرى أن المنظمة ليس لديها هيكل إداري واضح ولذلك لا تسير الأمور كما ينبغي لها. وطالب الأعضاء بضمان أن يحترموا القواعد الخاصة بهم، وأن ينشئوا آليات تسمح بالامتثال لهذه القواعد ككل. ومن ثم إذا أدركت الدول الأعضاء أن أية آلية لا تعمل، فينبغي إصلاح هذه الآلية وليس إنشاء آلية جديدة. وصرح الوفد بأنه لا يرى أية قيمة في إنشاء هيئة تتعامل مع قضايا لجنة البرنامج والميزانية فقط. وأضاف أنه لا يعارض إنشاءها، لكن ينبغي للدول الأعضاء التفكير بوضح جدا فيما يعني ذلك: فماذا ستكون اختصاصات هذه الهيئة، وتواتر اجتماعاتها، وعضويتها، وماذا سيحدث في قراراتها وكيف ستتابع. فمن الأفضل للدول الأعضاء أن تفكر في الطريقة التي تجعل بها الأمور تسير كما ينبغي لها في إطار الهيكل الراهن.

171. وتمنى رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تلافي الخلط وأوضح أن اللجنة لا توصي بإجراء المزيد من الرقابة، نظرا لأنها تعتقد أن الهيكل الراهن للرقابة ملائم. وإن كان هذا الهيكل لا يعمل بشكل مناسب فذلك لعدم كفاية التنسيق بين هيئات الرقابة، ولذلك أوصت اللجنة بمراجعة اختصاصات هيئات الرقابة الثلاث في سنة 2012. وأضاف الرئيس أن اللجنة ترى مشكلة في الإدارة بمعنى أن الرقابة والتوصيات موجودة، لكن المسألة هي كيف تعمل الإدارة لتحسين كفاءة المنظمة عن طريق الانتفاع بما تضطلع به هيئات الرقابة من عمل.

172. وعلق وفد المملكة المتحدة قائلا إن المشكلة الرئيسة إذا كانت تكمن في التنسيق، فإن رد فعله المبدئي هو أن إنشاء هيئات إضافية في إطار النظام من شأنه أن يفاقم بكل وضوح هذه المشكلة. ومع ذلك فإن الوفد يتفق اتفاقا تاما مع رأي وفد ألمانيا في أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تجري تحليلا للثغرات في التنسيق. وهو يتفق كذلك مع ما قاله وفد إسبانيا بأن الهيكل الراهن هو الذي يتعين أن يسير كما كان يفترض له، وأن ذلك هو ما ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر فيه. والتفت إلى الدفع بأن إنشاء هيئة جديدة من شأنه أن يحل مشكلة الإدارة، وقال إن الفقرتين 73 و74 لم تذكرا أن الهيئة الجديدة ستفعل ذلك. فهاتان الفقرتان تتناولان تحديدا التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات إزاء تقريرها. وهذه مشكلة رئيسية محددة يحاول اقتراح المجموعة باء بتمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية إيجاد حل لها. وقال الوفد إنه يرى أن قيام الأمانة بإجراء المزيد من التحليل يمكن أن يكون مفيدا، لكن يتعين حل بعض المسائل المبدئية، وقد تكون هذه المسائل هي التالية: كيف لا يسمح الهيكل الراهن بالقيام بما ترغب فيه الدول الأعضاء، وكيف سيحل الهيكل الجديد هذه المسألة؛ وكيف سيصحح إنشاء هيئة جديدة الأخطاء في المسار المتبع. ومضى الوفد يقول إن الهيئة الجديدة إذا تألفت من نفس الأعضاء، فكيف سيحل ذلك المشكلة المطروحة في أي مجال آخر. وأضاف أن الأسئلة الأخرى المطروحة تتضمن ما يلي: كيف يرشد دستور الويبو الدول الأعضاء في تقرير أية قضايا يتعين على لجنة البرنامج والميزانية وليس أية هيئة أخرى أن تتصدى لها، وكيف يتم تلافي الازدواجية في ولاية لجنة البرنامج والميزانية إذا أنشئت هيئة جديدة، وكيف تحدد منظمات الأمم المتحدة الأخرى عضوية هذه الهيئات (التي يتعين تناولها منذ البداية) وهل يمكن للمسائل التي تتناولها اللجان التنفيذية الأخرى في الأمم المتحدة أن تتناولها لجنة البرنامج والميزانية أو

لجنة التنسيق إذا مددت دوراتها. وقال الوفد إنه يتعين على الدول الأعضاء حل المسائل المذكورة أعلاه وتحليلها، وطلب أن يتاح لها شهران لكي تستطيع القيام بذلك.

173. وأيد وفد المكسيك المجموعة باء تأييدا تاما فيما أعربت عنه من شواغل بشأن إنشاء هيئة جديدة تتعامل مع الشؤون العامة، كما أيدها فيما يخالجها من توجس من أن اللجنة قد تتعثر في التعامل مع الشؤون التنظيمية ولا تكون فعالة بشكل حقيقي في المنظمة. وانضم الوفد في الوقت ذاته إلى الطلب الذي تقدمت به مجموعة البلدان الآسيوية ومجموعة البلدان الأفريقية بإنشاء ما يشبه لجنة لتحسن إدارة المنظمة. وأضاف أنه قد اتضح له أن لجنة من هذا النوع يمكنها أن تتعامل مع الجهود غير الرسمية التي يبذلها السفراء والوفود والمدير العام في محاولة لحل المشاكل. وقال إنه يرى أن المناقشة يتعين أن تمضي قدما في هذا الصدد، وعلى الدول الأعضاء أن تنظر في إيجاد حلول مختلفة ينبغي بلورتها، وأضاف أن من المفيد إنشاء مجموعة صغيرة لتقوم بذلك.

174. وانضم وفد مصر انضماما تاما إلى البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يرى مداخلة وفد ألمانيا وجيهة جدا كذلك لأنها تحاول أن ترسم السبيل للمضي قدما. ومضى يقول إنه ينبغي التشديد على أنه يتعين تحديد سبل المضي قدما دون تأخير. وحدد الوفد قضيتين يتعين أن تتقدم فيهما الدول الأعضاء. وأضاف أنه يرى أن فكرة إعداد وثيقة تساعد الأعضاء على المضي قدما (كما اقترحت مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان الآسيوية) هي فكرة مهمة. وقال إن هذه الوثيقة ينبغي أن تتألف من ثلاثة أجزاء، يكون الجزء الأول عبارة عن دراسة مقارنة تبني على ما أنجزته لجنة التدقيق بالفعل؛ ويتألف الجزء الثاني كما قال وفد فرنسا من آراء الدول الأعضاء و/أو المجموعات وفهمهم للعناصر المختلفة الواردة في التوصية 74 ورأيهم فيها (وقد أوضح الوفد أن الوفود يمكن أن تكون تتحدث عن مفاهيم مختلفة). وقال الوفد إن بعض الوفود ترى أن الهيئة الجديدة ستتناول التفاعل مع لجنة التدقيق فقط، في حين ترى وفود أخرى، ومعهم رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، أنها مسألة أعم تتعامل مع إدارة المنظمة، وقد أيد الوفد هذا الرأي. أما الجزء الثالث من الوثيقة المقترحة فينبغي أن يشمل استعراض أدبيات المناقشات بشأن الإدارة في الويبو، نظرا لأن مسألة الإدارة قد طرحت من قبل وتوجد وثائق بشأنها منذ فترة التسعينات. وذكر الوفد بأن بعض الهيئات المفروغ من عملها الآن كانت هيئات جديدة في الواقع، فلجنة البرنامج والميزانية أنشئت فقط في فترة التسعينات. وأضاف الوفد أن هذا الجزء من الوثيقة ينبغي أن يتضمن كذلك قائمة بجميع الوثائق التي تناولت مسألة إدارة الويبو أو ناقشتها. والتفت إلى مسألة المشاورات غير الرسمية وقال إنه يراها طريقة جيدة، وإن رأت بعض الوفود أنه لا ينبغي إنشاء مسار مواز وأن مسألة الإدارة ينبغي أن تناقش في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وذكر بأن المدير العام أخذ يطالب السفراء (في يناير) بإجراء مناقشات فيما بينهم ليتحدثوا عن مسائل الإدارة، وأعدت الأمانة في الواقع وثيقة مقارنة في هذا الصدد، لذا فقد دارت هذه المناقشة سواء كان الأعضاء يريدونها أم لا. ورأى الوفد أن من المفيد جدا إجراء مناقشة غير رسمية قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في يونيو. وعليه أيد طلب إجراء هذه المناقشة غير الرسمية، وناشد سائر الدول الأعضاء بتأييده في ذلك. وفي الختام رأى الوفد أن نتائج هذه المناقشة غير الرسمية يمكن أن تشكل الجزء الرابع من الوثيقة التي ستعرض على لجنة البرنامج والميزانية.

175. وتحدث وفد جنوب أفريقيا بصفته الوطنية وأعرب عن موقفه من الفقرة 74 وهي توصية بإنشاء هيئة إدارة جديدة. وقال إنه يؤيد هذه التوصية ورأى أنها تستحق أن تبلور أكثر. وبالتالي اقترحت مجموعة البلدان الأفريقية إعداد وثيقة مقارنة. ومضى الوفد يقول إن الهيئات الإدارية في الويبو لا تعمل على النحو المنشود وتوجد ثغرة على ما يبدو يتعين سدها. وأيد اقتراح مجموعة البلدان الآسيوية بإجراء مشاورات غير رسمية في هذا الشأن، بما يتيح فرصة أمام الدول الأعضاء لمواصلة استكشاف ومناقشة ما يتوخى أن تقوم به الهيئة الجديدة، بغض النظر عن توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورأى الوفد أنه ينبغي إجراء مشاورات غير رسمية قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في يونيو، وأن تكون هذه المشاورات مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء وألا تقتصر على لجنة البرنامج والميزانية، لكي تتيح الفرصة أمام هذه الدول الأعضاء للإعراب عن مواقفها من تلك المسألة.

176. ورغب وفد الهند في توضيح ما بدا وكأنه سوء فهم واسع لما قاله سابقا بصفته منسقا لمجموعة البلدان الآسيوية، وصرح بأنه قد قال من قبل أن من الضروري الإمعان في هذه التوصية، كما قال إنه يتعين التوصل إلى توافق واسع النطاق في الآراء بين الدول الأعضاء قبل تقديم اقتراحات رسمية. ولذلك قال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تجري مشاورات غير رسمية فيما بينها، ولم يقصد الوفد، بصفته منسقا لمجموعة البلدان الآسيوية ووفدا للهند، إنشاء هيئة تنفيذية تكون علاجا سحريا لجميع العلل، بل قصد أن هذه التوصية تستحق أن ينظر فيها بإمعان. ولا يتسنى ذلك سوى من خلال إجراء مناقشات بين الدول الأعضاء لا من خلال قيام الأمانة بإعداد أطنان من الوثائق تقدمها إلى الدول الأعضاء. فأي قرار بشأن هيكل الويبو الإداري، إن وجد، يعود في نهاية المطاف إلى الدول الأعضاء. وهنا اتفق الوفد مع وفد ألمانيا على أن نقطة الانطلاق في هذه العملية هي تشخيص الثغرات في الهيكل الإداري وطريقة معالجتها، ولا توجد طريقة للمضي قدما في القيام بذلك أفضل من المشاورات بين الدول الأعضاء. ومضى يقول إنه في حين قد يطلب من الأمانة أن تعد وثائق وتجيب عن استفسارات، فليست الأمانة هي التي يتعين عليها أن تجد حلا لهذه المسألة، لكن الدول الأعضاء هي التي يتعين عليها ذلك. والتفت الوفد إلى مسألة عدم كفاية الوقت المتاح في لجنة البرنامج والميزانية، وقال إن جميع الوفود تبدوا متفقة على أن من الضروري القيام بشيء ما في هذا الصدد. ومضى يقول إن لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التدقيق على حد سواء يتعين عليهما إعادة النظر في تواتر اجتماعاتهما ومدتها. وعليه شدد الوفد مجددا على اقتراحه بإجراء مناقشات غير رسمية يديرها رئيس لجنة البرنامج والميزانية، لأنه يرغب في أن يكون هذا المسار مدفوعا من الدول الأعضاء، كما قال وفد ألمانيا. وصرح الوفد بأنه على غرار وفد ألمانيا ليس متيقنا من أن تتمتع الأمانة بما يكفي من الاستقلال والحياد في القيام بذلك بنفسها، لذا يتعين أن تكون الدول الأعضاء هي التي تقوم بذلك. ويمكن للمشاورات غير الرسمية أن تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء كما طلبت ذلك مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب الوفد عن انفتاحه أمام الاقتراحات التي تقدم بها وفد المكسيك قائلا إنه من الممكن إنشاء لجنة مصغرة تنظر في مسائل الإدارة دون المساس بالحلول المطروحة. وربما يكون من الممكن أن تنظر هذه اللجنة في طريقة عمل لجنة البرنامج والميزانية وفيما يمكن القيام به لتحسين عملها وفي مدة اجتماعاتها وتواترها وفي جداول أعمالها (أي ما يمكن تقسيمه بين لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التدقيق)، وفيما إذا كان من الضروري أن توضح ولاية لجنة التدقيق وأن تعقد دوراتها بوتيرة أكبر. وأضاف الوفد أن استعراض اختصاصات جميع هيئات الرقابة في سنة 2012، كما اقترحه رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، يشكل جزءا من المنظر الإداري في الويبو. ومضى يقول إن هذه اللجنة يمكنها أن تنظر في جميع تلك المسائل وأن تخرج بأفكار يمكن أن تشكل نقطة انطلاق للمناقشة. وأعاد الوفد التشديد، بصفته منسقا لمجموعة البلدان الآسيوية ووفدا للهند، على أنه لم يقل إنه يتعين إنشاء هيئة تنفيذية جديدة على الفور، بل قال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تبدأ بمناقشة طريقة سد الثغرات الواضحة التي يقر الجميع بوجودها على ما يبدوا.

177. وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للبيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الأفريقية وأيد ما قاله وفد مصر. وقال إنه يرى أن من الضروري والوجيه خصوصا إجراء مشاورات غير رسمية، ومع ذلك فإنه لا يؤيد الشكل الذي اقترحته الأمانة أي الطريقة المعتادة التي تجرى بها هذه المشاورات. وكما قال وفد مصر عندما التقى المدير العام بعدد من السفراء إن نقاطا مختلفة قد عرضت بشأن هذه المسألة. وصرح الوفد بأنه لا يعترض على المناقشات بين المدير العام وبعض السفراء، ولكن عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن مسألة مهمة كالإدارة، فينبغي أن تكون هذه المشاورات مفتوحة وشاملة وشفافة. وأشار إلى أن التوصية 44 من جدول أعمال التنمية تشدد في الواقع على هذا الأمر.

178. وعلق رئيس الجلسة قائلا إنه يفهم أن المناقشات مع المدير العام نظمت بطلب من دولة عضو. ورأى أنه ينبغي للأعضاء أن يتركوا هذه المسألة بعينها جانبا وأن يركزوا في الشؤون التي تخصهم.

179. وقال وفد بنغلاديش إن الويبو باعتبارها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ينبغي لها أن تبقى على الشفافية والشمول في مهامها الإدارية. وقال إن ثمة فراغا إداريا في المنظمة نشأ في غياب الفعالية وغياب هيئة

إدارية تمثيلية. ولا يمكن سد هذا الفراغ أو تعديله، كما قالت بعض الوفود، من خلال أي ترتيب غير رسمي لا يتخذ بتكليف من الأعضاء عموما ولا يعكس الطبيعة التمثيلية والمتنوعة لأعضاء الويبو. ومضى الوفد يقول إن ثمة عددا من أفضل الممارسات من حيث الآليات الإدارية الفعالة والفعلية المتاحة في سياق هيئات ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى. ورأى أن هذه الممارسات يمكن أن تطوع بشكل جيد جدا مع الاحتياجات المعينة للويبو من خلال المشاورات بين الأعضاء. وراح يقول إنه يؤيد رأي منسق مجموعته تأييدا تاما بأن تعد الأمانة وثيقة إعلامية وتحليلية تكون مفيدة دون شك وتكون نقطة انطلاق لهذه المناقشات. والتفت الوفد إلى مسألة المشاورات غير الرسمية التي اقترحتها مجموعة البلدان الآسيوية، وقال إنها لا ترمي إلى تعويض المناقشات التي يتعين أن تجرى في إطار لجنة البرنامج والميزانية، بل ترمي إلى تيسيرها والمضي بها قدما. وصرح بأن هذه الممارسة يتبعها الأعضاء في حالات أخرى، ورأى أنها جديرة بأن تتبع أيضا في هذه الحالة المعينة كذلك.

180. وتحدث وفد فرنسا بالنيابة عن المجموعة باء وقال إن على الأعضاء على ما يبدو أن ينظروا فيما حققوه ما لم يتوصل المشاركون إلى اتفاق بشأن ورقة الأمانة. وصرح بأن عددا من الوفود قدم بعض التعليقات الوجيهة للغاية، بما يبين الطريقة التي ترى بها هذه الوفود تلك الورقة. والتفت الوفد إلى مسألة المشاورات غير الرسمية تحديدا، وقال إن المجموعة باء لا تود أن تعطي انطباعا بأنها لا ترغب في الحديث عن هذه التوصية. ففي الواقع وكما قالت المجموعة في بيانها المبدئي فإنها منفتحة لمناقشة هذه التوصية، ومع ذلك فإنها ترى أن الأعضاء يجرون مناقشة جيدة جدا اليوم. ومضى يقول إن المجموعة ترى أن المدير العام قدم إلى الأعضاء خارطة طريق واضحة جدا تكفل تخصيص عدد من الأيام لمناقشة جميع التوصيات، وخاصة هذه التوصية المحددة والبارزة. وأحالت المجموعة الأعضاء إلى الفقرتين 11 و12 من الوثيقة WO/GA/39/13، اللتين ذكرتا بوضوح جدا مسألة إجراء مناقشة لمدة يومين في دورة لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في الربيع وإجراء مناقشة إضافية لمدة يومين آخرين في سبتمبر. وأضاف الوفد أن المجموعة ترى هذه المناقشات مستفيضة، وأن مناقشات مكثفة قد أجريت بالفعل حول هذه المسألة. وقال إن المجموعة تشدد على أنها ترى المناقشات التي تجري في الوقت الراهن مفيدة جدا، لكنه رغب في أن يشدد على آراء المجموعة باء في أن هذه المناقشة يمكن أن تجرى في إطار لجنة البرنامج والميزانية على النحو المتوخى في خارطة الطريق.

181. وقال رئيس الجلسة إن الأمانة أكدت أن يومين آخرين قد أضيفا إلى كل دورة من دورتي يونيو وسبتمبر. وأضاف أن جميع الوفود تتفق على ما يبدو على مسألة تشخيص الثغرات، بحيث يتعين على الدول الأعضاء أن تحدد فيما بينها المجالات التي قد توجد فيها ثغرات، وأضاف أن هذا الأمر يتجاوز لجنة البرنامج والميزانية، أما نقطة الخلاف فهي طريقة المضي قدما. وصرح بأن بعض المناقشات قد أجريت بشأن الورقة (الوثيقة التي من المقترح أن تعدها الأمانة). وقال إن أساس هذه الوثيقة موجود في وثيقة لجنة التدقيق لكن الوفود تتطلع إلى المزيد، وتكمن النقطة الأساسية في ملاحظات الدول الأعضاء فيما يرون أنه قد يكون ناقصا.

182. واقترح وفد ألمانيا بدأ المسار بالاستبيان الذي سيعمم على الدول الأعضاء والذي سيتيح لها الفرصة للإعراب عن رأيها دون عقد دورات غير رسمية. وبهذه الطريقة لن تترك الأمانة لتحدد بنفسها المجالات التي توجد فيها المشاكل. وقال إن مساهمة الأمانة سترد من خلال الورقة/الدراسة المقترحة. وصرح بأن الدول الأعضاء ينبغي لها أن تعرب عن رأيها أولا دون عقد دورات غير رسمية في هذه المرحلة.

183. وتحدث رئيس الجلسة ملخصا وقال إن الفكرة تكمن في إصدار استبيان لهيكلة مساهمات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمجالات التي ترى فيها هذه الدول ثغرات إدارية.

184. وقال وفد الهند إنه يعتقد أن ثمة تفاوتا بين الاتفاق العام على ضرورة تشخيص الثغرات وعدم رغبة بعض الوفود في مناقشة طريقة حل المشكلة بشكل غير رسمي، في حين أنها مستعدة لتقديم آرائها خطيا. ورأى الوفد أن من الممكن اللجوء إلى مقاربة وفد المكسيك بإنشاء فريق عامل مصغر أو لجنة مصغرة في إطار لجنة البرنامج والميزانية لتنظر في مسألة الإدارة. ويمكن لهذه اللجنة أن ترسل استبيانا بعد أن تجري مناقشة غير رسمية لتحديد المسائل المطروحة عموما. وأشار الوفد إلى أن صياغة هذا الاستبيان تتطلب أخذ فكرة عن محتواه وعن طريقة

طرح الأسئلة المناسبة فيه. ومضى يقول إن الأسئلة المناسبة لا يمكن أن تطرح إلا عندما تتحدث الوفود فيما بينها وتخبر بعضها عن الأسئلة التي تراها مناسبة. وعليه فإنه يشدد مجددا على الطلب الذي تقدم به بإجراء مشاورات غير رسمية، وإذا لم تكلل هذه المشاورات بالنجاح فإنه يناشد الوفود بالنظر في إنشاء فريق عامل مصغر أو لجنة مصغرة باعتبارها آلية ممتازة، كما في حالة تأليف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وقد كانت مسألة أكثر تعقيدا وثقلا بكثير.

185. وقال وفد مصر إنه لا يرى أي ضرر في أن تعد الأمانة استبيانا وتصدره. ومع ذلك فإنه يرى أن في حالة الإدارة يمكن للدول الأعضاء أن تواصل تطوير آرائها بشأن المجالات التي توجد فيها ثغرات في الإدارة وطريقة التصدي لهذه الثغرات. وأضاف الوفد أن أية دولة عضو لا تعرف وجهة المنظمة، لن يساعدها الاستبيان كثيرا، لأن هذا الاستبيان يعكس في نهاية المطاف المسائل التي ترى الأمانة أنها تبعث على القلق. ومضى يقول إن التركيز ينبغي أن ينصب على مطالبة الدول الأعضاء بالإعراب عن آرائها. وفي هذا الصدد اقترح الوفد أن تعرب الدول الأعضاء عن آرائها وأن تتيح منتدى تناقش فيه هذه الآراء بشكل غير رسمي لتقييم وجهتها. وأضاف أن المناقشة الراهنة لا تدخل في التفاصيل، وأن من المؤسف عدم إجراء مناقشة غير رسمية.

186. واتفق وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع الاقتراح المقدم من وفد ألمانيا، ومع التحفظات التي أبداها وفد أسبانيا، من حيث محتوى أية ورقة تعد لأغراض لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أنه لأغراض المناقشات غير الرسمية في إطار لجنة البرنامج والميزانية، فإن النقطة المهمة في هذه المشاورات هي أنها غير رسمية، لذا فإن الوفد وقد رأى رغبة الوفود الأخرى في مواصلة المناقشة، فإنه يرغب أيضا في مواصلتها. وقال مع ذلك إنه لا يرى ضرورة لاتخاذ قرار مباشرة فيما يتعلق بكون هذه المشاورات غير رسمية. وأشار كذلك إلى أن سبل المضي قدما واضحة كما قال منسق المجموعة باء وكما ذكر وفدا ألمانيا وأسبانيا. واقترح أن يحاول الأعضاء أن يبنوا على ما يبدوا وكأنه عناصر توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما.

187. ووافق وفد المملكة المتحدة اتفاقا تاما على ألا ضرورة لاتخاذ قرار بشأن الاجتماعات الأخرى، نظرا لأن الجمعية العامة اتخذت قرارا بالفعل بأن تجري المناقشة في لجنة البرنامج والميزانية على النحو الذي أشار إليه منسق المجموعة باء. وبالنظر إلى الشفافية التامة وإلى أهمية المناقشات، أعرب الوفد عن رغبته في أن تجرى جميع المناقشات الخاصة بالإدارة في الويبو في لجنة البرنامج والميزانية، لأنها ستدون في التقرير. ورأى أن المناقشات الراهنة بنّاءة للغاية، وأعرب عن سعادته لأنها تجري في لجنة البرنامج والميزانية وأنها ستدون في التقرير، وهو ما تمنى أن يستمر حتى نهاية النقاش، كما أعرب عن تمسكه ببيانه.

188. واتفق وفد أسبانيا مع البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة. وقال إن من الجلي ألا يكون هناك شك في ضرورة إجراء مناقشة عامة بشأن الإدارة في الويبو. وأضاف مع ذلك أن الأعضاء لا ينبغي لهم أن يكرسوا كل وقتهم إلى مسألة لجنة البرنامج والميزانية فقط، بل من الضروري أن يجروا مناقشة أوسع نطاقا. وذكر الوفد بالمادة 8 من اتفاقية الويبو التي تشير إلى لجنة التنسيق. فأولا "تقدم لجنة التنسيق المشورة لأجهزة الجمعية العامة والمدير العام حول جميع الشؤون الإدارية والمالية وحول أية شؤون أخرى ذات أهمية مشتركة". والوفد إذ يأخذ ذلك بعين الاعتبار، فقد قال إن الفريق غير الرسمي المقترح ينبغي له أن يتخذ قرارا أولا وقبل كل شيء بشأن ملاءمة المضي قدما بذلك الأمر في لجنة البرنامج والميزانية أو في لجنة التنسيق. ورأى الوفد أن هذا الشأن ينبغي أن تتعامل معه لجنة التنسيق لأنها تختص في التعامل مع جميع الشؤون المتعلقة بإدارة الويبو.

189. وتحدث وفد جنوب أفريقيا ورد على الاقتراح المتعلق باللجنة المصغرة وشدد على تأييده للاقتراح المبدئي المقدم من مجموعة البلدان الآسيوية، أي إجراء مشاورات غير رسمية. وقال إنه يفضل هذه المشاورات لأنه يرغب في أن يتقدم بهذا المسار نحو فهم ما إذا كان من الضروري إنشاء هيئة تنفيذية أم لا، كما جاء في توصية لجنة التدقيق. وعليه اقترح الوفد أن تتاح الورقة في أبريل 2011 لكي تيسر المناقشة في المشاورات غير الرسمية المقترحة من مجموعة البلدان الآسيوية، ولكي توفر مصدرا يرجع إليه قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو. ورأى الوفد أن هذه المقاربة تغطي شواغل بعض الوفود. وشدد على أنه لا يؤيد تعميم الاستبيان في الوقت

الراهن لأنه قد يستغرق وقتا لكي يعد. لكن إذا عقدت مشاورات غير رسمية، فعلى الأقل سيكون هناك تفاعل يحفز هذا المسار.

190. وقال وفد الهند إنه أنصت إلى اقتراح الولايات المتحدة، وإنه يرى أن الاستبيان ينبغي أن يستند إلى فهم مشترك لتشخيص الثغرات وهي الفكرة المشتركة. وصرح بأنه يرى، كما قال أحد الوفود، أن لجنة البرنامج والميزانية تناولت فقط هذه التوصية المعينة بشكل سطحي، وأن هذه هي المرة الأولى التي يتم التعامل فيها مع هذه التوصية بشيء من التعمق. وقال إنه يرى أن إعداد استبيان، في هذا السياق وفي هذه المرحلة، من شأنه أن يطرح الكثير من القضايا في حد ذاته، وبالتالي فإنه لن يكون في وضع يسمح له بتأييده. والتفت الوفد إلى تعليق المجموعة باء بأنه وفقا لخارطة الطريق ستناقش هذه المسألة في لجنة البرنامج والميزانية، وقال إن المناقشة الراهنة تكشف أن المسألة تتجاوز لجنة البرنامج والميزانية بكثير. ومضى يقول إن الأعضاء لا يناقشوا في الوقت الراهن تحديد الثغرات في هيكل إدارة الويبو، وهو أمر يتجاوز لجنة البرنامج والميزانية ذاتها، كما أشار إلى ذلك وفد أسبانيا. وصرح بأن العديد من القضايا تخضع للنظر وهي: نظام لجنة التنسيق، وطريقة تفاعل الرقابة مع واجبات الدول الأعضاء الإدارية، وأفضل طريقة للتأكد من أن هذه الأمور تسير بشكل فعال معا. وتساءل الوفد عما إذا كانت هذه المناقشة ينبغي أن تقتصر على أعضاء لجنة البرنامج والميزانية البالغ عددهم 53 عضوا. وراح يقول إن خارطة الطريق يلزم مناقشتها في لجنة البرنامج والميزانية، كما أشارت إلى ذلك مجموعة البلدان الأفريقية، ومع ذلك فإن هذه المناقشة ينبغي أن تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الويبو لأن إدارة الويبو شيء للجميع مصلحة فيه وللجميع حق في التعبير عن رأيهم فيه. وذكر الوفد أنه يفضل إضفاء شكل رسمي على المناقشات عن طريق تسجيل البيانات، شأنه في ذلك شأن وفد المملكة المتحدة. وأضاف أن هذا كان اقتراحه في الأصل وأن السبب الوحيد في أنه اقترح إجراء مناقشات غير رسمية عوضا عن ذلك هو أنه يرى أن العديد من الوفود لن تكون مرتاحة في الشكل الرسمي. وراح يقول إنه مستعد بصفته وفد المملكة المتحدة لأن يتمسك ببياناته وإنه يرغب في أن تسجل هذه البيانات في جلسة رسمية. والتفت إلى موضوع إنشاء لجنة ما وأعرب في الواقع عن رغبته في أن تسجل المناقشات التي تجرى في هذه اللجنة. واختتم الوفد كلمته قائلا إنه يفضل إجراء مناقشات رسمية وتسجيلها قبل الوصول إلى مرحلة الاستبيان، وإنه يفضل ألا تقتصر هذه المناقشات على الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية البالغ عددها 53 دولة.

191. والتفت وفد المملكة المتحدة إلى موضوع الاستبيان وقال إنه يرى أن هذا الاستبيان سيكون طريقة شفافة لتحديد المشاكل التي تواجهها المنظمة والتي يعتبرها الأعضاء مشتركة. وقال إن الأعضاء سيتاح لهم على سبيل المثال شهران لتقديم جميع أسئلتهم وآرائهم لكي تتجمع كل أجزاء الصورة، ثم تستخدم نتائج هذا الاستبيان كأساس لمواصلة المناقشة وتشخيص الثغرات.

192. وقال رئيس الجلسة إنه يظن أن ثمة اقتراحا مشتركا في أشكال مختلفة مقدمة من وفود مختلفة بأن تعد الأمانة تقريرا يعرض الهياكل والخيارات المختلفة بالاستناد إلى الممارسات المتبعة في المنظمات الأخرى، ويتضمن آراء الدول الأعضاء (التي يتاح للدول الأعضاء مهلة لتقديمها). وأضاف أن ثمة اقتراحا آخر وهو إعداد ملخص لما حاولت الويبو القيام به أو لما اقترح في الماضي. واقترح الرئيس أن تعد ورقة لكي تكون أساسا للمناقشات في يونيو. ومضى يقول إن هذه الورقة ستتضمن ثلاثة أجزاء، يحتوي الجزء الأول منها على استعراض للهياكل الأخرى؛ والجزء الثاني على مساهمة من الدول الأعضاء تعرض دون تنقيح؛ أما الجزء الثالث فيتضمن ملخصا للهيكل. وصرح الوفد بأن المهلة المقترحة لإعداد الورقة هي أبريل 2011، وسيكون من الضروري كذلك تحديد مهلة لكي تقدم الدول الأعضاء مساهمتها في هذا الصدد، وينبغي مراعاة شرط الأسابيع الستة للتوثيق (الترجمة إلى اللغات الست في ستة أسابيع قبل الدورة) لأن هذه الوثيقة هي واحدة من الوثائق التي يُرغب في أن تتوفر في اللغات الست الرسمية كلها، لكي ينظر الجميع في مسائل الإدارة المهمة. وبالتالي، قال الرئيس إنه يرى أن مهلة أبريل قصيرة.

193. وتحدث وفد فرنسا بالنيابة عن المجموعة باء واتفق تماما مع اقتراح رئيس الجلسة المتعلق بالورقة التي ستعدها الأمانة. والتفت إلى محتوى هذه الورقة وقال إن المجموعة ترى أنه نظرا لعدم الإجابة على العديد من الأسئلة فإن من المفيد أن تتضمن هذه الوثيقة تحليلا للوضع الداخلي وليس فقط أمثلة على الممارسات المتبعة في المنظمات، وتقصد المجموعة بالتحليل الداخلي تحديد الثغرات وليس مجرد التركيز على جانب المقارنة بالمنظمات الأخرى. وأضاف أن تقارير الدول الأعضاء سترد ربما في أشكال مختلفة وأن العديد من ردود أعضاء المجموعة باء ستكون على أغلب الظن في شكل أسئلة تتعلق بأهداف الإدارة واحتياجاتها وتشبه الأسئلة التي طرحت في وقت مبكر هذا الصباح.

194. وأوضح رئيس الجلسة أن الأمانة لن يطلب منها أن تحدد الثغرات في الإدارة لأن هذه هي مهمة الدول الأعضاء. ورأى كذلك أن المجموعات الإقليمية يمكن أن تضطلع بدور تحليلي في محاولة تحديد تلك الثغرات ومعالجتها.

195. وتحدث وفد مصر عن دور الأسابيع الست والترجمة، وذكّر الوفود بأن الجمعية العامة اتخذت قرارا بأن تعرض الوثائق الضخمة استثناءً في اللغة التي تعرض بها أصلا وأن يعد ملخص لها باللغات الخمس الأخرى، أو بلغة بلد معين إذا طلب هذا البلد أن توفر تلك الوثيقة بلغته. وقال الوفد إن سبب اقتراحه شهر أبريل هو انشغال الوقت بعد نهاية شهر فبراير وأن الوثائق ينبغي أن توفر في أسرع وقت ممكن لكي يتاح الوقت للدول الأعضاء لتدرسها. وقال إنه يتفهم أن الأمانة ستعد عنصرين من أصل ثلاثة عناصر في الوثيقة وهما المقارنة التي أتيح أساسها بالفعل، والجزء الذي يعرض ما سبق كتابته عن الإدارة. ورأى الوفد أن كلا المهمتين له طبيعة "جامعة للمعلومات" لذا فإن العمل لن يستغرق الكثير من الوقت وسيكون متاحا في بعض اللغات الأخرى. والتفت إلى العنصر الثالث من الوثيقة وهو تقارير الدول الأعضاء وقال إنه يرى أن المهلة ينبغي أن تكون 1 أو 15 مارس 2011. وأشار إلى أن مهلة أبريل لم تختر بالمصادفة، لكنها اختيرت ليتاح ما يكفي من الوقت للدول الأعضاء لكي تستوعب المعلومات وتعد كل واحده منها موقفها لدورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو.

196. وتحدث وفد الهند عن وثيقة الأمانة وشدد على طلب مجموعة البلدان الآسيوية بأن تفصّل هذه الوثيقة كذلك طريقة تفاعل أية هيئة إدارية مصغرة في منظمة معينة مع سائر الهيئات في المنظمة ذاتها (مثل لجنة البرنامج والميزانية التابعة للويبو). وقال إنه تقدم بهذا الطلب لأنه اتضح من وثيقة لجنة التدقيق أن العديد من المنظمات لديه هيئة إدارية مصغرة وهيئة إدارية أكبر مثل لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة الطريقة التي ترتبط بها هذه الهيئات مع الجهة المسؤولة عنها وما إذا كانت هذه الهيئات هي هيئات فرعية تابعة لهيئات مماثلة للجنة البرنامج والميزانية. وقال الوفد إنه سيكون ممتنا إذا أمكن إدراج هذا الجانب في ورقة الأمانة. وطلب كذلك إضافة التداعيات القانونية الناجمة عن إنشاء هذه الهيئة، والآراء في قانونية إنشائها، نظرا لأن بعض الوفود أشارت إلى الضرورة المحتملة لتغيير اتفاقية الويبو في هذه الحالة. وأيد الوفد كذلك رأي رئيس الجلسة في أن الأمانة ليست الجهة المناسبة لإجراء تحليل داخلي لإدارة الويبو. والتفت إلى تعليق المجموعة باء بأن ردودها قد ترد في شكل أسئلة، وعلق قائلا إن هذه الأسئلة ستتطلب المناقشة دون شك، ومع ذلك فهو يرى أن إجراء تحليل مشابه للتحليل الذي تطلبه الأمانة سيساهم بشكل أكبر في الورقة المذكورة. ومضى يقول إن من المثالي أن تقدم الدول الأعضاء وجهات نظرها وآرائها في هيكل الويبو الإداري الراهن وسيره، وفي أية ثغرات تراها موجودة، وأن تقدم اقتراحات بشأن طريقة التصدي لهذه الثغرات وتصحيحها.

197. وتحدث وفد ألمانيا عن اقتراحات وفدي الهند وأسبانيا، وأكد أن نقطة الانطلاق هي طريقة تحسين الهيكل الإداري الراهن. وقال إن الأعضاء أدركوا أن احتمال إنشاء هيئة جديدة ليس حلا سحريا لكنه خيار من الخيارات المتاحة. ومضى يقول إن من الخيارات الأخرى المتاحة تحسين الهيكل القائم، ومن الضروري تحليل ذلك الأمر، لكن السؤال المطروح هو من سيقوم بهذا التحليل. وتحدث الوفد عن هيكل الوثيقة المقترحة وأجزائها الثلاثة، ورأى أن من ضروري كذلك هيكلة ردود الدول الأعضاء لتيسير تحليل المواد الواردة فيها. وأعرب عن رغبته في تلافي حدوث حالة يتناول فيها رد من ردود الدول الأعضاء مسألة ما في الفقرة الأولى بشكل جزئي ثم

تستكمل هذه المسألة في فقرة ما في وسط الوثيقة. وشدد على أنه لن يتم تحليل المشاكل أو الحلول بشكل مناسب من دون هيكلة الردود الواردة.

198. وعلق وفد المملكة المتحدة قائلا إن بالإضافة إلى تقديم وجهات النظر والآراء في الهيكل القائم وفي طريقة تحسينه، ينبغي السماح للدول الأعضاء كذلك بطرح أسئلة.

199. وقال وفد أسبانيا إن الردود على الاستبيان ينبغي أن تتاح لجميع الدول الأعضاء في اللغة التي قدمت بها، وينبغي للأمانة أن تعد كذلك ملخصا لهذه الردود بالإنكليزية والفرنسية. والتفت إلى التداعيات القانونية لإنشاء هيئة جديدة وقال إنه يرى ألا ضرورة لتغيير اتفاقية الويبو. وأضاف مع ذلك أن من الممكن أن يطلب من الأمانة أن توضح هذه النقطة. وقال إن المادة 12 من النظام الداخلي العام للويبو تجيز لأية هيئة أن تنشئ لجنة أو أية هيئة فرعية أخرى تكون مسؤولة أمامها. وعليه إذا أنشئت أية هيئة جديدة، فيمكن إنشاؤها باعتبارها كيانا فرعيا تابعا للجنة البرنامج والميزانية أو للجنة التنسيق، وذلك ما تفضله الوفود.

200. وقال رئيس الجلسة إن مداخلة وفد أسبانيا تدقق بشكل أكثر عملية ما يتحدث عنه الأعضاء وما ستكون عليه التداعيات. وأشار إلى أن الأعضاء قد يحصلوا على الكثير من المعلومات لاستيعابها، ومع ذلك فهذا ما يريدونه. وأضاف أن أحد الأسئلة البارزة هو ما إذا كان الأعضاء يرغبون في محاولة الخروج بشكل لهيكلة مساهمتهم أو إذا كانوا مرتاحين للسماح بترك الحرية في اختيار هذا الشكل.

201. ورأى وفد أستراليا أن أي شكل مهيكل سيعزز مساهمة الدول الأعضاء تعزيزا كبيرا. وقال إنه ليس من الضروري اتخاذ قرار في هذه المرحلة بشأن الشكل المتبع اليوم، وإن لجنة التنسيق قد تناقش هذا الأمر مع الأمانة في نهاية الشهر. ومن ثم يرسل الاستبيان إلى الدول الأعضاء مع تحديد مهلة للرد عليه.

202. وتساءل وفد ألمانيا عما إذا كانت أية دراسة خارجية، وإن كانت أكاديمية، قد أجريت بشأن إدارة الويبو، وهو ما تراه الوفود مفيدا لأغراض المقارنة.

203. وقال وفد بنغلاديش إنه يتفهم ضرورة اتباع مقاربة منهجية في تناول هذه المسائل واتباع شكلا أكثر هيكلية للرد على الاستبيان. وأضاف مع ذلك أن ليس لديه أية تجارب إيجابية مع الاستبيانات. وأوضح أنه حين يتلقى أي استبيان من الأمانة، عادة ما يكون عليه أن يرسله إلى العاصمة التي لا تقر دائما بأهميته وبأهمية هذه المناقشات، وبالتالي عادة ما لا تصل الانطباعات في الوقت المناسب. وقال الوفد إنه يفضل إجراء مناقشة مغلقة وأن تتاح الحرية في طرح أسئلة عن هذه المسألة. وبالتالي يمكن تحديد بعض المسائل الأعم بكثير التي يمكن أن يطلب من الدول الأعضاء التعليق عليها، مثل ما إذا كانت الدول الأعضاء ترى أن ثمة ثغرة كبيرة في هيكل الإدارة، إذا وجدت، وكيف ترى الطريقة التي يمكن بها التصدي لهذه الثغرات. ومضى يقول إن بعض الوفود قد تقترح اتخاذ تدابير صارمة للتصدي لهذه الثغرات، وقد ترى وفود أخرى أن الوضع الراهن أفضل وأن من الكافي إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، وهذه هي الآراء التي يمكن تقديمها. وراح يقول إنه يمكن للأمانة في هذه الغضون أن تركز على العنصرين الآخرين وهما: ما يجري في المنظمات الأخرى وما جرى حتى الآن في الويبو. وعندما تتلقى الأمانة آراء الأعضاء المهيكلة مسبقا، فيمكنها دراسة التداعيات القانونية والمالية على أساس الخيارات المختلفة التي تقترح. وعلى أساس كل ما ذكر أعلاه ستعرض على الأعضاء وثيقة موحدة، وحبذا لو كان ذلك بموعد أقصاه نهاية أبريل في أي إطار زمني واقعي وكاف لإجراء مناقشة واحدة على الأقل قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو. ومضى يقول إن الأعضاء إذا شعروا بعد دورة يونيو أن من الضروري إعداد استبيان مهيكل بشكل أكبر للتركيز على بعض العناصر المعينة فيمكن أخذ ذلك في الاعتبار. وأضاف الوفد أن الرئيس إذا شعر أن من المفيد إجراء مشاورات غير رسمية بين دورتي يونيو وسبتمبر، فيمكن أخذ ذلك أيضا في الحسبان. وينبغي أن تكون الدول الأعضاء اتخذت موقفا بموعد أقصاه سبتمبر بشأن إجراء حوار مستنير جدا فيما يتعلق بهذه المسألة.

204. ورأى رئيس الجلسة أن الهيكل المقترح للردود مفيد جدا.

205. ورأى وفد سويسرا أن من الممكن اتباع طريقة هيكلة ردود الدول الأعضاء التي اقترحها وفد بنغلاديش. ومع ذلك فقد أشار إلى أن بعض الأعضاء قد يرون أن الوضع الراهن يبعث على الرضا. وبالتالي ينبغي أن تبقى جميع الخيارات مفتوحة وألا تجبر الوفود على تحديد الثغرات، إذ يمكن ألا توجد أية ثغرات. ورأى الوفد أن مهلة من شهرين ستكون كافية لإرسال الردود. وقال إنه قد يكون من المفيد للدول الأعضاء أن تجري نقاشا بعد ذلك فيما بينها قبل بدء المرحلة الثانية وهي قيام الأمانة بتحليل الردود لكي تستعرض الخيارات المقترحة وتحدد الخيارات التي ينبغي أن تركز عليها. وأضاف أن من المفيد إعداد وثيقة عن الوضع في المنظمات الأخرى، ولكن في وقت لاحق. ورأى الوفد كذلك أن من المبكر أن يطلب من الأمانة تحديد أية تداعيات مالية في هذه المرحلة. واقترح اللجوء إلى اليومين الإضافيين في دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو لإجراء مناقشة أولى عن نتائج الاستقصاء ولاتخاذ قرار بشأن متابعة هذا المسار.

206. وتحدث وفد مصر واعتبر اقتراح وفد بنغلاديش هو أفضل سبيل في المرحلة الراهنة للمضي قدما، وقال إن الأعضاء لا يريدون أن يلزموا أنفسهم بنوع الأسئلة التي قد ترد في الاستبيان لأن نوع الأسئلة المطروحة يحدد الخطاب في نهاية المطاف. وعليه فإن الأسئلة العامة جدا التي حددها وفد بنغلاديش مفيدة. وحث الوفد الأعضاء على النظر في مسألة المهلة، أي أن تبدي الدول الأعضاء آراءها بموعد أقصاه شهر مارس لكي يتسنى إعداد الوثيقة بموعد أقصاه شهر أبريل، الأمر الذي يتيح ما يكفي من الوقت أمام الأعضاء لمناقشتها.

207. وأيد وفد الهند الشكل الذي اقترحه وفد بنغلاديش، وأضاف أن إعداد أي استبيان بشكل مفصل من الضروري أن يتم بالتشاور بين منسقي المجموعات كما قال وفد أستراليا. وهذه المشاورة، سواء كانت في شكل يقتصر على منسقي المجموعات أو في شكل مفتوح كما طلب ذلك في وقت سابق، ضرورية لإعداد الاستبيان. وسواء قررت الدول الأعضاء المضي قدما بهذه الطريقة أم وفقا للخطوط العريضة المقترحة من وفد بنغلاديش، أم بترك الحرية للدول الأعضاء في التعليق، فإن ذلك سيكون مفيدا لأنه يمكن أن يتيح تقديم طائفة أعرض من الآراء ويترك سائر الأمور مفتوحة نظرا لأن هذه هي المرحلة الأولية من المناقشة. واتفق الوفد كذلك مع وفد سويسرا على أنه قد لا يكون من الضروري إجراء تحليل كامل للتداعيات الاقتصادية والمالية لجميع الخيارات في هذه المرحلة. وصرح بأنه طلب في وقت سابق (بصفته الوطنية) الحصول على معلومات عن التداعيات القانونية لتنقيح اتفاقية الويبو (في حالة إنشاء هيئة جديدة) إذا كان ذلك ضروريا.

208. وقال وفد المملكة المتحدة إن الأمر الضروري هو أن ترسل الأمانة مذكرة إلى الدول الأعضاء ترد فيها العبارة التالية: "ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم آرائها في مسائل إدارة الويبو كما نوقشت في دورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في 12 و13 يناير 2011"، وأن تحدد في هذه المذكرة مهلة استلام التقارير.

209. وتحدث وفد فرنسا بصفته الوطنية ورأى أن وقتا كبيرا قد استغرق في مناقشة شؤون إجرائية محضة. ووافق على المقاربة العامة المقترحة لإعداد الوثيقة، وقال إنه لا يعتقد أن من الضروري هيكلة ردود الدول الأعضاء، وإنه لا يؤيد اقتراح وفد أستراليا المتعلق بالمشاورات بين منسقي المجموعات لأنه يثق ثقة تامة في قدرة الأمانة على هيكلة الوثيقة على الوجه المناسب. وأضاف أنه نظرا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن شكل الاستبيان، فإن هذه المسألة محلولة.

210. وتحدث وفد جنوب أفريقيا بصفته الوطنية وأيد اقتراحات وفد بنغلاديش تأييدا تاما.

211. وفي استهلال جلسة المساء قرأ رئيس الجلسة الخلاصة المقترحة التي ستكون جزءا من مشروع فقرة القرار، والتي تتضمن ما جاء في مناقشات الصباح، وهي: "تلتمس من الأمانة، وفقا لخارطة الطريق الواردة في الوثيقة WO/GA/39/13، أن تعد وثيقة بإسهام من الدول الأعضاء كي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التي ستعقد في يونيو 2011، على أن تشمل الوثيقة (أ) مستجدات حول الهياكل الإدارية في المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، (ب) وإسهامات الدول الأعضاء التي تتناول وجهات نظرها في هيكل الإدارة في الويبو، (ج) واستعراضا للوثائق السابقة حول الإدارة في الويبو". ويعقب ذلك إرسال مذكرة شفهية تطلب من

الدول الأعضاء إرسال مساهماتها بموعد أقصاه 4 مارس 2011، وهو ما يتيح للوفود خمسة أسابيع لإعداد ردودها. وإذا واجهت أية بلدان أية مشاكل في الوفاء بهذه المهلة، فليس عليها سوى أن تكتب للأمانة التي ستكون قادرة على التحلي بالمرونة في هذا الصدد من دون شك.

212. وقال وفد مصر إنه لا يفهم الإشارة إلى خارطة الطريق في هذا النص لأنها لا تطلب إعداد الوثيقة المذكورة. وأشار كذلك إلى أن مشروع الخلاصة يتضمن العبارة التالية: "لتنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية في دورتها التي ستعقد في يونيو"، ومع ذلك لم يحدد موعد إتاحة هذه الوثيقة. ورأى الوفد أنه ينبغي تحديد موعد مثل أبريل 2011، ولا سيما لأن مهلة 4 مارس قد حددت لاستلام ردود الدول الأعضاء. والتفت إلى النقطة (أ) التي ترد فيها عبارة "مستجدات الهياكل الإدارية"، وتساءل عما إذا كان المقصود بها ما طرأ من مستجدات على ما أعدته لجنة التدقيق، وإذا كان ذلك هو المقصود فمن الضروري توضيح هذا الأمر. ومضى يقول إنه إذا كان من الجيد الاستشهاد بالمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، فقد يكون من الأفضل البدء بمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية.

213. وردت الأمانة قائلة إنها استندت في مشروع النص إلى خارطة الطريق لأنها تشير إلى آلية متابعة توصيات لجنة التدقيق، وإحداها تتعلق بالهيئة الجديدة. وهذه طريقة تبرر النظر فيها في دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو، وكون هذه المناقشة إحدى المناقشات البارزة بشأن التوصيات.

214. وقال رئيس الجلسة إنه نظرا لأن عبارة "وفقا لـ" لم ترد في الوثيقة الأصلية، كما أوضح وفد مصر، فإنه يقترح تغييرها إلى عبارة "في متابعة لـ" أو حذفها. وعلى النسق ذاته يمكن إضافة إشارة إلى منظمات الأمم المتحدة.

215. ورأى وفد ألمانيا أن تتضمن الوثيقة مستجدات الأوضاع في المنظمات الأخرى، نظرا لأن تقرير لجنة التدقيق لا يشكل كله الأساس المناسب. وقال إن قصد لجنة التدقيق كان أن تبرهن للدول الأعضاء أن 37 منظمة لديها هذه الهيئة التنفيذية، ومع ذلك فإن جميع هذه الهيئات متشابهة لأن لجنة التدقيق اختارت بالضبط المنظمات التي تؤيد ما تدفع به. ومضى الوفد يقول إن الوثيقة المذكورة ينبغي أن تتضمن معلومات عن أنواع المنظمات الأخرى التي يختلف فيها الهيكل الإداري عن الأمثلة الخمسة عشر المعروضة بالفعل والتي لديها جميعها الهيكل نفسه.

216. ورد رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قائلا إن هذه لم تكن المنهجية المتبعة، وأضاف أن لجنة التدقيق في الويبو اختارت المنظمات التي لديها لجنة تدقيق تشبهها، ولا يوجد منها سوى 15 منظمة، وأنها نظرت في الهياكل الإدارية الأخرى الموجودة في هذه الحالات.

217. ورد وفد ألمانيا قائلا إن اختيار منظمة واحدة منها كان سيفي بالغرض، لأن ذكر الكثير منها لا يعدو أن يكون تكرارا للنتائج وهو أمر لا يشكل قيمة للدول الأعضاء، ومن الأفضل توفير نظرة أعم في هذا الصدد.

218. وطلب وفد الهند أن تتخذ وثيقة لجنة التدقيق أساسا وأن يتواصل تحديثها، لأن بعض المنظمات قد يكون غير مذكور في الجدول ومن الممكن أن تكون تغييرات قد طرأت على بعض هذه الهيئات منذ سنة 2008. وأضاف أن خلافا لما قاله وفد ألمانيا فإن 15 منظمة من المنظمات التي ردت على الاستقصاء لم يكن لديها القالب ذاته، وإن ست منظمات منها لديه هيئة إدارية مصغرة تتألف من 16 عضوا، لكن منظمات أخرى لديها آليات متنوعة، مثل الفاو التي لديها لجنتان مصغرتان؛ وهيئة أخرى تابعة للأمم المتحدة لديها لجنة ميزانية ولجنة برنامج؛ ومنظمة الصحة العالمية التي لديها هيكل مختلف. ورأى الوفد أن هذه هي بداية المسار، لذلك فكلما كانت المعلومات أشمل، كان من الأسهل إيجاد أفضل الممارسات التي تنطبق على سياق الويبو على خير وجه. وعليه فإن إعداد جدول شامل من شأنه أن يخدم الدول الأعضاء بشكل أفضل.

219. وأوضح رئيس الجلسة أن الوثيقة تشير فقط إلى منظومة الأمم المتحدة، في حين توجد وكالات متخصصة ينبغي أن ترد معلومات عنها. وتساءل عما إذا كانت كل الوفود توافق على أن تستند الوثيقة الجديدة إلى محتويات ورقة لجنة التدقيق.

220. وتساءل وفد جمهورية كوريا عما إذا كان الحديث عن الإدارة يعني الإدارة المتعلقة بشؤون لجنة البرنامج والميزانية أم أنها تنسحب على جميع شؤون الإدارة في الويبو. فإذا كانت تنسحب على جميع شؤون الإدارة في الويبو، فإن الوفد يرى أن هذه المسألة تخرج عن اختصاص لجنة البرنامج والميزانية مثل ما أوضح وفدا ألمانيا وأسبانيا بالضبط. وقال إنه يرى أن مسألة الإدارة تدخل في اختصاص لجنة التنسيق وليس لجنة البرنامج والميزانية.

221. وذكر رئيس الجلسة بأن الفقرة 13 من تقرير الفريق العامل أوردت أنه أثناء الدورة الاستثنائية في يناير سينظر الأعضاء في الاتفاق على إنشاء آلية حكومية دولية منتظمة ومعينة لتناقش توصيات لجنة التدقيق بعد شهر سبتمبر 2011. وأشار إلى أن الدول الأعضاء قد تخطط ذلك في الوقت الراهن. وأضاف أن الدول الأعضاء بإمكانها بالطبع المساهمة بما تختار القيام به. وقال إن لجنة البرنامج والميزانية توصي بأن تقتصر المناقشات بوضوح على ولايتها. وصرح بأن المعلومات التي طلبت تتعلق عموما بالآلية المذكورة لكي تتمكن الوفود من فهمها. ومضى يقول إن القرار المهم، كما أوضح المتحدثون السابقون، هو ما إذا كان الأمر يتجاوز اختصاص لجنة البرنامج والميزانية أم لا. وقال إن اتفاقا من الممكن أن يكون قد تم التوصل إليه على أن الوضع جيد. وإذا كان الأعضاء غير مرتاحين للطريقة التي صيغت بها الخلاصة المقترحة فيمكن تغييرها.

222. ورأى وفد جمهورية كوريا أن المناقشة بشأن تناوب الرؤساء في الهيئات الأخرى في الويبو (المقترح في العام الماضي) يمكن أن تجري بالتوازي مع مناقشة مسألة الإدارة وأن تجري في المنتدى المناسب، مثل لجنة التنسيق.

223. وتحدث وفد أسبانيا وأراد أن يهدئ من الشواغل التي أعرب عنها وفد جمهورية كوريا، فاقترح تقسيم المسار إلى جزأين. وقال إن الخلاصة هي في الوقت الراهن أنه ينبغي للجنة البرنامج والميزانية أن تنظر في النتائج. وإلى هذه المرحلة، ووفقا للنتائج المحققة، قد تصرح لجنة البرنامج والميزانية بأن المسألة تتجاوز اختصاصها ويمكن أن تحيلها إلى الجمعية العامة أو إلى لجنة التنسيق. ومضى يقول إن الأمر يعني فضلا عن ذلك أن الأعضاء لن يعارضوا التفسير القانوني لسلطات لجنة البرنامج والميزانية.

224. وساعد وفد المملكة المتحدة في توضيح هذه المسألة عن طريق التذكير بقرار الجمعية العامة بأن يجري رئيس الجمعية العامة مشاورات بشأن تناوب الرؤساء. وأضاف أن هذا التناوب هو جزء من إدارة الويبو ولكن هذا الأمر يدخل في ولايته. وحذر الوفد من أن الدول الأعضاء ستكون حازمة إذا نظرت لجنة البرنامج والميزانية فجأة في هذه المسألة.

225. واتفق وفد الهند مع وفدي أسبانيا وجمهورية كوريا في أن مسألة الإدارة العامة تخرج عن اختصاص لجنة البرنامج والميزانية وأن من المثالي أن تناقش هذه المسألة في لجنة التنسيق. وتساءل عن سبب تسجيل المداخلات التي أجريت للتو نظرا لأنه لا يعتقد أن هذه المسألة ستناقش مجددا في دورة يونيو. وأضاف أن وثيقة الأمانة عندما تناقش ستطرح مسألة المرحلة التالية، الأمر الذي يعني أن دورة لجنة البرنامج والميزانية في يونيو ستصدر توصية إلى الجمعية العامة بأنه ينبغي مواصلة المناقشة في إطار لجنة التنسيق. وقال إن إحدى الطرق للقيام بذلك ربما يكون عن طريق إصدار هذه التوصية في تلك الدورة للجنة البرنامج والميزانية.

226. وتساءل وفد أستراليا عما إذا كان من الممكن تخفيف بعض الشواغل التي أعرب عنها بإضافة إشارة إلى التوصية 74 التي تتناول مسألة الهيكل الإداري، كما وردت في تقرير لجنة التدقيق (الوثيقة WO/GA/38/2)، الأمر الذي من شأنه أن يوضح المسائل المطروحة.

227. وتحدث وفد سويسرا عن المسألة التي طرحها وفد جمهورية كوريا، آخذا في اعتباره بيان وفد الهند، ورأى أن كل ما يتعين القيام به هو اتباع النظام الداخلي الحالي، ولا يلزم الدول الأعضاء أن تحدد أي شيء إضافي في هذه المرحلة. وأوضح أن لجنة البرنامج والميزانية ستدرس المسألة في يونيو ثم سيمضي كل شيء قدما تلقائيا، رهنا بالتوصية التي ستصدر وتتطرق إلى الجمعيات وقرارها.

228. وقال رئيس الجلسة إن مشروع النص يمكن أن يتضمن تفاصيل كل مرحلة (دورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في يونيو، وتوصيتها إلى الجمعية العامة، وقرار الجمعية العامة) لكنه يمكن أن يبدو معقدا جدا. وباقتراح من أستراليا قرر الرئيس إضافة عبارة "على النحو الموصى به في الفقرة 74 من تقرير لجنة التدقيق".

229. وأيد وفد فرنسا اقتراح وفد أستراليا، ورأى أن الإشارة إلى الفقرة 74 من شأنها أن تأخذ بعين الاعتبار كذلك الشواغل التي أعرب عنها وفد كوريا دون إلزام الأعضاء بإعادة صياغة العبارة الراهنة بأكملها. وأشار الوفد إلى أنه كان يفضل التحلي بمزيد من الدقة، أي التحدث بمزيد من التحديد عن الهيئات الإدارية أو عن أي شيء يتماشى بشكل أفضل مع التوصية، عوضا عن استخدام مصطلحات الإدارة الشاملة للغاية. لكنه أضاف أن مجرد الإشارة إلى التوصية في حد ذاتها يكفي.

230. وقرأ رئيس الجلسة الاقتراح الخاص بالنقطة (ب) مساهمة من الدول الأعضاء، وهو: "على النحو الموصى به في الفقرة 74 من الوثيقة WO/GA/38/2". وانتقل إلى التوصية الواردة في الفقرة 76 وقال إنه لم يتم التوصل إلى توافق كبير في الآراء ودعا إلى مواصلة تقديم التعليقات عليها.

231. وذكّر وفد الهند (بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية) بأنه بالاستناد إلى بيانات المجموعات والوفود فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 76، يبدو أن الآراء تتفق اتفاقا كبيرا على أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يلزمها أن تتمتع بوضع قانوني يتماشى مع وظيفتها الحالية بحكم الأمر الواقع. ومضى يقول إن بعض البيانات ذكرت كذلك أنه ينبغي لهذه اللجنة أن تكون هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية نظرا لأنها مسؤولة بالفعل أمامها. وقال إن مجموعة البلدان الآسيوية تفضل أن تكون اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة نظرا لأنها هيئة استشارية خارجية مستقلة تسدي المشورة إلى الدول الأعضاء، وعليه ينبغي أن تكون مسؤولة أمام الدول الأعضاء على أعلى مستوى، أي الجمعية العامة. وقال الوفد إنه يرى أن من المهم جدا للجنة البرنامج والميزانية أن تقرر منح هذه الهيئة وضعا قانونيا رسميا، ولا سيما باعتبار أن اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة ستبدأ الاضطلاع بعملها قريبا جدا. وطلب أن تناقش لجنة البرنامج والميزانية رسميا إمكانية جعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة بشكل رسمي. وأضاف أن الآراء تبدو متفقة على جعلها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية، وأن مجموعة البلدان الآسيوية عازمة على العمل حول هذه الفكرة.

232. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (لجنة التدقيق) أن هذه المسألة خضعت للمناقشة مع المستشار القانوني أثناء الاجتماع الأول للفريق العامل التابع للجنة البرنامج والميزانية. وصرح بأن هذا المستشار القانوني أكد أن لجنة التدقيق لا تعتبر لجنة رسمية من لجان الويبو، لذا فإن أعضاءها لا يتمتعون بأي وضع في إطار الويبو. وذكّر رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمحتويات الوثيقة الخاصة باستخدام اللغات التي لم تذكر فيها لجنة التدقيق على أنها لجنة رسمية. وذكّر كذلك بتوضيحات الأمانة بأن تفسيرات قد قدمت إلى اجتماعات اللجنة توضح أن لجنة البرنامج والميزانية هي التي قررت ذلك.

233. واقترح رئيس الجلسة مناقشة الفقرتين 80 و81 ريثما يصل المستشار القانوني.

234. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (لجنة التدقيق) أن التقرير قيد النظر أعد منذ عامين. وبالتالي فإن التوصية 81 (أ) هي مسألة قائمة، ورأى أن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها أن توصي بكل بساطة بأن تؤخذ محتويات هذه التوصية بعين الاعتبار، وأضاف أنه سيتعين على اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تتناول هذه التوصية. والتفت رئيس اللجنة إلى النقطة 81 (ب)، الواردة في تقرير لجنة التدقيق (التاسع عشر) الذي نشر هذا الصباح، وقال إن اللجنة تعكف بالفعل على التحضير لتنظيم دورة تدريبية للأعضاء الجدد. وأضاف أن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها بالتالي أن تحيط علما بهذه النقطة من التوصية، ثم تحدث عن النقطة 81 (ج) وقال إن أصل هذه التوصية يعود إلى أن هيئات الرقابة دائما ما أتيح لها النفاذ من حيث المبدأ إلى جميع السجلات والموظفين، ومع ذلك رفض أحد المديرين أن يسمح للموظفين بالحضور والإجابة

على أسئلة لجنة التدقيق، وذلك هو مصدر هذه التوصية. وراح يقول إن لجنة البرنامج والميزانية قد ترغب في أن تؤكد أن هذا ما حدث. وأوصى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن تضيف هذه الجملة من هذه التوصية إلى الاختصاصات عندما تستعرضها في سنة 2012. وتحدث رئيس اللجنة عن النقطة 81 (د) وقال إن هذه المسألة قد أبلغ عنها العام الماضي، لأن التصور القائم في الويبو بأن سير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة واستقلالها ليسا مفهومين أو منفذين. وقال رئيس اللجنة إن هذه المسألة تركت لتنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف قائلا، لإعلام الأعضاء، إن مسألة الاستقلالية كانت موضوع وثيقة طويلة قدمتها اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة في العام الماضي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لكي تبت في استقلال التدقيق والرقابة. ولم تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة أي قرار في هذه المسألة. واعتبر رئيس اللجنة هذه المسألة مهمة ومن الضروري مواصلة التحقيق فيها. وصرح بأن النظام المبدئي لتنفيذ توصيات الرقابة قد وضع. ومع ذلك فإن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لا تزال ترى أنه يتعين إنشاء نظام حقيقي لمتابعة البيانات والتثبت منها. واختتم كلمته متحدثا عن النقطة 81 (و) (مراجعة الاختصاصات) وقال إن القرار قد اتخذ بشأنها هذا الصباح.

235. وتساءل وفد ألمانيا عما إذا كان هناك سبب محدد للانتظار حتى سنة 2012 لتناول التوصية 81 (ج) (نفاذ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى السجلات)، في حين يمكن تناولها الآن وإدراجها في الاختصاصات المعدلة.

236. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه لم يدرج هذه التوصية في المراجعة الحالية للاختصاصات توخيا للاحتياط. وقال إن لجنة التدقيق اقترحت فقط المراجعات التي تتناول قرارات الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة.

237. وأيد وفد أسبانيا اقتراح إدراج النقطة 81 (ج) في الاختصاصات المعدلة دون الانتظار حتى سنة 2012. ومع ذلك تساءل عما إذا كانت لا تزال تحدث حالات يمنع فيها الموظفون من مناقشة أية مسائل مع لجنة التدقيق أو يرفض فيها نفاذ اللجنة إلى المحفوظات.

238. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن لجنة التدقيق تحترم مبدأ السرية وأن أحدا من أعضاء اللجنة لم يطلب النظر في محفوظات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أو ملفاتها. ومع ذلك التمست لجنة التدقيق، بسبب مسألة خطيرة حدثت، من موظفين اثنين الحضور وتقديم تفسيرات إليها بشأن تقرير كانت تنظر فيه. لكن المشرف المباشر على هذين الموظفين رفض ذلك. وقد أُبلغ المدير العام بهذه الواقعة. ولم تطلب لجنة التدقيق من هذين الموظفين الحضور مجددا لعدم ضرورة ذلك. إلا أن مديرا قد اتخذ قرارا مؤخرا قبل سنة 2009 برفض النفاذ إلى هذين الموظفين.

239. وأيد وفد الهند وفدي ألمانيا وأسبانيا في اقتراح إضافة النقطة 81 (ج) إلى الاختصاصات التي ستعتمد في هذه الدورة. والتفت إلى البند 81 (د) – استقلالية مسارات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة – وقال إن الاستقلالية مبدأ مقبول ومعترف به ومذكور في ميثاق التدقيق الداخلي الذي اعتمد مؤخرا. وبالتالي فإن الدول الأعضاء باعتبارها أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية يمكنها أن توصي بأن تشدد الإدارة على مبدأ استقلالية مسارات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتعممه. ومضى يقول إن هذا الأمر من شأنه أن يأخذ في الحسبان هذه التوصية وسيفعل ما يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تفعله في هذا الصدد. وقال إنه قد يمكن النظر فيما تبقى أثناء المراجعة الثلاثية للاختصاصات التي يؤمر أن تجري في سنة 2012. والتفت الوفد إلى النقطة 81 (هـ) – وضع نظام لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة الرقابة – وقال إنه يتعين على الأمانة أن تقر بأن نظاما قد أنشئ في هذا الصدد. وصرح بأن هذا يعد تطورا مشجعا وإيجابيا. ومضى يقول إن الوفد يحيط علما بهذا النظام ويشكر الأمانة على هذه المبادرة. وانتهز هذه المناسبة وطلب من الأمانة أن تنشئ آلية للتحقق والفحص لكي يمضي المسار إلى المرحلة المقبلة على النحو المنطقي. ويمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تصدر توصية بذلك. وتحدث الوفد عن مسألة تعيين الموظفين وذكّر بموقف مجموعة البلدان الآسيوية التي حثت الأمانة على تمديد

ولاية تقديم المساعدة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، من حيث الدعم اللوجستي والإداري على حد سواء ومن حيث الدعم الموضوعي والتقني. وقال إنه يتطلع إلى أن يعرف من الأمانة الطريقة التي تنوي بها دعم اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة في وظائفها.

240. وذكّر وفد مصر بالاقتراح الذي قدمه وفد ألمانيا وأيده وفدا أسبانيا والهند، واقترح أن تضاف جملة بهذا المعنى إلى الفقرة 17 من الاختصاصات. وتحدث عن النقطة 81 (هـ) وأيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن هذا يمكن أن يكون عموما أول طلب تتقدم به لجنة البرنامج والميزانية بشأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

241. ووافق رئيس الجلسة على أن الفقرة 17 من الاختصاصات التي تتناول شروط الإعلام تبدو مناسبة تماما لإضافة الجملة المتعلقة بنفاذ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى الملفات. ويمكن تكرار نص التوصية في ذلك المكان. وأضاف الوفد أنه إذا تم الاتفاق على ذلك، فإن هذا الاتفاق سيضمن أن تتمتع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بنفاذ دون قيود إلى جميع موظفي المنظمة وسجلاتها.

242. وأيد وفد إسرائيل تنفيذ النقطة 81 (ج) على النحو المقترح دون تأخير.

243. وقال رئيس الجلسة إنه باتفاق الجميع قد أضيفت جملة إلى الفقرة 17 من الاختصاصات تتعلق بنفاذ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة غير المشروط. ودعا المستشار القانوني إلى أن يشرح وضع اللجنة في ضوء التوصية الواردة في الفقرة 76 بأن تعيّن الدول الأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الويبو بصفتها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية.

244. وقال المستشار القانوني إنه يفهم أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي هيئة قائمة ومسؤولة مباشرة أمام لجنة البرنامج والميزانية. وبالتالي فإنها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية.

245. وأعرب وفد مصر عن سعادته بما سمع وتساءل عما إذا كان ما قيل يغطي الشواغل التي أعرب عنها رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذي قال إن أعضاء اللجنة يدعون إلى الحضور إلى جنيف من دون أن يتمتعوا بأي وضع قانوني. وطلب الوفد الحصول على تأكيد بشأن الوضع القانوني لأعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أثناء وجودهم في جنيف.

246. وقال المستشار القانوني إنه يرى أن وضع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يتوقف بشكل أكبر على العلاقة بين المنظمة والمجلس الفيدرالي السويسري. فقد وقعت اتفاقات مقار تنص تحديدا على أن تتيح حكومة سويسرا الدخول إلى سويسرا والخروج منها وأن تمنح وضعا معينا للأشخاص القادمين للاضطلاع بأعمال رسمية في الويبو. ومن المفترض أن تتمتع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بوضع قانوني إذا حضرت إلى أي اجتماع في جنيف. وأضاف المستشار أن هذه الصيغة ستقترح في الواقع لكي تدرج في خطاب تعيين الأعضاء الجدد في اللجنة. وصرح بأن لا علاقة لذلك بما إذا كانت اللجنة مسؤولة أمام لجنة البرنامج والميزانية أم الجمعية العامة وهي مسألة مختلفة برمتها.

247. وذكّر رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأنه حلا لهذه المسألة تحتوي اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة التابعة للأمم المتحدة تحديدا على جملة تقول إن أعضاء هذه اللجنة يتمتعون بوضع الخبراء الموفدين في البعثات، وهو وضع معين يمنح للخبراء الاستشاريين وغيرهم من المستشارين في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة في إطار الاتفاقية بشأن الامتيازات والحصانات. وصرح الرئيس بأن موقف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هو أنه ينبغي أن يمنح أعضاء اللجنة هذا الوضع لكي يحصلوا على شهادات السفر التي تصدر للخبراء الموفدين في البعثات، الأمر الذي يسهل حصول أعضاء اللجنة على تأشيرات في أي بلد توقف، نظرا لأن العديد منهم لا يسافر من بلده مباشرة إلى جنيف. وقد ييسر ذلك الأمر إصدار تأشيرات شنغن التي أصبحت مسألة خطيرة منذ العام الماضي تجبر الزملاء على الذهاب إلى عواصم بلدان أخرى للحصول على تأشيراتهم. وصرح الرئيس بأن البحث الذي أجرته اللجنة يوضح على ما يبدو أنه يمكن منح أعضاء اللجنة الوضع الرسمي للخبراء الموفدين في بعثات.

248. وتساءل رئيس الجلسة عن كيفية الإشارة إلى أي وضع رسمي في خطابات تعيين الأعضاء الجدد.

249. وأكد المستشار القانوني أن خطابات التعيين ستتضمن إشارات إلى الوضع الرسمي للأعضاء عندما يحضرون للقيام بوظائف في الويبو. والتفت إلى اتفاقية الوكالات المتخصصة التي تحدث عنها رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وقال إنه ليس متأكدا من كون الولايات المتحدة طرفا في هذه الاتفاقية، وهي الاتفاقية السابعة والأربعون، في حين تتعلق الاتفاقية السادسة والأربعون بالأمم المتحدة عموما. وأضاف أنه في أي حدث تعنى به الويبو فإن علاقتنا بهذه الوكالات تحكمها اتفاقات المقار بين الويبو وحكومة سويسرا.

250. وطلب وفد الهند الحصول على توضيحات عما إذا كانت خطابات التعيين ستحدد الوضع القانوني للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في إطار الهيكل التنظيمي للويبو باعتبارها هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية.

251. ورد المستشار القانوني قائلا إنه إذا قدم طلب رسمي في هذا الصدد، فإن هذا الأمر سيدرج في خطابات التعيين، وأضاف أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي بالفعل هيئة فرعية للجنة البرنامج والميزانية.

252. وقال رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إنه لا يفهم معارضة الأمانة لمنح أعضاء اللجنة وضع الخبراء الموفدين في بعثات، لأن هذه المسألة قد نوقشت ووردت في الوثائق التي قدمت إلى المستشار القانوني ومساعد المدير العام أثناء العام الماضي.

253. وأوضح المستشار القانوني أنه بالإشارة إلى وضع الخبراء الموفدين في بعثات فإن المشكلة تكمن في مجرد فقرة. فلم ترد هذه الإشارة في اتفاق المقار بين الويبو وحكومة سويسرا. وربما يرد هذا المفهوم في الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ولا تبرم الويبو هذا النوع من الاتفاقات لذا لا تمنح وضع الخبراء الموفدين في بعثات.

254. وتساءل رئيس الجلسة عما إذا كانت شواغل الدول الأعضاء تكمن في أن يتمتع أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بالوضع اللازم في سويسرا بما يبين أنهم يضطلعون بأعمال رسمية في هيئة فرعية للويبو.

255. وتساءل وفد ألمانيا عما كان سيحدث إذا فتحت الويبو مكاتب خارجية وقرر أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة زيارة أحد هذه المكاتب في إطار عملهم. ورأى الوفد أنه قد يكون من الأفضل وضع نظام عام بشأن وضع الأعضاء لكي لا يتعين على كل مكتب خارجي أن يحل هذه المسألة بإبرام عقد في هذا الصدد مع البلد المضيف.

256. وأوضح المستشار القانوني أن كل الاتفاقات ثنائية، أي أن الاتفاق مع حكومة سويسرا يطبق في سويسرا. وإذا قرر أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الذهاب إلى مكتب طوكيو فإن هذا الأمر تحكمه علاقات الويبو مع حكومة اليابان.

257. وقال وفد الهند إن مجموعة البلدان الآسيوية طرحت هذه المسألة لأنها قرأت عن الصعوبات العملية التي تواجهها لجنة التدقيق في الحصول على التأشيرات وخدمات التأمين الطبي وما إلى ذلك عندما تسافر إلى جنيف. وحتى لو كان ستة أعضاء في اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة من أصل سبعة أعضاء يقومون بالوظائف العادية، فإن عليهم أن يبذلوا جهودا مضنية للحضور إلى جنيف للمشاركة في أعمال اللجنة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تمتد أية تدابير تنفذها الويبو لتيسير سفر الخبراء الاستشاريين أو الخبراء الموفدين في بعثات لتنسحب على أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تيسيرا لسفرهم إلى جنيف. وقال إن ما يشغله هو أنه إذا ظلت الصعوبات التكتيكية الراهنة قائمة فإنها قد تعيق مشاركة أعضاء اللجنة مشاركة فعالة ومستدامة في الاجتماعات في جنيف. والتمس الوفد من الأمانة أن تيسر الجوانب العملية لضمان أن يعامل أعضاء اللجنة على قدم المساواة مع الخبراء الاستشاريين وسائر الخبراء الذين يسافرون إلى جنيف للاضطلاع بأعمال في الويبو.

258. وأخبر رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الأعضاء بأنه عقب مناقشة مع المستشار القانوني عن الممارسات الراهنة في الويبو فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين العاديين، فإن المستشار القانوني لا يرى أية صعوبة في إصدار شهادات سفر إلى أعضاء اللجنة. وبالتالي فإن هذا التشاور الثنائي حل المسألة.

259. وقرأ رئيس الجلسة مشروع القرار المقترح المتعلق بالفقرة 81 وهو: "أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بأن التوصيات الواردة في الفقرات 72 و80 و81 (ج) و81 (هـ) و81 (و) من الوثيقة WO/GA/38/2 قد تم تناولها، وتحث الأمانة على استحداث آلية تحقق للتثبت من تقارير مديري البرامج". والتفت إلى النقطة المتبقية من الفقرة 81 وقرأ مشروع القرار وهو: "تلتمس لجنة البرنامج والميزانية من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستعرض البنود المتبقية من الفقرة 81 من الوثيقة WO/GA/38/2 بهدف تقديم آرائها وتوصياتها بشأن هذه البنود إلى لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2011".

260. وتساءل وفد مصر عن سبب اختيار دورة لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2011 عوضا عن دورة يونيو. وأشار كذلك إلى أن مشروع القرار ورد فيه أن النقطة 81 (هـ) تم تناولها في حين أن الوفد يفهم أن اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة ستنظر فيها.

261. وأوضح رئيس الجلسة أن مداخلة المدقق الداخلي في اليوم السابق أشارت إلى أن آلية متابعة قد أنشئت على الرغم من تواصل تطور التحقق. وقال إنه يرى أنه ينبغي إتاحة الوقت للجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة حتى سبتمبر 2011 لكي تفحص تقريرها وتطوره وتنظر فيه وتعده، وأضاف أن اللجنة قد لا تستطيع القيام بذلك في الوقت المناسب قبل دورة يونيو.

262. واتفق رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أن عقد اجتماعين على الأكثر قبل دورة يونيو قد لا يمكّن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من القيام بالمراجعة وإعداد تقرير عنها.

263. وتساءل وفد الهند عن النقطة 81 (ب) وبرنامج التدريب المكيف الذي ذكره رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال إن هذه التوصية يمكن تناولها بسهولة نظرا لأن جميع الأعضاء يقرون بضرورة أن يكون لدى اللجنة لمحة عن الملكية الفكرية ومنظمة الويبو والهيكل الإداري وولايتهم. ولن تواجه لجنة البرنامج والميزانية أية صعوبة في التوصية بوضع برنامج تدريب مكيف يتضمن بعض البنود الواردة في النقطة 81 (أ) "2"، بما يحسن فهم اللجنة لسياق الملكية الفكرية وتحدياته. والتفت الوفد إلى البند الفرعي (د) وقال كما اقترح من قبل إن لجنة البرنامج والميزانية يمكنها أن توصي الإدارة بالتشديد على مبادئ استقلال اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتعميمها كما أوصت بذلك لجنة التدقيق في تقريرها، وذلك خاصة لأن هذا المفهوم سبق إدراجه في ميثاق التدقيق الداخلي. وبذلك تكون النقطة 81 (د) قد تم تناولها أيضا.

264. والتمس وفد المملكة المتحدة الحصول على توضيحات بشأن وضع آلية التحقق التي على حد فهمه قد ذكرت في تقارير أداء البرنامج العام الماضي. وعليه فإن هذه الآلية متاحة بالفعل أمام مديري البرامج. وأعرب عن رغبته في معرفة تفاصيل عن وضعها الحالي نظرا لأنها قد تتضمن بالفعل ما يبحث عنه الأعضاء في الوقت الراهن.

265. وذكّرت الأمانة بأن مسألة استعراض الأداء قد نوقشت وفصلت في دورة لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات الماضية، وبأن التقييم الذاتي قد استكمل كذلك بعملية تثبت قامت بها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وخرجت منها بعدد من التحسينات. ومع تطور هذا المسار أخذت الأمانة تنفذ هذه التحسينات لتجري بها تقييما أفضل وأمتن. ورأت الأمانة أن بإمكان مديري البرامج كذلك اتباع مسار مشابه للتثبت.

266. وبالنظر للرد الوارد أعلاه اقترح رئيس الجلسة قول العبارة التالية: "تطور آلية التحقق لديها [...]" نظرا لأن هذه الآلية موجودة بالفعل وهي آخذة في التحسن.

267. واقترح وفد المملكة المتحدة في هذه الحالة أن من الممكن أن يشير النص إلى تقارير أداء البرنامج لضمان أن هذا النص لن ينم عن تكرار ما قد أنجز بالفعل.

268. وأوضح رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن ثمة جانبين مختلفين. فتقرير أداء البرنامج يستند إلى البرنامج والميزانية والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، أي إنه يعنى فعلا بتنفيذ البرنامج. وما يناقش حتى الآن هو تنفيذ توصيات لجنة الرقابة التي لا تأخذ في الحسبان بالضرورة أي جانب برنامجي. فهذه التوصيات صدرت

بشأن مسائل إدارية وإجرائية على الأغلب. وعليه قال رئيس اللجنة إنه لن يقترح الربط بين هذين الموضوعين. وإذا رغب الأعضاء في ربط التوصيات بالأداء، فإن عامل تنفيذ التوصيات هذا يمكن أن يصبح جزءا من نظام تقييم أداء المديرين. وقال إنه يوصي بالأحرى بألا يقيم المديرون في المستقبل على أداء البرنامج وحسب بل وأيضا أن يقيموا على أدائهم في إدارة شؤون الموظفين، الأمر الذي يكلف كثيرا نظرا لأن المدير الذي يسيء إدارة شؤون الموظفين يهدر موارد المنظمة. وشدد على أن الأعضاء إذا واءموا بين هذه المسألة والأداء، فقد يرغبون في التوصية بأن يدرج التنفيذ كذلك في التنفيذ الحالي لتقييم أداء الموظفين والمديرين فرادى. وأكد الرئيس مجددا أن ثمة مسألتين مختلفتين وهما: التثبت من تقرير أداء البرنامج والمسألة الخاضعة للمناقشة.

269. وقال وفد مصر إنه نظرا لأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستنظر في هذه المسألة بفكر جديد، فقد يكون من المفيد للجنة أن تبدي آراءها للجنة البرنامج والميزانية في نظام متابعة التنفيذ لأنها قد تقترح إضافات مفيدة. وأحد المسائل المطروحة على سبيل المثال هو أن الأعضاء لا يعرفون على وجه التحديد التوصيات المشار إليها. وربما تكون هذه إضافة يمكن تقديمها. وقال إن الأعضاء حصلوا على أعداد من التوصيات لكنهم لا يعرفون أية توصيات نفذت وأيها لم ينفذ. وبذلك يمكن للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تبدي رأيها في طريقة مواصلة تحسين النظام.

270. وقالت الأمانة إنها أحاطت علما بتعليقات رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لكنها تود أن توضح مسألة إعداد تقارير أداء البرنامج وطريقة التحقق منها التي تجري أولا عن طريق التقييم الذاتي لمديري البرامج، ثم تستعرض آلية التدقيق الداخلي هذا التقييم الذاتي وتصدر فيه تقرير تحقق يعرض على الدول الأعضاء من خلال اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأوضحت الأمانة أن اقتراحا مشابها للغاية قد قدم (بخصوص توصيات لجنة التدقيق). ومضت تقول إن لجنة البرنامج والميزانية تلقت في اليوم السابق تقريرا من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن التقييم الذاتي الذي أجراه مديرو البرامج عن توصيات لجنة التدقيق. وأضافت أنه إذا اتبع المسار ذاته فمن الطبيعي أن يحال التقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية عن طريق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لأغراض التحقق أو التثبت من هذا التقييم الذاتي (مع تعليقات مثل التعليقات التي قدمتها عند استعراض أداء البرنامج)، لكي تتمكن المنظمة من تحسين قوالب توصيات لجنة التدقيق بل وأيضا الطريقة التي يتم بها تناول هذه التوصيات. وصرحت الأمانة بأن هذا ما فهمته من مداخلة وفد المملكة المتحدة، وقالت إن من شأن هذا الأمر أن يضمن ألا يقتصر المسار على التقييم الذاتي دون التحقق منه. وسيثمر هذا المسار عن جمع معلومات عن أسباب إغلاق توصية أو الإبقاء عليها معلقة أو تنفيذها جزئيا وما إلى ذلك.

271. وقال وفد ألمانيا إن التقرير الأخير للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تضّمن بالفعل بروتوكولا للنقل لضمان استمرار عمل اللجنة، وورد في هذا البروتوكول أن اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة ينبغي أن تنظر في تنفيذ نظام مساءلة المديرين على تنفيذ توصيات الرقابة. وبالتالي فإن الصلة موجودة بالفعل ولا ضرورة لتناولها مرة أخرى لأنها واردة بالفعل في جدول الأعمال باعتبارها جزءا من بروتوكول النقل.

272. وأكد وفد المملكة المتحدة أن رأي الأمانة يتفق تماما مع رأيه، وأضاف أن الأعضاء إذا أدرجوا آلية جديدة للتحقق فهم يكررون بذلك ما هو موجود بالفعل. واختلف الوفد مع رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وقال إن لجنة التدقيق القديمة أصدرت توصيات تتعلق في الواقع بشؤون الموظفين حتى في تقاريرها الأخيرة بشأن خطة التقويم الاستراتيجي. وصرح بأن توصيات لجنة التدقيق اهتمت في الحقيقة بقضايا ينبغي أن يغطيها تقرير أداء البرنامج، لذا فإن الأمرين يتوافقان. وقال إنه إذا أنشئت آلية تحقق جديدة فإنها ستكرر بالضبط ما ينجز بالفعل.

273. وطلب وفد الهند الحصول على تأكيد لما فهمه من توضيحات الأمانة. وقال إنه يتفهم أن نظام متابعة التنفيذ الراهن هو عبارة عن جمع التقارير الواردة من مديري البرامج عن كيفية امتثالهم للتوصيات، والمقترح في نظام التحقق هو أن تتحقق شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية من بعض هذه التقارير. وتساءل الوفد عما إذا كان هذا ما يفهمه كذلك رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

274. ورد رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (لجنة التدقيق) قائلا إنه لا يختلف من حيث المفهوم مع وفد المملكة المتحدة. وقال إن المسألة المطروحة هي أن اختصاصات اللجنة تحدد أن إحدى مهام اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هي رصد الردود الموقوتة والفعلية والمناسبة الواردة من المديرين فيما يتعلق بتوصيات لجنة التدقيق. وراح يقول إن التحقق من تقرير أداء البرنامج يجري كل عامين، وإنه لا يرى أية مشكلة في إدراج تنفيذ توصيات الرقابة عندما يستعرض الأعضاء تقرير أداء البرنامج كل عامين، لكنه يظن أنه لا يمكن الانتظار لمدة عامين لمعرفة ما إذا كانت أية توصية عاجلة قد نفذت. وصرح بأن هناك اتفاقا في الواقع بشأن نظام يعرض فيه تقرير تنفيذ توصيات لجنة التدقيق على لجنة التدقيق كل عامين. وبالتالي تطرح مشكلة التوقيت والاختلافات الجوهرية. وقال إن الدول الأعضاء إذا رغبت في النظر في التقرير كل عامين فيمكن القيام بذلك.

275. وأضافت الأمانة (نائب المدير العام) أن تقريرا مرحليا يعد سنويا عن أداء البرنامج، لذا فإن هذه العملية لا تجري كل عامين.

276. واقترح وفد مصر، لإزالة الخلط، أن من الممكن أن يطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تقدم بموعد أقصاه شهر يونيو وثيقة، كتابية أو شفوية، أو تقريرا عن تنفيذ التوصية 81 (ه). وقال الوفد إنه يرى ذلك عنصرا رئيسيا لأن العديد من الآراء المتباينة على ما يبدو قد قدمت في هذه المسألة.

277. ووافق رئيس الجلسة على اقتراح أن يطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التعليق على هذه المسألة، وبالتالي ينبغي نقل التوصية 81 (ه) إلى قائمة المسائل التي لم تناقش.

278. وقال وفد ألمانيا إن الدول الأعضاء آخذة في إضافة عبء من العمل على شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التي لا يعمل بها ما يكفي من الموظفين، وتساءل عما إذا كان الممكن أن تضطلع الشعبة بهذا العبء وعما هو متوقع منها.

279. وأعلن رئيس الجلسة عن أنه يجري توزيع مشروع قرار عن المسائل التي نوقشت.

280. وتدارست الوفود نص مشروع القرار المقترح وأجروا عدة تعديلات على صياغته.

281. وأعرب وفد الهند (بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية) عن رغبته في الإدلاء ببيان عن الفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/13 التي وردت فيها العبارة التالية: "ستنظر الدول الأعضاء أثناء الدورة الاستثنائية للجنة البرنامج والميزانية في يناير 2011 في إمكانية الموافقة على آلية حكومية دولية منتظمة لمناقشة توصيات لجنة التدقيق بعد سبتمبر 2011". وقال إن المجموعة تعلق أهمية كبرى على هذه المسألة وترى أن من المهم والعاجل تطوير آلية حكومية دولية مناسبة يمكن فيها للدول الأعضاء أن تنظر في تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتوصياتها على النحو الواجب. وأوصت لجنة التدقيق في الفقرة 73 من هذا التقرير بأن تكون لجنة الويبو للتدقيق آلية استشارية للرقابة للدول الأعضاء. ومضى الوفد يقول إن التفاعل بين لجنة التدقيق والدول الأعضاء كان هشا وغير متزامن مع اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية التي تعقد مرة كل عام. وصرح بأن مجموعة البلدان الآسيوية تقول إن سائر منظمات الأمم المتحدة فيها هيئات مصغرة وأكثر عملية تلتقي بوتيرة أكبر للتفاعل مع هيئات الرقابة وتتصرف بطلب منها. وترى مجموعة البلدان الآسيوية أن من الأمثل أن تعرض تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتوصياتها على هيئة إدارية مصغرة تجتمع بوتيرة أكبر كما أوصت بذلك لجنة التدقيق. ولكن نظرا لأن هذه المسألة مهمة وعاجلة تقترح مجموعة البلدان الآسيوية إنشاء فريق عامل مكون من الدول الأعضاء ويتبع لجنة البرنامج والميزانية لينظر في توصيات لجنة التدقيق ويبلغ آراءه فيها إلى لجنة البرنامج والميزانية لتنظر فيها، ريثما تنشأ هذه الهيئة الإدارية الجديدة. ويمكن الاسترشاد في إنشاء هذا الفريق العامل بالفريق العامل الناجح المعني بالمسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي الذي اعتمدت الجمعية العامة للويبو تقريره وأيدته في سبتمبر 2010. وفي سياق مختلف، وتيسيرا للنظر في تقرير الفريق العامل والمسائل المتعلقة به بشكل ملموس كما قررت ذلك الجمعية العامة في سنة 2010، ينبغي أن تمدد دورات لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام وأن يحدد فيها

وقت لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال الوفد إن مجموعة البلدان الآسيوية تتطلع إلى اتخاذ قرار إيجابي في هذا الصدد في هذه الدورة، وهي مستعدة للمشاركة بشكل بناء والمضي قدما بالمناقشة.

282. وتحدث وفد فرنسا (بالنيابة عن المجموعة باء) وذكّر الوفود بموقف المجموعة إزاء الفقرة 13، ورأى أن أنسب طريقة لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعد سبتمبر 2011 هي مواصلة مناقشتها في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وقال الوفد إن ثمة من يحتج بأن قصر دورات لجنة البرنامج والميزانية لا يتيح ما يكفي من الوقت للقيام بذلك. وصرح بأن المجموعة توافق على مناقشة تمديد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية لفترة قصيرة ضمانا لتخصيص ما يكفي من الوقت لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأضاف أن المجموعة تفهم أن وفد الهند قدم اقتراحين تعتبرهما المجموعة زائدين عن الحاجة. فقد اقترح الوفد من ناحية تمديد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية لمدة خمسة أيام لتوفير الوقت لمناقشة توصيات لجنة التدقيق، واقترح في الوقت ذاته إنشاء فريق عامل تابع للجنة البرنامج والميزانية يحضر لدراسة التوصيات. وقال الوفد إن المجموعة ترى ذلك الإجراء ثقيلا وتحبذ لو تظل لجنة البرنامج والميزانية هي التي تقوم بهذا الاستعراض بنفسها في الدورات الممددة.

283. وتحدث وفد جنوب أفريقيا (بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية) وشدد مجددا على البيان الذي أدلى به في الصباح واقترح فيه أن تناقش توصيات لجنة التدقيق في لجنة البرنامج والميزانية. واقترح كذلك أن تمدد فترة اجتماع لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام وأن يكون تواتر الاجتماعات عبارة عن دورتين رسميتين على الأقل كل عام.

284. واتفق وفد المملكة المتحدة مع بيان المجموعة باء وشدد كذلك على رأيها في أهمية عدم عقد اجتماعات زائدة عن الحاجة وعدم تكرار الاجتماعات لمناقشة القضية ذاتها. وذكّر الوفود بأن الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي عمل لفترة محددة، لكن الفريق العامل المقترح لن تكون له فترة عمل محددة، لأن التوصيات ستصدر باستمرار. وأكد الوفد أنه يوافق على تمديد فترة انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية.

285. واختلف وفد الهند مع وصف اقتراحه بالزائد عن الحاجة وفيه تكرار وذلك للأسباب التالية: أن ثمة توافقا كبيرا في الآراء على أن لجنة البرنامج والميزانية تتحمل ما لا طاقة لها به وأنه يتعين تصحيح هذا الأمر بطريقة ما لأن لجنة البرنامج والميزانية غير قادرة على التعامل مع المسائل الجوهرية العديدة المطروحة على جدول أعمالها. وإذا رغب الأعضاء في تصحيح هذا الأمر فيتعين تمديد فترة انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية. وليس الغرض من هذا التمديد هو مجرد تدارس توصيات لجنة التدقيق، بل التعامل بطريقة أفضل وأنجع مع جميع بنود جدول الأعمال الجوهرية والمختلفة. وكان هناك اتفاق أعم على مسألة إنشاء هيئة إدارية مصغرة وأكثر عملية التي نوقشت في الصباح. وأعرب الوفد عن رغبته في توضيح أن اقتراحه بإنشاء فريق عامل لم يكن كبديل لتمديد فترة انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية أو تواترها. وقال إن هذا الاقتراح يستند إلى الفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/13 التي ورد فيها أن لجنة البرنامج والميزانية: "ستنظر في إمكانية الموافقة على آلية حكومية دولية منتظمة". وأضاف الوفد قائلا إن دورات لجنة البرنامج والميزانية إذا مددت لخمسة أيام، فنظرا لعدد المسائل المطروحة ستفتقر اللجنة إلى الوقت لكي تتداول حول التوصيات ريثما تنشأ هيئة مصغرة أخرى. ويبلغ عدد التوصيات المعلقة حتى اليوم 95 توصية. وعلق الوفد قائلا إنه لا يعلم بوجود لجنة في أي مكان تشبه لجنة البرنامج والميزانية تستطيع أن تجري مناقشات فعالة بشأن كل التوصيات البالغ عددها 95 توصية وأن تصدر التوصيات الخاصة بها بشأن كل واحدة من تلك التوصيات. وغالبا ما تترك هذه المهمة لهيئة أصغر لأسباب عملية. وقال الوفد إن لهذا السبب على وجه التحديد أنشأت الدول الأعضاء الفريق العامل المعني بالمسائل المتعلقة بالتدقيق الداخلي. وفي ضوء هذه الأسباب اقترح الوفد إنشاء فريق عامل تابع للجنة البرنامج والميزانية ليتدارس توصيات لجنة التدقيق ويبلغ لجنة البرنامج والميزانية بها. ولا يعني الإبلاغ أن يتخذ هذه الفريق العامل أية قرارات. فسيدرس جميع أعضاء لجنة البرنامج والميزانية تقريره وسيتخذون قرارات بشأنه أو يصدرون توصيات بشأنه إلى الجمعية العامة.

286. وذكّر وفد سويسرا بالمناقشة التي دارت في الجمعيات عن معنى آلية حكومية دولية، وقال إن هذه الآلية موجودة بالفعل وإن ثمة هيئة تجتمع بالفعل لتناقش توصياتها. وكما قال منسق المجموعة باء، فإن الوفد يتفق مع تمديد فترة انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف قائلا إن الأعضاء إذا احترموا النظام في الاجتماعات، فيمكن تحقيق ما هو أكثر بكثير، كما أثبتت ذلك دورة لجنة البرنامج والميزانية السابقة التي أنجزت كمّا هائلا من العمل في ثلاثة أيام لا غير. ورأى الوفد أن الدورات إذا ما مددت ليومين فسيتاح متسع من الوقت لدراسة جميع التوصيات، بما فيها توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ونظرا لأنه قد تقرر أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء للاجتماع باللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعد كل اجتماع من اجتماعاتها، فإن الوفد لا يرى سببا لإنشاء فريق عامل.

287. واقترح وفد ألمانيا اتباع مقاربة من خطوتين لحل هذه المسألة، الخطوة الأولى هي تمديد فترة انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية. وإذا لم يكن ذلك كافيا بعد مرور بعض الوقت فيمكن للدول الأعضاء مناقشة حلول أخرى.

288. وأضاف وفد أستراليا على اقتراح وفد ألمانيا وقال إنه أثناء تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية، ينبغي للأعضاء تخصيص وقت معين لمناقشة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لأن الأمانة أدرجت كذلك عددا من التدابير الجديدة لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات. وصرح الوفد بأنه يرى أن المناقشة تسير في الاتجاه الصحيح، وربما تستطيع لجنة البرنامج والميزانية أن تستعرض هذه المسألة في دورتها التي ستنعقد في سبتمبر، وأن تنظر فيما إذا كان من الضروري اتخاذ المزيد من التدابير.

289. وأيد وفد بنغلاديش بيان مجموعة البلدان الآسيوية بأن المنطق العام أوضح أن لجنة البرنامج والميزانية لا يمكنها النظر في جميع المسائل المعروضة عليها (وإن مددت دوراتها). لذلك اقترحت مجموعة البلدان الآسيوية إنشاء فريق عامل لكي لا يُعرقل العمل العادي الذي تضطلع به لجنة البرنامج والميزانية.

290. وأيد وفد المملكة المتحدة اقتراح وفدي ألمانيا وأستراليا باتباع مقاربة معقولة بتمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية ودراسة الوضع بعد انقضاء بعض الوقت لمعرفة ما إذا كان من الضروري اتخاذ تدابير أخرى. وقال الوفد إنه لا يرى سببا، في هذه المرحلة، للإسراع في تحديد ما قد يكون لازما في المستقبل، وبالتالي فإن الخطوة الأولى ينبغي أن تكون تمديد فترة اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية.

291. ورأى وفد مصر أن الاتجاه العام يسير نحو التقليل من أهمية العمل الذي ستضطلع به لجنة البرنامج والميزانية هذا العام، ولا سيما الدورة الكاملة للميزانية التي سيتعين النظر فيها. وقد لا يكون الوقت كافيا لكي تنظر اللجنة في الميزانية على النحو المناسب إلا إذا امتدت فترة دورتها لخمسة أيام. وذكّر الوفود بدورة لجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في سنة 2009 عندما حاول الأعضاء ضغط مناقشة الميزانية برمتها في ثلاثة أيام عقدت فيها الدورة وثلاثة أيام عقدت فيها اجتماعات غير رسمية، ما أسفر عن نتائج غير محمودة. وعليه قال الوفد إنه يرى أن اقتراح مجموعة البلدان الآسيوية قيّما وإنه لا يعتبره زائدا عن الحاجة. ومع ذلك فإنه يرى الاقتراح الذي قدمه وفد ألمانيا في الوقت ذاته ومرة أخرى طريقة جيدة للمضي قدما. واقترح أن تنص فقرة القرار على أن تبدأ لجنة البرنامج والميزانية مناقشة التوصيات في نهاية دورتها التي ستنعقد في يونيو، وإذا رأى الأعضاء أن المناقشة لم تشمل ما يكفي من المواضيع، فتمدد هذه الدورة ليومين بدأ من الأسبوع التالي. وتدوم الدورة من يوم الاثنين إلى يوم الجمعة (من 27 يونيو إلى 1 يوليو)؛ وإذا رأى الأعضاء في يوم الجمعة أن الوقت ليس كافيا، فتمدد الدورة إلى يومي الاثنين والثلاثاء من الأسبوع التالي.

292. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في توضيح ما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية تطلب من اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة فحص التوصيات المقدمة من لجنة التدقيق القديمة بموعد أقصاه سبتمبر 2011. وقال إن الإحصاءات المقدمة من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تبين أن لجنة التدقيق قدمت 63 توصية معلقة بالإضافة إلى أكثر من 116 توصية صادرة عن التدقيق الداخلي والتقييم. وتساءل الوفد عما إذا كانت تلك

التوصيات البالغ عددها 63 توصية لا تزال معلقة وإذا كانت اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة ستنظر فيها. وإذا حدث ذلك فإن الوفد يرى أنه من المبكر تخصيص وقت للنظر فيها في دورة شهر يونيو.

293. وأوضح رئيس الجلسة أن عدد التوصيات المعلقة بلغ 63 توصية في 1 يوليو 2010 و26 توصية في 7 يناير 2011.

294. ورد وفد فرنسا قائلا إنه فسر اقتراح وفد ألمانيا بطريقة مختلفة، وأضاف أنه لا يفهم مداخلة وفد مصر بأكملها. وصرح بأنه يفهم أن الأعضاء قرروا بالفعل إضافة يومين على كل دورة من دورتي يونيو وسبتمبر لمناقشة التوصيات، وسمى هذا الترتيب تدبيرا مؤقتا، على الرغم من أنه ورد في خارطة الطريق. وقال الوفد إن ما يبدو له مقترحا إلى الآن هو أن تمدد فترات انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية في المستقبل، وأن هذا الاقتراح قدم نظرا إلى عبء العمل المتعلق بميزانية فترة السنتين المقبلة. ومع ذلك فقد توقعت لجنة البرنامج والميزانية بالفعل تمديد فترات انعقاد دوراتها المقبلة وذلك تحديدا لإتاحة الوقت لمناقشة التوصيات والميزانية. وصرح الوفد بأن ما يفهمه من اقتراح وفد ألمانيا هو أن الآراء تتوافق اليوم في لجنة البرنامج والميزانية على أنه ينبغي تمديد دورة لجنة البرنامج والميزانية لمدة يومين في هذا العام، وإن لم يكن ذلك كافيا، فيمكن للأعضاء النظر في اقتراح وفد الهند.

295. وأكدت الأمانة أن الفقرة 13 تشير على وجه التحديد إلى توصيات لجنة التدقيق وأن وفد أستراليا أصاب عندما قال إن 63 توصية معلقة في 26 يوليو 2010 كانت لا تزال معلقة في 7 يناير 2011. وكما اقترح وفد الهند فإن مسار التحقق سينفذ بحسب فقرة القرار من خلال اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة البرنامج والميزانية قبل شهر سبتمبر. وكما ذكر بالفعل فإن دورتي لجنة البرنامج والميزانية لشهري يونيو وسبتمبر قد مددت كل منهما ليومين. والمسألة المطروحة هي معرفة ما إذا كانت التوصيات سينظر فيها في يونيو أم لا بالنظر إلى وثيقة اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة التي ستعرض بعد ذلك. وليس هناك ما يؤكد أن اللجنة ستستكمل عملها، ولن يعرف ذلك سوى عقب انعقاد اجتماعها الأول.

296. ورأى وفد تركيا أن تمديد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية حل جيد، وأن إنشاء فريق عامل أمر يمكن مناقشته لاحقا.

297. وقال وفد جنوب أفريقيا إن الأعضاء سيبقون على الترتيب الراهن (دورة من خمسة أيام) وبعد ذلك يمكن تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية وزيادة تواتر دوراتها إلى أربع دورات في العام.

298. وذكّر وفد إسرائيل بالتعليق المقدم من وفد المملكة المتحدة بأن الأعضاء يجرون مناقشة جيدة ومثمرة للغاية وأنه يتطلع إلى إجراء المزيد من هذه المناقشات في إطار لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن رغبته في أن ينظر في التوصيات بنظرة أعم في إطار الإدارة في الويبو. وأضاف في هذا السياق أن اللجنة الخامسة التابعة للأمم المتحدة، وهي لجنة الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة، هي الهيئة التي تستعرض عمل كل من مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

299. وقال وفد البرتغال إنه يؤيد ما قاله وفد ألمانيا، ويرى أن اقتراح وفد مصر يعبر عن روح اقتراح وفد ألمانيا. وبالتالي، وتبنيا لروح المرونة، فإن الوفد مستعد لأن يؤيد تمديد دورة لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام، وتمديدها ليوم أو يومين آخرين حسب الحاجة.

300. ووافق وفد الهند على أن تقدما كبيرا قد أحرز في المناقشة، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا التوجه. وذكّر الأعضاء بأن الأمر تطلب وقتا ومجهودا كبيرين للوصول إلى هذه المرحلة. ففي اجتماعات ليست بالبعيدة لم يمكن باستطاعة الأعضاء حتى الوصول إلى مرحلة مناقشة هذه التوصيات. وقال الوفد إن القرار الذي اتفق عليه سابقا نص على ما يلي: "يخصص يومان أثناء دورات لجنة البرنامج والميزانية لمواصلة مناقشة توصيات لجنة التدقيق"، وهذا يعني أن لجنة البرنامج والميزانية سيكون أمامها في الواقع ثلاثة أيام فقط لتناول جميع المسائل الأخرى الواردة في جدول الأعمال. وبالتالي لن تستفيد اللجنة بأي شيء من تمديد دورتيها المقبلتين. وأشار الوفد كذلك إلى أن الأعضاء لم ينظروا في التوصيات المعلقة البالغ عددها 63 توصية بالتفصيل، ولا يعلمون إلى أي حد يمكن

أن يكون جرى تناولها. وسيكون اليومان اللذان سيضافان إلى دورتي يونيو وسبتمبر محفلا جيدا للنظر في هذه التوصيات بمزيد من الإمعان، بغض النظر عما إذا قللت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من عدد التوصيات قبل هذا الوقت. وسيكون ذلك استعراضا من جانب الدول الأعضاء للتوصيات التي لم تتح لها المناسبة لمناقشتها. وستخصص الأيام الثلاثة المتبقية من دورتي يونيو وسبتمبر للأعمال العادية للجنة. ورأى الوفد أن اقتراح وفد مصر يحاول تصحيح ذلك الأمر. والتفت إلى مداخلتي وفدي ألمانيا وأستراليا، وقال إن من الممكن النظر في جميع الخيارات. وأضاف أن على الأعضاء التوصل إلى "اتفاق" إبداعي يضمن ما يكفي من وقت للجنة البرنامج والميزانية لكي تناقش بنود جدول أعمالها وتوصيات لجنة التدقيق. وصرح بأن اقتراح مجموعة البلدان الآسيوية يحاول الربط بين هذين الأمرين. وقال إنه عوضا عن إجراء مناقشات لمدة يومين، فإن أي فريق عامل تابع للجنة البرنامج والميزانية من شأنه أن ينظر بالتفصيل في التوصيات البالغ عددها 63 توصية وأن يصدر تقريرا بشأنها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وبالتالي يمكن استكمال المناقشة في نصف يوم، وتخصيص الوقت المتبقي لتناول البنود الموضوعية الواردة في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وصرح أن هذا هو المنطق وراء الاقتراح وطلب من الأعضاء أن ينظروا فيه على النحو الواجب.

301. وقال وفد المملكة المتحدة إنه يفضل مقاربة وفد ألمانيا. وردا على التعليق بأن لجنة البرنامج والميزانية لم تنظر قط في التوصيات، لفت الوفد انتباه الأعضاء إلى مجموعة تقارير لجنة التدقيق (الاجتماعات من الخامس عشر إلى السابع عشر) التي عرضت على الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية ودعت اللجنة إلى استعراضها. وبالتالي فإن القول بأن الدول الأعضاء لمن تنظر قط في تقارير لجنة التدقيق (التوصيات) أمر غير صحيح.

302. ولخص رئيس الجلسة الوضع قائلا إنه لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء إلى هذه المرحلة بشأن أي خيار مقترح حتى الآن.

303. وذكّر وفد أستراليا بأن الفريق العامل أوضح أثناء اجتماعه أن من المفضل مناقشة توصيات لجنة التدقيق لمدة يومين قبل اجتماع لجنة البرنامج والميزانية، وهو ما يمدد دورة لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام في الواقع. ولم يكن هناك أي اقتراح آخر معروض في ذاك الوقت. وأضاف الوفد أن ثمة خطة طريق مقبولة ومعتمدة ينبغي اتباعها؛ وقال إن ثمة سبيلا للمضي قدما وأن التوصيات ستناقش.

304. وقال وفد موناكو إن على الأعضاء أولا وقبل أي شيء احترام القرارات المتخذة. وصرح بأن مشكلة نقص الوقت حددت في خارطة الطريق وورد فيها حل لها (تمديد كل دورة من الدورتين المقبلتين للجنة البرنامج والميزانية لمدة يومين). وأضاف أن الأعضاء لا يعرفون مدى نجاح هذا الأمر أو كيف سيكون وما إذا كان سيفي بالتوقعات أم لا. ورأى أن الأعضاء يصدرون أحكاما مسبقة على الوضع بقولهم إن الحل المقترح ليس كافيا وإنه يتعين القيام بشيء آخر. وذكّر الوفود بأن الشكل قد اتفق عليه بالفعل، لذا قبل القول بأن الحل المقترح لا يكفي ينبغي منحه الفرصة لكي ينجح. وأيد الوفد اقتراح وفد ألمانيا بتجربة الحل المتفق عليه ومن ثم تقييم ما أنجز لمعرفة ما إذا لزم تغيير الطريق المتبعة.

305. وأيد وفد البرتغال اقتراح وفد مصر. وقال إن الأعضاء إذا كانوا يقبلون بالفعل تمديد الدورات لخمسة أيام ولم يكن ذلك كافيا في النهاية، فلا ضرر من إمكانية تمديد الدورات ليومين آخرين. واقترح تجربة المعادلة الجديدة: أي دورة من خمسة أيام، وإذا كانت غير كافية، فيمكن تمديدها ليومين.

306. وقال رئيس الجلسة إن من الممكن أن ترد في فقرة القرار أنه في متابعة الفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/19 ستبدأ لجنة البرنامج والميزانية مناقشة التوصيات المعلقة الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورة يونيو 2011 وتستعرض في نهاية هذه الدورة طرائق العمل بفاعلية.

307. وتساءل وفد الهند عما إذا كانت المجموعة باء توافق هي وسائر الوفود على تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام مع عقد دورتين في كل عام. وإذا كانت توافق فإن الوفد يتفق مع اقتراح وفد أستراليا بالبدء بذلك ثم استعراضه. وطلب الوفد بالإضافة إلى ذلك أن يخصص بند في جدول الأعمال لاستعراض التوصيات وأن ينظر

في هذا البند في بداية كل دورة. وإذا جرى ذلك فإنه يعتزم النظر في هذا الاقتراح. وأخيرا وكما يتفق الجميع على ما يبدو، فسيلزم إجراء استعراض بغية تقييم ما إذا كانت هذه المعادلة ناجحة أم لا.

308. وعلق وفد سويسرا على قرار الجمعية العامة بشأن خارطة الطريق، وقال إنه كان من الجلي تماما أن مسألة كيفية التعامل مع توصيات لجنة التدقيق محلولة حتى سبتمبر 2011. وقال إن مسألة تمديد الدورات لخمسة أيام سيتناولها منسق المجموعة باء وفقا لموقف المجموعة. والتفت الوفد إلى تواتر الاجتماعات وقال إنه يشك في قيمة عقد اجتماعين رسميين في كل عام، أي اجتماع واحد بالإضافة إلى الشكل الذي يتبع مسار وضع الميزانية. فإذا كان ذلك لمناقشة توصيات لجنة التدقيق فإن خمسة أيام تبدو كثيرة جدا. وبالتالي فإن الوفد لديه تحفظات على هذا الاقتراح في هذه المرحلة. وتحدث عن مسألة وضع توصيات لجنة التدقيق في البند الأول من جدول الأعمال، وقال إنه يرغب في ترك الحرية لرئيس الجلسة في أن يبت في كيفية تنظيم تدرّج بنود جدول الأعمال. وأضاف أن لديه تحفظات كذلك على اتخاذ قرار بمناقشة التوصيات في بداية الدورة.

309. وأوضح وفد فرنسا موقف المجموعة باء وقال إنها لم تؤيد اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية على الإطلاق. وأضاف أنها قد قالت من قبل إن من الممكن مناقشة تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية، وهذا هو موقف المجموعة باء على وجه التحديد. وأضاف أن على الأعضاء أن يأخذوا في الحسبان ما قاله وفد سويسرا للتو عن خارطة الطريق، أي أن البنود الخاصة بسنة 2011 قد سبق وضعها، وإذا كان ثمة شيء ليناقش الآن فليدرج ضمن المسائل التي ستناقش في سنة 2012. والتفت الوفد إلى مسألة تواتر اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية وقال إن الجنة إذا كانت تعقد اجتماعا واحدا رسميا في كل عام فإنها تجتمع في الواقع مرتين أو ثلاث مرات في العام، وسواء كانت هذه الاجتماعات رسمية أو غير رسمية فإن هذا لا يغير من الأمر شيئا. وأوضح الوفد أنه لا يفسر الفقرة 13 بالطريقة نفسها التي يفسرها بها وفد الهند. وقال إنه لم يشارك في المناقشة التي أسفرت عن صياغة هذه الوثيقة ومع ذلك فإنه لا يرى أية إشارة إلى منتدى لجنة البرنامج والميزانية أو إلى عبء العمل الواقع عليها. وصرح بأنه يعتقد أن الفقرة 13 تشير فقط على ما يبدو إلى تناول توصيات لجنة التدقيق على النحو المناسب. واقترح، كما اقتُرح من قبل، أن ينظر في هذه المسألة فضلا عن المسائل الأخرى التي طرحها وفد الهند ولم ترد في الفقرة 13 في سياق مساهمات الدول الأعضاء، وهي طريقة يمكن أن تكون مناسبة لطرح بعض المسائل المتعلقة بالإدارة، وخاصة فيما يتعلق بدور لجنة البرنامج والميزانية.

310. ورأى وفد إسرائيل أنه ينبغي مناقشة هذه المسألة باعتبارها جزءا من الاستراتيجية العامة للإدارة، كما رأى أن عقد دورتين في كل عام تدوم كل واحدة منهما خمسة أيام أساس جيد للمناقشة، ومن شأن طول الدورات وتواترها أن يوفرا ما يكفي من الوقت لمناقشة الميزانية وتوصيات لجنة التدقيق على حد سواء.

311. وأيد وفد الهند رأي وفد إسرائيل. ورأى أن ما تطلبه الفقرة 13 من الأعضاء واضح جدا، إذ تطلب صراحة من الدول الأعضاء أن توافق أثناء الدورة الاستثنائية للجنة البرنامج والميزانية في يناير 2011 على آلية حكومية دولية منتظمة لمناقشة توصيات لجنة التدقيق بعد سبتمبر 2011. ولذلك اقترح الوفد أن تمدد دورات لجنة البرنامج والميزانية لخمسة أيام وأن يكون لها جدول أعمال محدد. وصرح بأنه لم يلمح على الإطلاق بأن المجموعة باء توافق على اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية. ونظرا لأن لجنة البرنامج والميزانية تجتمع فعليا مرتين أو ثلاث مرات في كل عام، كما قيل بالنيابة عن المجموعة باء، فإن الوفد لا يرى صعوبة في تحويل اثنتين من هذه الاجتماعات إلى دورتين رسميتين عاديتين. وقال إن من شأن عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات للجنة البرنامج والميزانية أن يساهم في تبسيط عمل اللجنة والدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمسائل الأخرى التي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية.

312. وقال رئيس الجلسة إنه نظرا لعدم الاتفاق على هذه المسألة فمن المهم أن يحيط الأعضاء علما بالمناقشة التي دارت، وإن من الضروري أن تتواصل هذه المناقشة. واقترح اعتماد النص الذي يذكر أنه في متابعة للفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/13 ستبدأ لجنة البرنامج والميزانية مناقشة التوصيات المعلقة الصادرة عن لجنة التدقيق في دورة يونيو 2011 وتستعرض في نهاية هذه الدورة التقدم المحرز.

313. وقال وفد الهند إنه يظن أن ثمة شيئا من الاتفاق على تمديد فترة دورات لجنة البرنامج والميزانية وأن المقترح الآن هو إنهاء المناقشات لأنها ليست مثمرة. وأعرب عن رغبته في إنهاء المناقشة واقترح أن تسأل سائر الوفود الحاضرة إن كانت ترى مشكلة في تمديد فترة انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية، وإذا اعترضت وفود رسميا على التمديد، فلتستمر المناقشة في يونيو.

314. وذكّر رئيس الجلسة بأن هناك من أبدى تحفظه وفضل الانتظار حتى تجرب لجنة البرنامج والميزانية النظام الجديد قبل أن تقرر تمديد الدورات بشكل دائم.

315. وأيد وفد جنوب أفريقيا موقف وفد الهند من هذه المسألة. وقال إنه يرى كذلك أن الأعضاء ليسوا ببعدين عن التوصل إلى اتفاق بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

316. وقال وفد مصر إنه يفهم أن كل الوفود توافق على تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية، وأن الاختلاف يتعلق بإنشاء فريق عامل كذلك إلى جانب تمديد الدورات. وهو لا يفهم لماذا يعود الأعضاء للمناقشة الأولى بشأن التمديد.

317. وقال وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) إنه مرن فيما يتعلق باستعراض توصيات لجنة التدقيق، أي بتمديد الدورات أو بإنشاء فريق عامل، لكنه يرغب في أن يعرف الأسلوب المناسب لاستعراض توصيات لجنة التدقيق في سنة 2011.

318. وذكّر رئيس الجلسة الأعضاء بأن دورتي يونيو وسبتمبر من المزمع أن تعقد كل واحدة منهما لمدة خمسة أيام، وأن وفد مصر اقترح تمديدهما ليومين.

319. وأشار وفد أستراليا إلى أن الفقرة 13 تنص على أن الدول الأعضاء ستنظر أثناء الدورة الحالية في الموافقة على آلية حكومية دولية منتظمة لمناقشة توصيات لجنة التدقيق بعد سبتمبر 2011. وشدد على أن الفقرة وردت فيها عبارة "ستنظر في الموافقة" التي لا تعني بالضرورة أن على الأعضاء الموافقة على أي شيء اليوم. واقترح تأجيل مناقشة هذا البند على وجه التحديد إلى الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية إن لم تكن المناقشة كافية.

320. وأيد وفد فرنسا (بالنيابة عن المجموعة باء) بيان وفد أستراليا عن معنى الفقرة 13. وقال إن المجموعة باء تحترم نص هذه الفقرة. وذكّر بموقف المجموعة السابق بأنه إذا أنجز العمل بفعالية أكبر وبتنظيم أفضل فليس من الضروري تمديد دورة لجنة البرنامج والميزانية، وقال إن موقفه لم يتغير. ويمكن للمجموعة أن تناقش إمكانية تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية، إذا قدم طلب بذلك، لكنها ليست مستعدة لاتخاذ قرار بشأن تمديد دورات اللجنة في هذه المرحلة. وصرح بأن المجموعة يمكنها أن توافق على مواصلة المناقشة ليومين في يونيو.

321. واتفق وفد المملكة المتحدة مع بيان المجموعة الباء، وقال إنه يعتزم النظر في تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية ليومين عقب تقييم طريقة عمل دورتي اللجنة في يونيو وسبتمبر، وبعد ذلك يمكن اتخاذ قرار بشأن تمديد دوراتها لخمسة أيام في المستقبل. وقال إنه لا يعتقد في هذه المرحلة أن أي عضو وافق على التمديد لخمسة أيام كاملة إلى الأبد.

322. وأوضح رئيس الجلسة أن التمديد ليومين يفسره كل وفد بشكل مختلف، مثل تفسيره في اقتراح وفد مصر الذي ينطوي على تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية لسبعة أيام كاملة.

323. وأيد وفد سويسرا بياني منسق المجموعة باء ووفد المملكة المتحدة. والتفت إلى مسألة تمديد الدورات وأكد أن كل دورة من دورتي يونيو وسبتمبر ستدوم خمسة أيام، يخصص يومان منها لتوصيات لجنة التدقيق وثلاثة أيام لسائر الشؤون التي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية، وقال إن لا داعي لتمديد الدورات أكثر من ذلك. وصرح مع ذلك بأنه مستعد لأن ينظر بعد سنة 2011 في التمديد الدائم لفترة انعقاد لجنة البرنامج والميزانية.

324. وأعرب وفد مصر عن خيبة أمله بسبب انعدام الثقة في المناقشات الدائرة بشأن هذا البند. وأضاف أنه قرأ على النحو المناسب ما جاء في الفقرة 13، أي ما ينبغي للأعضاء الاضطلاع به بعد سبتمبر 2011. وقال إن ثمة

مسألتين تخضعان للمناقشة في الوقت الراهن، الأولى هي مسألة اقتراح تمديد فترة انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية ليومين وعقد دورتين رسميتين للجنة كل عام. ونوه إلى أنه يعتقد أن المجموعة باء وافقت على هذا الاقتراح، لكنها تراجعت بعد ذلك عن هذه الموافقة. أما المسألة الثانية فهي اقتراح مجموعة البلدان الآسيوية الذي أيدته وفود أخرى عديدة، بأن ينشأ فريق عامل بالإضافة إلى تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية بعد سنة 2011. ورأى أن المجموعة باء لم تكن حسنة النية عندما ذكرت أنه لم يتم الاتفاق على أي شيء.

325. وأوضح رئيس الجلسة أنه لم يسمع المجموعة باء، على الإطلاق، توافق على تمديد الدورات ليومين. وصرح بأن وفد ألمانيا قد أعرب هو وغيره من الوفود عن اهتمامه بهذا التمديد. وقال إنه لا يرى أية سوء نية في هذه المناقشة، لكنه يرى خلطا بشأن ما يتعلق به هذان اليومان.

326. وأعرب وفد أستراليا عن رغبته في أن يتريث وينظر في النص الوارد في خارطة الطريق. وأشار إلى أن الفقرتين 11 و12 تحدثتا عن تمديد دورة لجنة البرنامج والميزانية في الربيع على أن يخصص يومان لمناقشة توصيات لجنة التدقيق، تليها دورة من ثلاثة أيام للجنة البرنامج والميزانية. وقال إن من المزمع اتباع الترتيب ذاته لدورة لجنة البرامج والميزانية التي ستنعقد في سبتمبر 2011. وصرح بأن الفقرة 13 من خارطة الطريق نصت على أن "تنظر" الدول الأعضاء في الدورة الراهنة في الموافقة على إنشاء آلية، الأمر الذي لا يعني بالضرورة أن عليها أن توافق على أي شيء. وأيد الوفد اقتراح وفد ألمانيا بأنه قد يكون بإمكان الأعضاء تأجيل اتخاذ أي قرار في هذه المسألة حتى سبتمبر. وأضاف أنه نظرا لأن أربعة أيام رسمية ستخصص (من الآن وحتى سبتمبر) لمناقشة التوصيات، فقد تنظر لجنة البرنامج والميزانية في الواقع في جميع هذه التوصيات. وختم الوفد كلمته قائلا إن اتخاذ أي قرار في هذه المسألة ينبغي أن يؤجل إلى دورة سبتمبر لأنه ليس من الضروري اتخاذ أي قرار في المرحلة الراهنة.

327. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن اندهاشه لما سمع. وذكر باقتراح مجموعة البلدان الأفريقية في صباح هذا اليوم بتمديد دورة لجنة البرنامج والميزانية لإبقاء التركيز على مناقشة التوصيات في إطارها. ورأى أن ثمة اتفاقا واضحا على اتخاذ قرار في هذه المسألة أثناء الدورة الراهنة. وأضاف أنه لا يوافق على التفسير الذي اقترحته بعض الوفود، وأعرب عن اندهاشه للتعليقات التي سمعها بأن يومين آخرين قد أضيفا إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية لإثبات حسن النية. واختلف الوفد مع الوفود التي قالت إن لا ضرورة بالتالي لاتخاذ قرار بشأن الموافقة على إنشاء آلية ما في الوقت الراهن. وذكر الوفود بأنه شارك كذلك في صياغة الفقرة 13 وأنه يعرف معناها جيدا. وقال إنها تتضمن كلمات رئيسية وهي: "تنظر في إمكانية الموافقة على آلية حكومية منتظمة"، وهي لجنة البرنامج والميزانية. وقال إن المجموعة لا يمكنها الموافقة على الفكرة التي أعربت عنها بعض الوفود بأن تكون المناقشات التي ستعقد أثناء اليومين الإضافيين غير رسمية. وصرح بأنه لا يرغب في عقد اجتماعات غير رسمية. ومضى يقول إنه واظب على الدفع بأن الأعضاء لم يتح لهم ما يكفي من الوقت، وإن عقد اجتماعين رسميين للجنة البرنامج والميزانية من شأنه أن يسمح لهم بتناول جميع المسائل المعروضة على اللجنة. ورأى أن تطبيق الفقرة 13 من شأنه أن يتيح الفرصة للأعضاء للاضطلاع بأعمال لجنة البرنامج والميزانية على خير وجه. وصرح بأنه اقترح ما لم يفتأ يقوله، وأنه مندهش لسماع أن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية لا قيمة له في هذه المرحلة.

328. وأعرب وفد الهند عن خيبة أمله البالغة في رد فعل بعض الوفود. وذكر بأنه عضو في الفريق العامل الذي وضع هذا التقرير في صيغته النهائية، وأن التفاهم كان واضحا جدا عند الاتفاق على الفقرات 11 و12 و13. واليوم لم يعد هذا التفاهم سائدا على ما يبدو. وأضاف أن لحظة التوصل إلى حل بشأن هذه الفقرات كانت لحظة ذهبية عالجت الثغرة التي طالما فصلت بين البلدان في الويبو. وأوضح الوفد الحل الخاص الذي توصل إليه الفريق العامل، أي إن إضافة يومين إلى كل من دورتي لجنة البرنامج والميزانية المنعقدتين في يونيو وسبتمبر تم الاتفاق عليه في سياق تخفيض عدد أعضاء لجنة التدقيق من 9 إلى 7 أعضاء. وقد اتفقت بعض الوفود على تخفيض هذا العدد في مقابل الموافقة على اقتراحها بتناول توصيات لجنة التدقيق بطريقة جادة وملموسة. وقال إن هذا هو المقصود من الفقرة 13. وصرح بأن هذا الترتيب سيكون مؤقتا حتى سبتمبر 2011، وبعد ذلك سيجري التغيير

المؤسسي الحقيقي في الويبو الذي سيضمن النظر في توصيات لجنة التدقيق/اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على النحو الذي تستحقه. ومضى يقول إنه يشعر اليوم بأن الوفود الأخرى نجحت فيما كانت تسعى إليه – فقد انخفض عدد أعضاء لجنة التدقيق وانتخب أعضاء اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة، ومع ذلك فإن هذه الوفود ليست مهتمة بإجراء تغيير مؤسسي ملموس في الويبو بخلاف هذا الحل الخاص. وطلب الوفد أن يسجل بيانه.

329. وأيد وفد الصين بيان وفد مجموعة البلدان الأفريقية واقتراح تمديد فترة انعقاد دورات لجنة البرنامج والميزانية وزيادة تواترها، سواء كانت هذه الاجتماعات رسمية أو غير رسمية. وبالنظر إلى أهمية المسائل المعروضة على لجنة البرنامج والميزانية، فإن جميع الأطراف أدركت أن الفترة الحالية لا تكفي لتناول بنود جدول الأعمال بالكامل، لذلك من الضروري تمديد دورات لجنة البرنامج والميزانية.

330. وقال وفد أنغولا إنه لا ينبغي معارضة إضافة يومين إلى دورات لجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفود بأنه أثناء انعقاد دورة الفريق العامل في فبراير الماضي، تم التوصل إلى اتفاق وهو إضافة يومين إلى دورات لجنة البرنامج والميزانية عوضا عن عقد دورات إضافية. ولا ينبغي معارضة هذا الأمر، وإلا ستطرح مجددا مسألة إنشاء هيئة جديدة (فريق عامل). والتفت الوفد إلى الفقرة 13، وذكر بأنه تم اتخاذ قرار بإعادة هذه المسألة إلى لجنة البرنامج والميزانية لكي تناقشها وتنظر فيما إذا أمكنها التوصل إلى نتائج في هذا الصدد.

331. ورأى رئيس الجلسة أن أيا من الوفود لم يعترض على مناقشة احتياجات لجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن أسفه لسوء التفاهم الذي وقع بين الوفود. واقترح ترك هذه المسألة معلقة في الوقت الراهن ومناقشتها في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية عوضا عن مناقشتها في النهاية، كما اقترح ذلك وفد الهند. واقترح الرئيس مواصلة مناقشة التوصيات في مستهل الدورة المقبلة. والتفت إلى مشروع القرار المقترح الذي قرأه في وقت سابق، واقترح تغيير عبارة "في نهاية هذه الدورة" إلى عبارة "ستبدأ لجنة البرنامج والميزانية مناقشة التوصيات المعلقة الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورة يونيو 2011. وستواصل كذلك مناقشة الفقرة 13".

332. وقال وفد الهند إنه لا يعتقد أن طريقة التعبير عن الوقت ستغير كثيرا من الوضع لأن الأمر يتعلق في نهاية المطاف برغبة الوفود في التفاعل فيما بينها. وقد أتاحت هذه الرغبة مناقشة التوصيات الأخرى اليوم وقد أحرز تقدم هائل في ذلك.

333. واقترح رئيس الجلسة ألا يحدد وقت البداية. بيد أن الأمانة ستضع هذا البند على رأس بنود جدول الأعمال.

334. واقترح وفد مصر إظهار الجمود الراهن في نص القرار عن طريق قول إنه نظرا لعدم قدرة اللجنة على التوصل إلى توافق في الآراء، فقد قررت اللجنة مواصلة مناقشة هذه المسألة.

335. وقرأ رئيس الجلسة الاقتراح التالي: "لم تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء ووافقت على مواصلة مناقشة هذه المسألة". وأعلن عن أن نص مشاريع القرارات المتفق عليها (الوثيقة WO/PBC/16/5 Prov.) يوزع حاليا، ودعا الوفود إلى أن تبدي عليها أية ملاحظات ختامية.

336. وأشار وفد مصر إلى أن المناقشة التي ستجريها لجنة البرنامج والميزانية في يونيو 2011 لن تستند إلى الفقرة 13. وقال إن الفقرات السابقة حددت أن دورتي لجنة البرنامج والميزانية في يونيو وسبتمبر ستستند إلى الفقرة المذكورة وأن اللجنة ستبدأ من ثم مناقشة التوصيات. وأضاف أن الفقرة 13 تشير فقط إلى ما سيقوم به الأعضاء بعد ذلك.

337. وعدّل رئيس الجلسة مشروع النص ليتضمن عبارة "[...] في متابعة الوثيقة WO/GA/39/13" عوضا عن الفقرة 13.

338. وتساءل وفد فرنسا عن المقصود بعبارة توصيات "معلقة".

339. ورأى رئيس الجلسة أن هذا التساؤل مهم لأن لجنة البرنامج والميزانية ترغب في مناقشة جميع التوصيات دون أن تقيد نفسها بالتوصيات المعلقة. وبالتالي ستحذف كلمة "معلقة".

340. وأيد وفد مصر حذف كلمة "معلقة".

341. ورأى وفد بنغلاديش كذلك إن كلمة "معلقة" غير ضرورية، واقترح الاستعاضة عن كلمة "تبدأ" بكلمة "تواصل".

342. وأيد وفد الهند هذا الاقتراح.

343. وقرأ رئيس الجلسة الفقرة المعدلة على النحو التالي: "قررت أيضا، في متابعة الوثيقة WO/GA/39/13، أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية مناقشة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في دورتها المنعقدة في يونيو 2011. ولم تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء حول الفقرة 13 وستواصل مناقشتها في دورة يونيو".

344. واقترح وفد الهند أن تعاد صياغة الإشارة إلى توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتصبح توصيات لجنة التدقيق، تمشيا مع عنوان البند 5 من جدول الأعمال نظرا لأن اسم اللجنة تغير من الناحية التقنية بعد أن صدرت عنها التوصيات.

345. واقترح رئيس الجلسة عبارة "لجنة التدقيق (اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة)" لكي تعبر عن الاسمين.

346. ورأى وفد إسرائيل أن الجزء الأخير من فقرة القرار ينبغي ألا تتضمن أية إشارات سلبية. واقترح قول إن لجنة البرنامج والميزانية ستواصل مناقشة الفقرة 13 لكي تتوصل إلى توافق في الآراء حولها في دورة يونيو عوضا عن قول إن لجنة البرنامج والميزانية لم تتوصل إلى توافق في الآراء.

347. والتفت وفد جنوب أفريقيا إلى النقطة (5) (أ) واقترح إضافة جملة لتوضيح القصد، وهي عبارة "بالاستناد إلى الملحق الأول من الوثيقة WO/GA/38/2 (...)" بعد عبارة "المنظمات الحكومية الدولية".

348. وأيد وفد أنغولا اقتراح وفد إسرائيل بعدم قول إن لجنة البرنامج والميزانية لم تتوصل إلى توافق في الآراء.

349. وشارك وفد فرنسا وفد إسرائيل في رأيه في أن المسائل قيد النظر ينبغي أن تنعكس بشكل إيجابي. وقال إنه غير مرتاح لنهاية الجملة التي بدت وكأنها تصدر أحكاما مسبقة على النتائج، واقترح حذف عبارة "في دورة يونيو".

350. ورأى وفد مصر أن هذا الاجتماع مثمر، ولذلك فليس من العدل إغفال حالات سوء التفاهم هذه ومحاولة إخفائها في النهاية. وأعرب عن أنه لا يؤيد اقتراح وفد إسرائيل وأنه يحبذ الإبقاء على الصيغة السابقة (التي اقترحها رئيس الجلسة).

351. والتفت وفد فرنسا إلى الفقرة (5) من مشروع القرار، واقترح تغيير النص ليصبح كما يلي: "والتمست من الأمانة، في متابعة التوصية الواردة في الفقرة 74 ووفقا لخارطة الطريق المرسومة في الوثيقة WO/GA/39/13 [...]".

352. وتحدث وفد الهند عن النقطة "3" من مشروع القرار، وقال إن التوصية 81(ب) بشأن البرنامج التدريبي المخصص قد وردت في قائمة التوصيات التي جرى تناولها لكنها لم تناقش في الواقع. وأضاف أن رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد ذكر اقتراحه بشأن هذه النقطة، لكن الأمانة لم تؤكد أنها ستنفذ هذا البرنامج التدريبي. ومضى يقول إن هذا التأكيد فورما يصدر ستكون التوصية 81(ب) قد جرى تناولها. والتفت الوفد إلى النقطة 81(و) – تعزيز دعم الأمانة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة – وقال إنها نوقشت في سياق اختصاصات اللجنة. ويمكن للأمانة أن تؤكد فيما يتعلق بالاختصاصات أن اللجنة الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة ستتلقى المساعدة من موظفي في مجال الخدمات العامة ومن موظف مهني، وهو ما يكفي لقول إن هذه التوصية قد جرى تناولها. وانتقل الوفد إلى النقطة 81(ز) والتمس الحصول على توضيحات بشأن المقصود من النص الذي يشير إلى المرفق الثالث من النظام المالي ولائحته.

353. وأكدت الأمانة أن البرنامج التدريبي سيناقش ويتفق عليه، وأنها ستتابع بالتأكيد ضمان أن يحصل الأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على التدريب اللازم كي يضطلعوا بولايتهم. وأكدت أنها ستقدم المساعدة إلى اللجنة في مجالات محددة. وأوضحت أن الإشارة إلى النظام المالي ولائحته قد أدرجت بتطلب من وفد مصر. وأضافت أنه وفقا لهذا النظام المالي ولائحته، يتعين مراجعة اختصاصات اللجنة مرة كل ثلاثة أعوام. والغرض من إدراج هذه الإشارة هي توضيح أن المراجعة القادمة ستجري بعد ثلاثة أعوام.

354. وشدد وفد مصر على التوضيح الذي قدمته الأمانة. واتفق مع الجزء الأول من الصياغة المقترحة من وفد فرنسا، وقال إن القلق لا يزال يساوره إزاء عبارة: "وفقا لخارطة الطريق"، لأن هذه الخارطة لا تتضمن أية إشارة إلى الدراسة.

355. وأيد وفد جنوب أفريقيا بيان وفد مصر.

356. واقترح رئيس الجلسة عبارة "في متابعة التوصية الواردة في الفقرة 74 من الوثيق WO/GA/39/13 أن تعد وثيقة، إلى نهاية الفقرة".

357. وقال وفد الهند إنه يفضل الصيغة المقترحة في الأصل نظرا لضرورة الإشارة إلى خارطة الطريق. واقترح العبارة التالية: "التمست من الأمانة في متابعة خارطة الطريق المرسومة في الوثيقة WO/GA/39/13 والتوصية الواردة في الفقرة 74 من الوثيقة WO/GA/38/2".

358. وقرأ رئيس الجلسة النص المعدل. وقال إنه في غياب التعليقات، اعتمد القرار المتخذ في البند 5 من جدول الأعمال.

359. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/16/4؛

"2" وحثّت إدارة الويبو على التشديد على مبدأ استقلالية عمليات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وتعميم هذا المبدأ، كما هو موصى به في الفقرة 81(د) من الوثيقة WO/GA/38/2؛

"3" وأحاطت علما بأن التوصيات المذكورة في الفقرات 72 و80 و81(ب) و(ج) و(د) و(و) و(ز) (عملا بالفقرة 13 من المرفق الثالث للنظام المالي ولائحته) والواردة في الوثيقة WO/GA/38/2 قد تم التصدي لها؛

"4" والتمست من لجنة الويبو الجديدة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تستعرض البنود المذكورة في الفقرة 81(أ) و(هـ) من الوثيقة WO/GA/38/2، بهدف التعبير عن وجهة نظرها بشأن المسائل قيد النظر والتقدم بتوصياتها بشأنها لأغراض دورة لجنة البرنامج والميزانية في أجل لا يتعدى سبتمبر 2011؛

"5" والتمست من الأمانة، في متابعة خارطة الطريق المرسومة في الوثيقة WO/GA/39/13 والتوصية الواردة في الفقرة 74 من الوثيقة WO/GA/38/2، أن تعدّ وثيقة بإسهام من الدول الأعضاء بحلول أبريل 2011، كي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية في يونيو 2011، على أن تشمل الوثيقة ما يلي:

(أ) مستجدات حول آليات ضمان حسن الإدارة في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية، بالاستناد إلى الملحق الأول من الوثيقة WO/GA/38/2؛

(ب) وإسهامات الدول الأعضاء، مع بحث وجهات نظرها حول حسن الإدارة في الويبو؛

(ج) واستعراض وثائق سابقة حول حسن الإدارة في الويبو.

"6" وقررت أيضا، في متابعة الوثيقة WO/GA/39/13، أن تواصل لجنة البرنامج والميزانية مناقشة توصيات لجنة التدقيق (اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة) في دورتها المنعقدة في يونيو 2011. ولم تتوصل لجنة البرنامج والميزانية إلى توافق للآراء حول الفقرة 13 من الوثيقة WO/GA/39/13 وستواصل مناقشتها في دورتها المنعقدة في يونيو 2011.

البند 6 اختتام الدورة

360. أعلن رئيس الجلسة أن الأمانة أعدت قائمة بالقرارات المتخذة والتوصيات الصادرة في هذه الدورة، وأوردتها في الوثيقة WO/PBC/16/5 Prov. وقال إنها ستصدر التقرير الكامل عن الدورة السادسة عشرة عملا بالممارسة المعتادة، أي إن مشروع التقرير سينشر على موقع لجنة البرنامج والميزانية للموافقة عليه إلكترونيا.

361. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية ملخص التوصيات الواردة في الوثيقة WO/PBC/16/5 Prov.

362. واختتمت الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

المرفق

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

AFRIQUE DU SUD/ SOUTH AFRICA

Beulah NAIDOO, Counsellor (Humanitarian Affairs), Permanent Mission, Geneva

Tshihumbudzo RAVHANDALALA (Ms.), First Secretary (Economic Development), Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ ALGERIA

Hayet MEHADJI (Mme), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

Boumediene MAHI, conseiller, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/ GERMANY

Heinjoerg HERMANN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Kinkela Augusto MAKIESE, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Faiyaz Murshid KAZI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/ BARBADOS

BÉLARUS/ BELARUS

Andrei ANDREEV, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/ BRAZIL

BULGARIE/ BULGARIA

Nadia KRASTEVA (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Vladimir YOSSIFOV, Consultant (WIPO issues), Permanent Mission, Geneva

CAMEROUN/ CAMEROON

CANADA

CHINE/ CHINA

LIU Jian, Director, Second Division, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

WANG Xiaoying, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/ COLOMBIA

Alicia ARANGO OLMOS (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Clara Inés VARGAS SILVA (Sra.), Embajadora, en Comisión cargo Ministro Plenipotenciario, Misión Permanente, Ginebra

Juan David PIAZA OSSES, Pasante, Misión Permanente, Ginebra

CROATIE/ CROATIA

Željko TOPIĆ, Director General, State Intellectual Property Office, Zagreb

CUBA

DJIBOUTI

ÉGYPTE/ EGYPT
Ahmed Ihab GAMAL EL DIN, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohamed GAD, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Bassel SALAH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mokhtar WARIDA, Permanent Mission, Geneva

ESPAGNE/ SPAIN
Victoria DAFAUCE MENÉNDEZ (Sra.), Jefe, Servicio de Relaciones Internacionales OMPI-OMC, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/ UNITED STATES OF AMERICA
Jerry Todd REVES, Attaché, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/ RUSSIAN FEDERATION
Zaurbek ALBEGONOV, Deputy Director, International Cooperation Department, ROSPATENT, Moscow

FRANCE
Delphine LIDA (Mlle), conseiller, Mission permanente, Genève

GRÈCE/ GREECE

GUATEMALA

HONGRIE/ HUNGARY
Csaba BATICZ, Deputy Head, Industrial Property Law Section, Intellectual Property Office, Budapest

INDE/ INDIA
K. NANDINI (Mrs.), Counsellor (Economic), Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/ IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Ali NASIMFAR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ ITALY

JAPON/ JAPAN
Motohiro SAKATA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Hiroshi KAMIYAMA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva
Satoshi FUKUDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/ JORDAN

KAZAKHSTAN

MEXIQUE/ MEXICO

NIGÉRIA/ NIGERIA
Afam EZEKUDE, Director-General, Nigerian Copyright Commission
Charles N. ONIANWA, Charge d'affaires a.i., Permanent Mission, Geneva
Olesegun Adeyemi ADEKUNLE, Director, Nigerian Copyright Commission
Ositadinma ANAEDU, Minister, Permanent Mission, Geneva
Gurama BUBA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

OMAN
Fatima AL-GHAZALI (Mrs.), Minister, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

PÉROU/ PERU

POLOGNE/ POLAND
Grazyna LACHOWICZ, (Mrs.), Head, International Cooperation Unit, Patent Office, Warsaw
Urszula PAWLICZ (Mrs.), Expert, International Cooperation Unit, Patent Office, Warsaw
Marcin GEDLEK, Specialist, Patent Office, Warsaw
Eliza POGORZELSKA (Mrs.), Chief Specialist, Patent Office, Warsaw

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/ REPUBLIC OF KOREA
Yong-sun KIM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/ REPUBLIC OF MOLDOVA
Alexei IATCO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/ CZECH REPUBLIC
Luděk CHURÁČEK, Director, Economics Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ ROMANIA

Simona NECHIFOR (Mrs.), Financial Director, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Iulia VARODIN (Ms.), Head, Public Procurements Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Iona CHIREA (Ms.), Expert, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

ROYAUME-UNI/ UNITED KINGDOM

Louis BARSON (Ms.), Policy Advisor, Intellectual Property Office, London

Sib HAYER, Senior Policy Advisor, Intellectual Property Office, London

Nathaniel WAPSHERE, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/ SENEGAL
Ndèye Fatou LO (Mlle), deuxième conseiller, Mission permenente, Genève

SINGAPOUR/ SINGAPORE

SUÈDE/ SWEDEN

SUISSE/ SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Adrien EVEQUOZ, conseiller, Mission permanente, Genève

Marc BRUCHEZ, collaborateur diplomatique, Section organisations internationales et politique d'accueil, Division politique III, Département fédéral des affaires étrangères, Berne

TADJIKISTAN/ TAJIKISTAN

THAÏLANDE/THAILAND

Sihasak PHUANGKETKEOW, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

TURQUIE/TURKEY

Günseli GÜVEN (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

UKRAINE

URUGUAY
Laura DUPUY LASSERRE (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Lucia TRUCILLO (Sra.), Ministro, Misión Permanente, Ginebra

VENEZUELA (RÉPUBLIQUE BOLIVARIENNE DU)/ VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

ZAMBIE/ZAMBIA
Catherine LISHOMWA (Mrs.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Garikai KASHITIKU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Macdonald MULONGOTI, First Secretary (Legal), Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/ OBSERVERS

AUSTRALIE/ AUSTRALIA

Peter HIGGINS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BAHREÏN/ BAHRAIN

Fahad ALBAKER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Andrés GUGGIANA, Counselor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

COMORES/ COMOROS

Mohamed SAID ATHOUMANI, directeur de cabinet, Ministère de l'industrie, du travail, de l'emploi et de l'entreprenariat féminin, Moroni

Wafakana MOHAMED, responsable administratif et financier, Ministère de l'industrie, du travail, de l'emploi et de l'entreprenariat féminin, Moroni
Houlamou MOHAMED, chargé de communication, Office de la propriété intellectuelle, Moroni

CÔTE D'IVOIRE

Yohou Joel ZAGBAYOU, attache d'ambassade, Mission permanente, Genève

El SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ ECUADOR
Juan Carlos SANCHEZ TROYA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ISRAËL/ ISRAEL

Ron ADAM, Minister Counsellor, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE POPULAIRE ET SOCIALISTE/ SOCIALIST PEOPLE'S LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Hasnia MARKUS (Ms.), Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

MADAGASCAR

Haja RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/ MALAYSIA

Rafiza Abdul RAHMAN (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Tanyarat MUNGKALORUNGSI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

PORTUGAL

Luis SERRADAS FAVARES, Legal Counselor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/ DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Tong Hwan KIM, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SERBIE/ SERBIA

Uglješa ZVEKIĆ, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Vesna FILIPOVIĆ-NIKOLIĆ (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE/ SLOVENIA

Graga KUMAER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/ TRINIDAD AND TOBAGO

Dennis FRANCIS, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. ORGANE CONSULTATIF INDEPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/ WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Gian Piero ROZ Chair

IV. BUREAU/ OFFICERS

Président/ Chairman:	Douglas GRIFFITHS (États-Unis d'Amérique/ United States of America)
Vice-présidents/ Vice-Chairmen:	Mohammed GAD (Égypte/Egypt)
	Dmitry GONCHAR (Fédération de Russie/ Russian Federation)
Secrétaire/ Secretary:	Philippe FAVATIER (OMPI/WIPO)

V. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/ Director General

Ambi SUNDARAM, sous-directeur général, Secteur administration et gestion/ Assistant Director General, Administration and Management Sector

Philippe FAVATIER, directeur financier (contrôleur), Département de la gestion des finances et du budget / Chief Financial Officer (Controller), Department of Finance and Budget

[Fin de l'Annexe et du document/

End of Annex and of document]